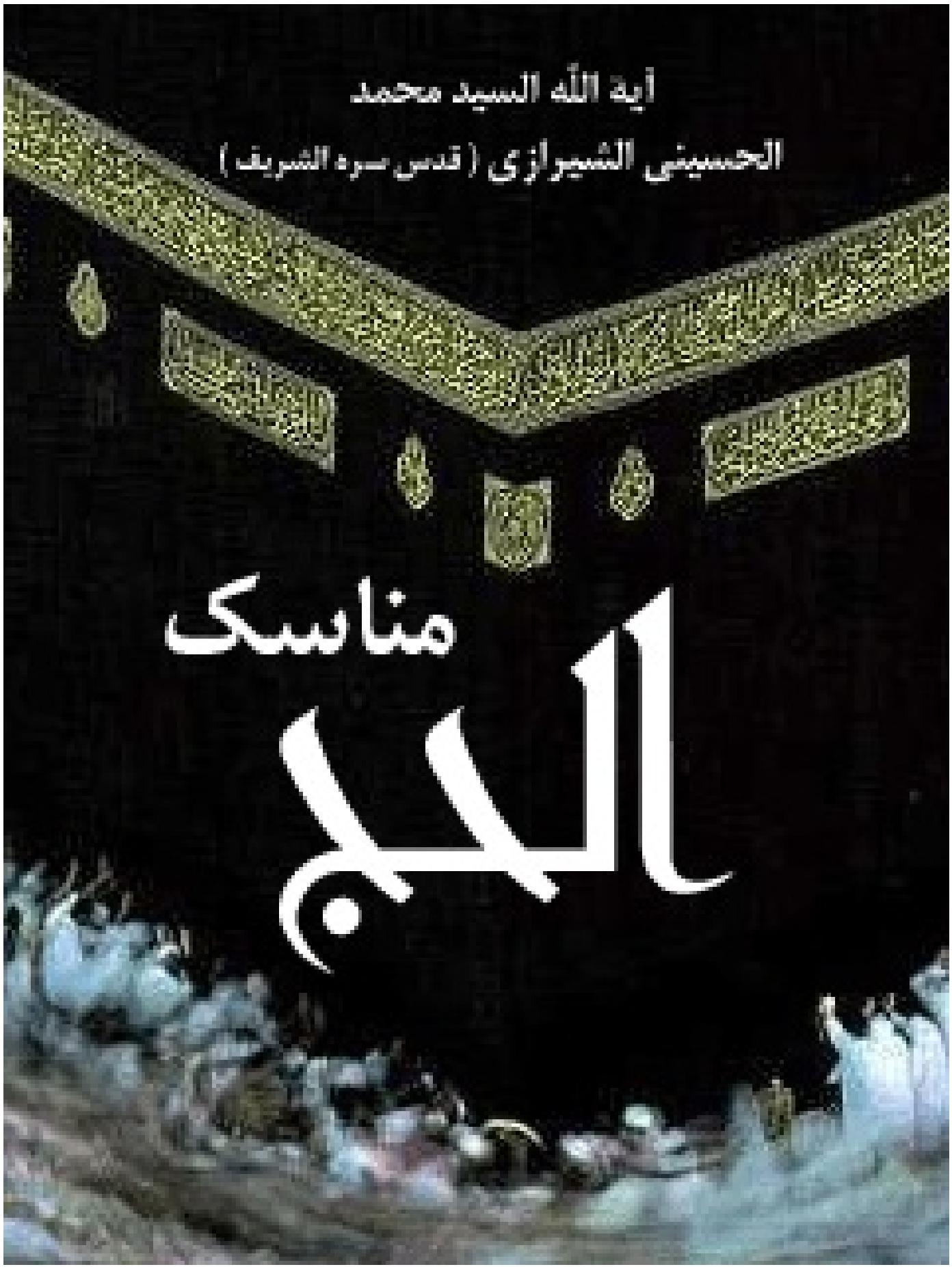


أبيه الله السيد محمد
الحسيني الشيرازي (قدس سره الشريف)

مناسك

الله



بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ

الحج مناسك

كاتب:

محمد حسينی شیرازی

نشرت فی الطباعة:

موسسة المجتبی

رقمی الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

٥	الفهرس
١٢	مناسك الحج
١٢	أشارة
١٢	المقدمة
١٣	أقسام الحج
١٣	أقسام الحج
١٣	شروط وجوب حجة الإسلام
١٣	حج الصبي
١٤	العقل
١٤	الحرية
١٤	تخلية السرير
١٤	الاستطاعة الجسمية
١٥	الزاد والراحلة
١٥	الرجوع إلى كفاف
١٥	القرض
١٧	الحج البذلي
١٨	إذن الزوج
١٨	الحج النذرى
١٩	الحج النيابي
١٩	الحج النيابي
٢١	النيابة في بعض الأعمال
٢١	أنواع الحج
٢١	أنواع الحج

٢١	كيفية حج التمتع إجمالاً
٢٢	شروط حج التمتع
٢٢	كيفية حج الإفراد
٢٣	كيفية حج القرآن
٢٣	كيفية حج التمتع تفصيلاً
٢٣	كيفية حج التمتع تفصيلاً
٢٣	أفعال عمرة التمتع
٢٣	١: الإحرام
٢٣	١: الإحرام
٢٤	المواقت
٢٥	واجبات الإحرام
٢٦	واجبات الإحرام
٢٦	١: لبس ثوبى الإحرام
٢٦	٢: النية
٢٦	٣: التلبية
٢٧	محرمات الإحرام
٢٧	محرمات الإحرام
٢٨	١: صيد البر
٢٩	٢: وطى النساء
٣٠	٣: الاستمتاع بالنساء
٣٠	٤: عقد النكاح والشهادة عليه
٣١	٥: الاستمناء
٣١	٦: الطيب
٣١	٧: لبس المخيط للرجال

٣٢	٨: لبس الخف والجورب
٣٢	٩: الإكتحال
٣٢	١٠: النظر إلى المرأة
٣٢	١١: الفسوق
٣٣	١٢: الجدال
٣٣	١٣: قتل هوم الجسد
٣٣	١٤: الزينة
٣٣	١٥: الإدهان
٣٣	١٦: إزالة الشعر
٣٤	١٧: الحناء
٣٤	١٨: تغطية الرجل رأسه
٣٤	١٩: تغطية المرأة وجهها
٣٤	٢٠: التظليل للرجل
٣٥	٢١: إخراج الدم
٣٥	٢٢: تقليم الأظفار
٣٥	٢٣: قلع الضرس
٣٥	٢٤: تقلّد السلاح
٣٦	٢٥: قلع نبات الحرم
٣٦	فروع
٣٦	حدود الحرم
٣٦	٢: الطواف
٣٦	٣: الطواف
٣٧	شروط الطواف
٣٧	٤: الطهارة من الحدث

٣٨	- ٢: طهارة البدن واللباس
٣٨	- ٣: الختان
٣٨	- ٤: ستر العورة
٣٩	- ٥: إباحة اللباس
٣٩	- ٦: النية
٣٩	- واجبات الطواف
٤٠	- ١: الابتداء بالحجر الأسود والختام به
٤٠	- ٢: جعل البيت على اليسار
٤١	- ٣: إدخال حجر إسماعيل(ع)
٤٠	- ٤: خروج تمام بدنه عن البيت
٤٠	- ٥: الطواف بين البيت ومقام إبراهيم (ع)
٤٠	- ٦: العدد في الطواف
٤١	- الموالاة في الطواف
٤١	- ٣: صلاة الطواف
٤٢	- ٤: صلاة الطواف
٤٢	- من مسائل المرأة
٤٢	- ٤: السعي
٤٢	- ٤: السعي
٤٣	- واجبات السعي
٤٣	- ١: النية
٤٣	- ٢: الابتداء من الصفا
٤٣	- ٣: الختم بالمروة
٤٣	- ٤: العدد في السعي
٤٣	- ٥: الطريق المتعارف

٤٤	٦: استقبال المقصد
٤٤	٧: اباحة الدابة بل النعل واللباس
٤٤	٨: الترتيب
٤٥	٩: التقصير
٤٥	١٠: عدة مسائل
٤٥	أفعال حج التمتع
٤٥	أفعال حج التمتع
٤٦	١: الإحرام
٤٦	٢: الوقوف بعرفات
٤٧	٣: الوقوف بالمشعر الحرام
٤٨	٤-٤: أعمال مني
٤٨	واجبات الرمي
٤٩	١: النية
٤٩	٢: العدد في الرمي
٤٩	٣: إصابة الجمرة
٤٩	٤: التعاقب في الرمي
٤٩	٥: الرمي في النهار
٥٠	من شروط الرمي
٥٠	٥: الهدى
٥٠	واجبات الهدى
٥١	٦: النية
٥١	٧: أن يكون من النعم
٥١	٨: أن يكون في سن خاص

٥١	٤: أن يكون تام الخلقة
٥١	٥: أن يكون الذبح يوم العيد
٥١	٦: أن يكون الذبح بمنى
٥١	٧: مراعاة الترتيب على الأحوط استحبابا
٥٢	٨: أن لا يخرجه من الحرم
٥٢	٩: الحلق أو التقصير
٥٢	١٠: واجبات الحلق أو التقصير
٥٣	١: أن يكون في منى
٥٣	٢: النية
٥٣	٣: الترتيب على الأحوط
٥٣	٤: عدة مسائل
٥٣	٥: طواف الزيارة
٥٤	٦: صلاة طواف الزيارة
٥٤	٧: السعي بين الصفا والمروءة
٥٤	٨: طواف النساء وصلاته
٥٤	٩: عدة مسائل
٥٥	١٠: المبيت في منى
٥٥	١١: رمي الجمرات
٥٧	١٢: العمرة المفردة
٥٧	١٣: أفعال العمرة المفردة
٥٨	١٤: أحكام المتصدود
٥٨	١٥: أحكام المتصدود
٥٨	١٦: أحكام المحصور

٥٩	الصلاۃ فی مکہ والمدینۃ
٥٩	آداب الحج
٥٩	آداب الحج
٦٠	بی نوشتہا
٦٠	تعريف مركز القائمية باصفهان للتمريات الكمبيوترية

مناسك الحج

اشارة

اسم الكتاب: مناسك الحج

المؤلف: حسيني شيرازى، محمد

تاريخ وفاة المؤلف: ١٣٨٠ ش

الموضوع: فقه استدلالي

اللغة: عربى

عدد المجلدات: ١

الناشر: موسسه المجتبى

مكان الطبع: بيروت

تاريخ الطبع: ١٤٢٢ ق

الطبعة: دهم

بسم الله الرحمن الرحيم

? والله على الناس حج البيت

من استطاع إليه سبيلا

ومن كفر فإن الله غنى عن العالمين ?

صدق الله العلى العظيم

سورة آل عمران، الآية ٩٧

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلوة والسلام على محمد وآلـه الطيبين الطاهرين، واللعن على أعدائهم أجمعين.

أما بعد: فهذه رسالة (مناسك الحج) في بيان مسائل الحج وأحكامه وآدابه.

ولا بأس بأن نذكر بعض الأحاديث الواردة في أهمية الحج:

قال رسول الله (ص): «الحجـة ثوابها الجنة، والعمرـة كفارـة لكل ذنب» ().

وقال الإمام على بن الحسين (ع): «حجـوا واعتـمروا، تـصـحـ أبدـانـكـمـ، وـتـسـعـ أرـزـاقـكـمـ، وـتـكـفـونـ مـؤـونـاتـ عـيـالـكـمـ» ().

وقال (ع): «الـحـاجـ مـغـفـورـ لـهـ، وـمـوـجـوبـ لـهـ الـجـنـةـ، وـمـسـتـأـنـفـ لـهـ الـعـمـلـ، وـمـحـفـوظـ فـيـ أـهـلـهـ وـمـالـهـ» ().

وقال الإمام الباقر (ع): «بني الإسلام على خمس: على الصلاة والزكاة والحج والصوم والولايـة ولـمـ يـنـادـ بـشـيءـ كـمـاـ نـوـدـىـ بـالـوـلـايـةـ» ().

وقال الإمام الصادق (ع): «الـحـاجـ لـاـ يـزالـ عـلـيـهـ نـورـ اللهـ مـاـ لـمـ يـلـمـ بـذـنـبـ» ().

وقال (ع): «درـهـمـ تـنـفـقـهـ فـيـ الـحـجـ أـفـضـلـ مـنـ عـشـرـينـ أـلـفـ درـهـمـ تـنـفـقـهـاـ فـيـ حـقـ» ().

وقال (ع): «من مات ولم يـحـجـ حـجـةـ الـإـسـلـامـ وـلـمـ يـمـنـعـهـ مـنـ ذـلـكـ حاجـةـ تـجـحـفـ بـهـ أوـ مـرـضـ لاـ يـطـيقـ فـيـ الـحـجـ أوـ سـلـطـانـ يـمـنـعـهـ فـلـيـمـتـ يـهـودـيـاـ أـوـ نـصـرـانـيـاـ» ().

هذا بالإضافة إلى أن الحج ركن من أركان الإسلام، ووجوبه مع توفر شروطه من ضروريات الدين، وتركه معصية كبيرة.

أقسام الحج

أقسام الحج

المسألة ١: الحج إما واجب أو مستحب، والواجب منه على ثلاثة أقسام:

الأول: (حجـة الإسلام)، وهي واجـة على من توفـرت فيـه الشـروط التـى سـتدـكـر قـرـيبـاً إن شـاء اللهـ تـعـالـى، ولا يـجـبـ الحـجـ بـأـصـلـ الشـرـعـ إـلـاـ مـرـءـ وـاحـدـهـ.

الثـانـيـ: ما يـجـبـ بالـنـذـرـ وـمـاـ فـيـ مـعـناـهـ مـنـ الـعـهـدـ وـالـيمـينـ.

الثـالـثـ: ما يـجـبـ بـالـاسـتـيـجارـ لـلـنـيـابـةـ.

وـالـمـسـتـحـبـ مـنـ الـحـجـ مـاـ كـانـ غـيرـ ذـلـكـ.

شروط وجوب حجـة الإسلام

المسألة ٢: شـروـطـ وـجـوبـ حـجـةـ إـلـاسـلـامـ خـمـسـةـ:

الأول: الـبـلوـغـ.

الثـانـيـ: الـعـقـلـ.

الثـالـثـ: الـحـرـيـةـ.

الرابـعـ: الإـسـتـطـاعـةـ مـنـ الـزـادـ وـالـرـاحـلـةـ، وـمـاـ يـبـقـيـهـ لـعـيـالـهـ، وـالـرـجـوعـ إـلـىـ الـكـفـاـيـةـ مـنـ مـالـ أـوـ صـنـعـةـ يـمـكـنـ الإـعـاشـةـ بـهـاـ.

الخامـسـ: تـخـلـيـةـ السـرـبـ، أـىـ: عـدـمـ وـجـودـ المـانـعـ فـيـ الطـرـيقـ.

المسألة ٣: وجـبـ الحـجـ معـ توـفـرـ شـرـائـطـهـ فـورـىـ، يـعـنىـ: يـجـبـ عـلـىـ الـمـسـتـطـيعـ الـحـجـ فـىـ أـوـلـ سـنـةـ اـسـتـطـاعـتـهـ، فـلاـ يـجـوزـ لـهـ التـأـخـيرـ، وـإـذـ أـخـرـ

الـحـجـ عنـ السـنـةـ الـأـوـلـىـ لـغـيرـ عـذـرـ شـرـعـىـ فـانـهـ قـدـ عـصـىـ، وـاستـقـرـ الـحـجـ فـىـ ذـمـتـهـ، وـيـجـبـ عـلـيـهـ أـدـاؤـهـ فـىـ الـمـقـبـلـ الـأـقـرـبـ.

المسألة ٤: عـلـىـ الـمـسـتـطـيعـ توـفـيرـ كـلـ مـقـدـمـاتـ سـفـرـ الـحـجـ فـىـ أـوـلـ سـنـةـ اـسـتـطـاعـتـهـ وـلـوـ كـانـ الـمـقـدـمـاتـ كـثـيرـةـ وـطـوـيـلـةـ.

المسألة ٥: يـجـبـ عـلـىـ مـنـ أـرـادـ الـحـجـ أـنـ يـتـعـلـمـ مـسـائـلـ الـحـجـ.

المسألة ٦: عـلـىـ الـمـسـتـطـيعـ إـنـ لـمـ يـمـكـنـهـ السـفـرـ بـمـفـرـدـهـ اـنـتـخـابـ حـمـلـةـ يـطـمـئـنـ إـلـيـهـاـ لـوـ كـانـ الـجـمـيعـ

مـوـرـدـ اـطـمـيـنـانـهـ لـاـ يـلـزـمـ السـفـرـ مـعـ أـوـلـ حـمـلـةـ مـنـهـاـ، فـلـوـ سـافـرـ مـعـ غـيرـهـاـ وـاتـفـقـ عـدـمـ وـصـوـلـهـ إـلـىـ الـحـجـ، فـلـوـ لـمـ يـحـصـلـ بـعـدـهـاـ عـلـىـ اـسـتـطـاعـةـ جـدـيـدةـ لـمـ يـكـنـ عـاصـيـاـ وـلـمـ يـسـتـقـرـ الـحـجـ فـىـ ذـمـتـهـ.

المسألة ٧: إـذـ سـافـرـ مـعـ حـمـلـةـ لـاـ يـطـمـئـنـ إـلـيـهـاـ، فـإـنـ اـتـفـقـ عـدـمـ وـصـوـلـهـ إـلـىـ الـحـجـ، أـشـ وـاسـتـقـرـ الـحـجـ فـىـ ذـمـتـهـ، وـعـلـيـهـ أـنـ يـحـجـ مـنـ قـابـلـ

الـأـقـرـبـ فـالـأـقـرـبـ.

حجـ الصـبـىـ

المسألة ٨: يـسـتـحـبـ الـحـجـ لـلـصـبـىـ الـمـمـيـزـ، وـتـشـرـطـ صـحـتـهـ بـإـذـنـ وـلـيـهـ كـالـأـبـ مـثـلـاـ إـذـاـ كـانـ حـجـهـ مـسـتـجـمـعـاـ لـبـقـيـةـ شـرـائـطـ الصـحـةـ مـاـ عـداـ

الـبـلـوغـ صـحـ حـجـهـ، لـكـنـهـ لـاـ يـكـونـ مـعـجـيـاـ عـنـ حـجـةـ إـلـاسـلـامـ.

المسألة ٩: لـوـ حـجـ الصـبـىـ الـمـمـيـزـ وـبـلـغـ قـبـلـ الـإـحـرـامـ وـكـانـ مـسـتـطـيعـاـ، صـحـ حـجـهـ وـأـجـزـأـهـ عـنـ حـجـةـ إـلـاسـلـامـ.

المسألة ١٠: لو حج معتقداً عدم بلوغه فنوى الاستحباب، ثم انكشف له بلوغه، صح حجه وأجزاء عن حجة الإسلام، إلا إذا كان حجه بقيد الاستحباب بحيث لو انكشف له وجوب الحج عليه لم يحج، وهذا فرض نادر جداً.

المسألة ١١: يستحب لولي الطفل غير المميز ذكراً كان الطفل أو أنثى أن يلبسه ثوبي الإحرام بعد نزع ملابسه، وان يلقنه التلبية كلمة كلمة، فإذا لم يكن الطفل قابلاً للتلقين، نوى الولي النيابة عنه ولبي مكانه، وجنبه محرمات الإحرام، وأعانه على أداء ما يقدر عليه من أعمال الحج، وناب عنه فيما لا يقدر عليه، وأطاف به حول البيت، وسعى به في المسعي، ووقف به في عرفات والمشعر الحرام، وذهب به إلى مني، وأمره برمي الجمرات والحق أو التقصير، وبسائر أعمال الحج مثل صلاة الطواف وغير ذلك.

المسألة ١٢: نفقة حج الطفل حتى في الزائد عن نفقاته العادلة إن كانت عادلة من مال الطفل، إلا إذا كان موجباً لفقره فيكون حينئذ على الولي.

المسألة ١٣: ثمن الهدى يكون من مال الطفل، وإذا لم يكن له مال، فمن مال وليه، فيتولى الهدى نيابة عنه.

المسألة ١٤: كفاره صيد الطفل من مال وليه إذا كان الولي هو الأب، ومن مال الطفل إذا كان الولي غير الأب، لكن كفاره غير الصيد فمن مال الطفل سواء كان الولي هو الأب أم غير الأب.

المسألة ١٥: إذا كان إخراج الكفارات من مال الطفل، فإن أخرجها الولي من مال الطفل كفى، وإن وجب على الطفل إخراجها من ماله بعد بلوغه.

العقل

المسألة ١٦: المجنون ولو كان أدوارياً بأن يعرض له الجنون أحياناً لا يجب عليه الحج، إلا إذا كان مستطيناً وقدراً على أكثر أعمال الحج بما فيها أركان الحج في حال إفاقته، فيجب عليه حينئذ، وكذلك حكم المغمى عليه.

الحرية

المسألة ١٧: العبد والأمة لا- يجب عليهما الحج وإن كانوا مستطيعين ومأذونين من قبل المولى، نعم مع إذن المولى يصح حجهما مستحباً، لكن لا يكفيهما عن حجة الإسلام، فلو تحررا و كانوا مستطيعين وجب عليهما الحج.

تخليه السرب

المسألة ١٨: من شرائط وجوب الحج، تخليه السرب وعدم وجود مانع في الطريق، فإذا كان هناك خطر يهدد حياة الإنسان أو عرضه أو ماله لم يجب عليه الحج، وكذا إذا كان هناك مانع شرعي، فإذا أدى الحج إلى ترك واجب أهم مثل الجهاد العيني، أو إلى ارتكاب معصية مفسدتها أكثر من مصلحة الحج، لم يجب عليه الحج حينئذ.

المسألة ١٩: من شرائط وجوب الحج، سعة الوقت لأداء مناسك الحج، فإذا حصل على الاستطاعة في وقت لم يصل معه إلى أداء مناسك الحج، أو استطاع الوصول لكن بمشقة كثيرة لا تتحمل عادة، لم يجب عليه الحج.

الاستطاعة الجسمية

المسألة ٢٠: الاستطاعة الجسمية من شرائط وجوب الحج، فمن كان مريضاً أو ناقص العضو، أو كبير السن بحيث لا يستطيع الحج بنفسه، يجب عليه الاستثناء، أي إرسال من يحج عنه نيابة، إن توفرت فيه بقية شروط الاستطاعة.

المسألة ٢١: المستطاع مالاً إذا كان له استطاعة جسمية يجب عليه أن يحج بنفسه ولا يكفيه لو حج عنه غيره، تبرعاً أو بأجرة، نعم في

الحج الندبي لو حج عنه غيره صح.

الزاد والراحلة

المسألة ٢٢: من شروط وجوب الحج: الزاد والراحلة، يعني وجود ما يبلغه إلى مكة المكرمة ويرجعه إلى بلدته، من الرزق ووسائل السفر، وذلك بقدر ما يناسب مكانه الاجتماعية، فإذا لم يوجد أحدهما لم يجب عليه الحج.

المسألة ٢٣: المعيار في القدرة على الزاد والراحلة: وجودهما من المكان الذي يريد الحج منه وإن لم يكن بلدته، فلو سافر إنسان للتجارة مثلاً إلى المدينة المنورة، أو إلى جدة وصادف موسم الحج، وكان قادرًا على تهيئة الزاد والراحلة من هناك وجب عليه الحج وإن لم يكن قادرًا عليها لو كان في بلدته.

المسألة ٢٤: لو توقفت تهيئة الزاد والراحلة على بيع ملوكه بأقل من قيمتها المتعارفة، ولم يكن بيعه حرجاً عليه، وجب بيعه والحج به، ولكن إن كان بيعه حرجاً عليه لم يجب عليه الحج.

المسألة ٢٥: لو تصاعدت مصارف الحج في إحدى السنوات مؤقتاً بحيث تعود إلى حالتها الطبيعية بعدها، فإن كان المستطاع قادراً على دفع الزيادة غير الممحونة لم يجز له التأخير ووجب عليه الحج في نفس السنة.

المسألة ٢٦: تشرط الاستطاعة من حيث الزاد والراحلة ذهاباً وإياباً وفي مدة بقائه في مكة المكرمة، أما من كان يريد البقاء في مكة والسكنى فيها فلا يشترط له توفرها إياباً.

الرجوع إلى كفاف

المسألة ٢٧: يشترط في وجوب الحج: الرجوع إلى كفاف، يعني إلى ما يستطيع به إدارة نفسه وأهله بالفعل أو بالقوة، فإذا لم يكن له إلا رأس مال يدير به شؤون نفسه وعائلته بحيث لا صرفه في الحج، لرجع إلى غير كفافه، لم يجب عليه الحج.

المسألة ٢٨: لا يجب بيع ضروريات الحياة الأولية، مثل البيت وأثاث البيت والملابس المناسبة لشأنه، وحتى مثل الكتب بالنسبة لطلاب العلم، فلا يجب بيعها للذهاب إلى الحج، نعم لو كان شيء من ذلك زائداً على مقدار حاجته بأن كان له بيتان مثلاً، أحدهما لا حاجه له به، وجب بيعه والحج به، وهكذا غير البيت لو كان زائداً.

المسألة ٢٩: لو خرج شيء من ضرورياته عن مورد احتياجاته، كالحلى مثلاً بالنسبة إلى المرأة إذا كبرت ولم يكن متعارفاً التزين بها، أو هي لم تزين بها ولم يكن من شأنها أن تملكتها، فإذا كانت بمقدار يفي للحج وجب بيعها والحج بها.

المسألة ٣٠: لو كان له بيت يملكه، وبيت تحت تصرفه يمكنه أن يسكن هو وأهله فيه بلا مشقة ومنه، لم يجب عليه بيع بيته الملكي ليحج به، ولكن لو كان يسكن هو وأهله في البيت الذي تحت تصرفه بحيث لم ير العرف بعد ذلك احتياجه إلى بيته الملكي وجب عليه بيع بيته والحج به، وهكذا حكم غير البيت مما يفي مبلغه للحج.

المسألة ٣١: لو كان يملك مبلغاً يفي للحج، لكنه لم يكن متزوجاً بعد، أو لم يكن له بيت للسكنى، أو لم يكن له أثاث البيت، كان وجوب الحج مقدماً، إلا إذا كان بقاوه عزباً، أو بدون بيت للسكنى، أو بلا أثاث، حرجاً له وشاقاً بحيث لم يتحمل عادة، فحينئذ لا يجب عليه الحج.

الفرض

المسألة ٣٢: من لا يملك الاستطاعة ولكن يمكنه الاستقرار، يستحب له أن يحج بالفرض.

المسألة ٣٣: لو استطاع أن يستقرض مالاً يفي للحج به، لا يجب عليه الإستقرار، كما أنه لو استقرض لم يجب عليه الحج أيضاً حتى

وإن تمكّن من تسديد القرض إلى صاحبه بعد ذلك.

المسألة ٣٤: لو لم يكن في يده مبلغ يفي للحج، لكنه يطلب أحداً بمقدار ذلك وقد حل وقت أدائه، وجب عليه مطالبته إن كان حسن الأداء، وصرفه في الحج، وكذلك لو لم يحل وقت أدائه لكن المديون لو علم بأنه يريد الحج به أعطاء طلبه، وجب مطالبته وصرفه في الحج، وإن لم يكن المديون حسن الأداء وكان يستطيع مراجعة من يأخذ له بطلبه وجب عليه مراجعته وأخذ طلبه وصرفه في الحج.

المسألة ٣٥: لو أنكر المديون طلبه، وجب على الدائن مراجعة الحاكم ولو غير الشرعي لإثبات طلبه وأخذه منه وصرفه في الحج، لكن لو كان المديون معسراً، أو كان منكراً لطلبه ولم يستطع الدائن إجباره على الأداء، أو كان في إجباره حرج له، أو لم يكن الطلب حل وقت أدائه ولم يكن المديون ليدفع الطلب بالمطالبة، لم يجب عليه الحج.

المسألة ٣٦: لو كان في يد الإنسان مال يفي للحج به، لكنه كان مديوناً في قبالة، بحيث لو أدى طلبه لم يقدر على الحج، ولو حج لم يستطع من أداء طلبه، فإنه لم يجب عليه الحج، سواء كان طلبه حالاً أم مؤجلاً، سابقاً على حصول ذلك المال أم بعد حصوله.

المسألة ٣٧: لو كان عنده من المال ما يفي للحج، لكنه كان مديوناً للحقوق الشرعية من الخمس والزكاة والكافارات بمقدار لو دفعها إلى أصحابها لم يقدر على الحج، وجب عليه أداء ما عليه من الحقوق الشرعية دون الحج.

المسألة ٣٨: كل صاحب فن وحرفه ممن يرتفق بسبب فنه وحرفته، إذا حصل على إرث يفي لحجه ولمصرف نفسه وأهله مدة ذهابه وإيابه، وجب عليه الحج.

المسألة ٣٩: من يعيش لأجل فقره على الوجوهات الشرعية مثل الخمس والزكاء، إذا حصل على إرث يكفيه وجب عليه الامتناع من أخذ الوجوهات الشرعية، ولم يجب عليه الحج بمال الإرث، إلا إذا كان مال الإرث بقدر يغطيه عنأخذ الوجوهات ويفي له مع ذلك بالحج أيضاً، فيجب عليه الحج حينئذ.

المسألة ٤٠: لا يجب الحج على من لو أراد الحج لزم صرف كل ما يملكه بحيث يصبح فقيراً لا مال له، وإن كان يمكنه التعيش بعدها بالخيريات الموقوفة على الفقراء مثلاً.

عدة مسائل

المسألة ٤١: المستطيع إن حج متسلكاً، أو بمال غيره أجزاء، نعم لو حج بالمال المغصوب بطل حجه وعصى، لكن إن هيأ ثوبى إحرامه وملابسه عند الطواف والسعى، وثمن هديه من المال الحال، صح حجه وإن كان آثماً في تصرفه في المغصوب.

المسألة ٤٢: لا يجب تحصيل الإستطاعة بسبب الإتجار أو الإدخار، كما لا يجب عليه قبول الهبة من يهبه مالاً يفي للحج به، وكذلك لا يجب عليه قبول خدمة أو عمل يتضاد بسيبه أجراً تفي للحج، وإن كانت تلك الخدمة أو العمل مما يليق بشأنه، نعم لو فعل شيئاً من ذلك فحصل على مال يفي للحج وجب عليه الحج.

المسألة ٤٣: لو قبل العمل في الحملة بأجرة تفي للحج بحيث يصير مستطيعاً، فإن كان عمله في الحملة لا يتنافى مع أعمال حجه، وجب عليه الحج في تلك السنة، وإن كان يتنافى مع أعمال حجه ولا يستطيع الوقوف بعرفات والمشعر مثلاً لم يجب عليه الحج تلك السنة، كما لا يجب عليه حفظ هذا المال ليحج به في السنة الثانية، نعم لو بقي في يديه إلى السنة الثانية وكان يفي للحج وجب عليه الحج.

المسألة ٤٤: لو قبل الحج النيابي بأجرة استطاع بها هو أيضاً، بأن كانت الأجرا تفي لحجين مثلاً فإن لم تكن النيابة مقيدة بالحج في هذه السنة أو منصرفة إليها، وجب عليه الحج عن نفسه أولاً، وحج في السنة الثانية الحج النيابي، وإن كانت النيابة مقيدة بهذه السنة أو منصرفة إليها وجب عليه الحج النيابي أولاً، وسقط عنه وجوب الحج إلا إذا بقى المال في يديه إلى السنة الثانية وكان يفي بالحج.

المسألة ٤٥: لو كان له من المال مقدار لا يعلم بأنه يفي للحج ألا، وذلك لأنه لا يعلم مقدار كلفة الحج، أو يعلم مقدار كلفة الحج لكن لا يعلم مقدار ما عنده، وجب عليه الفحص في الصورتين.

المسألة ٤٦: لو كان له مال يفي للحج لكنه لم يكن في متناوله، فإن استطاع تناوله ولو بتوكيلاً الغير وما أشبه، وجب عليه الحج، وأما

إذا لم يستطع من تناوله بكل صورة، لم يجب عليه الحج ما دام تناوله متعدراً.

المسألة ٤٧: لو حصل على مال يفي للحج، لكن لم يكن في وقت الحج، لم يجب عليه حفظ استطاعته إلى وقت الحج، بل يجوز له صرف ذلك المال في ما يحتاج إليه، أو ينفقه على الآخرين، أو يهبه لمن يشاء، نعم لو بقى في يديه إلى وقت الحج وجب الحج عليه.

المسألة ٤٨: لو تلف المال الذي كان يفي للحج، سواء تلف قبل السفر إلى الحج، أم في الأثناء، أم بعده، فإنه يكشف عن عدم استطاعته وعدم وجوب الحج عليه، فإذا استطاع بعد ذلك وجب عليه الحج.

المسألة ٤٩: لو غفل عن أنه يملك مبلغاً يفي للحج، أو غفل عن وجوب الحج عليه، ولم يحصل له الإنفاق إلا بعد تلف المال، أو انقضاء وقت الحج، لم يستقر عليه الحج، نعم لو بقى المال في يديه إلى السنة الثانية وجب عليه الحج.

المسألة ٥٠: لو حج من لم يكن مستطيعاً، عن نفسه، أو عن غيره، لم يكفيه عن حجة الإسلام، فإذا استطاع بعد ذلك وجب عليه الحج.

المسألة ٥١: المعتقد لعدم استطاعته لو حج ندباً بقصد امتحان الأمر المتوجه إليه فعلاً، ثم انكشف أنه كان مستطيعاً، أجزاء حجه هذا عن (حجية الإسلام)، لكن لو كان الندب قيداً بحيث لو كان واجباً عليه لم يحج، لم يكفيه حجه هذا عن (حجية الإسلام) ووجب عليه الحج إذا استطاع بعد ذلك.

المسألة ٥٢: يستحب لمن حج حجة الإسلام أن يحج مرة ثانية وثالثة وهكذا، كما يستحب له أن يحج عن الآخرين تبرعاً، أو يطوف عليهم ويصلّى صلاة الطواف عنهم، أحياء كانوا أم أمواتاً، كما يستحب ذلك أيضاً عن المعصومين أو هو آكد وأشد استحباباً.

المسألة ٥٣: لو حج المخالف ثم استبصر، فإن كان قد حج طبق مذهبة وإن لم يكن صحيحاً في مذهبنا، أو حج صحيحاً وفق مذهبنا وإن لم يكن طبق مذهبة، كفاه ولم تجب عليه الإعادة، لكن لو حج باطلًا في مذهبة وفي مذهبنا لم يكفيه ووجبت عليه الإعادة.

الحج البذلي

المسألة ٥٤: كما تتحقق الاستطاعة بملك الإنسان ما يفي للحج، كذلك تتحقق الاستطاعة ببذل شخص له ما يفي بالحج، سواء كان البذل واحداً أم متعددًا، بذل الزاد والراحلة أم بذل ما يعادلهما، تكفل البذل هو بنفسه أم أوصى به مدير الحملة مثلاً، أم غير ذلك، فإن المبذول له يكون مستطيناً ويجب عليه الحج في نفس السنة ويجريه عن (حجية الإسلام).

المسألة ٥٥: المبذول له لو لم يؤثر الحج على معيشته بعد الرجوع من الحج، وجب الحج عليه، لكن لو كان للحج تأثير عليه بعد رجوعه بأن كان مثلاً من يحصل على رزقه لطول السنة بسبب عمله في موسم الحج، فإذا حج فاته ذلك، فالرجوع إلى الكفاية شرط في وجوب الحج عليه.

المسألة ٥٦: لو وبه مالاً يفي للحج ولم يتشرط له أن يحج به، لم يجب على الموهوب له قبول الهبة كما لم يجب عليه الحج، نعم لو قبله وجب عليه الحج لأنه قد صار مستطيناً بذلك.

المسألة ٥٧: لو بذهله مالاً يفي للحج وشرط عليه الحج به، أو خيره بين الحج وغيره، وجب عليه القبول والحج لأنه صار مستطيناً بذلك، إلا أن يكون في قبوله حرج أو منه مثلاً فلا يجب عليه القبول.

المسألة ٥٨: لو استطاع الإنسان بالبذل، وكان مديوناً أيضاً، فإن كان ذهابه إلى الحج لا يمنع من أداء طلبه، أو كان مانعاً الآن لكن الدائن يصبر عليه، وجب عليه القبول والحج، لكن إن كان ذهابه إلى الحج يمنع من أداء طلبه، أو الدائن لا يصبر على التأخير، لا يجب عليه القبول والحج.

المسألة ٥٩: لو بذل شخص مالاً لجماعة على أن يحج أحدهم، فإن سبق إليه أحدهم وجب عليه الحج وسقط التكليف عن الباقي، وإن لم يسبق إليه أحدهم، وكان الجميع قادرين على الحج، استقر الوجوب في ذمته جميعاً على نحو الوجوب الكفائي.

المسألة ٦٠: إنما يجب بالبذل الحج الذي هو وظيفة المبذول له، فلو بذل لمن وظيفته حج التمتع، حج القرآن أو الإفراد، لم يجب عليه

القبول، وكذا لو بذل لمن قد حج (حجۃ الإسلام)، فإنه لا يجب عليه القبول والحج.

المسألة ٦١: لو بذل لمن كان قد استقر عليه الحج بنذر وشبهه ولم يقدر على الحج، أو لمن كان مستطیعاً ولم يحج حتى أصبح معدماً، وجوب عليه القبول والحج، وبذلك يسقط ما في ذمته.

المسألة ٦٢: لو تلف المال الذي بذل له ليحج به، سقط الوجوب، سواء كان التلف قبل السفر، أم في الأثناء، أم بعده، إلا أن يكون له مال يفی بإكمال سفره، مشروطاً بالرجوع إلى كفاية، فإنه حينئذ يجب عليه الحج ويجزيه عن (حجۃ الإسلام).

المسألة ٦٣: ثمن الهدى في الحج البذلي على الباذل، فإذا لم يبذل ثمن الهدى لم يجب عليه الحج إلا أن يكون هو قادرًا على الثمن، ففي هذه الصورة يجب عليه الحج.

المسألة ٦٤: يجوز للباذل الرجوع في بذله قبل دخول المبذول له في الإحرام، لكن يتحمل عنه ما صرفه المبذول له إلى أن يرجع إلى وطنه، وأما إذا دخل المبذول له في الإحرام فالأحوط وجوباً عدم رجوع الباذل في بذله.

المسألة ٦٥: لو رجع الباذل في بذله، فإن كان للمبذول له ما يفی بإتمام الحج، كان مستطیعاً ووجب عليه الحج وأجزاء عن (حجۃ الإسلام)، وإن لم يكن له مال يفی بإتمام الحج، سقط عنه وجوب الحج.

المسألة ٦٦: لو حج المبذول له ثم تبيّن أن المال المبذول كان مغصوباً، لم يكفه حجه هذا عن (حجۃ الإسلام)، وكان لصاحب المال أن يرجع لأنّه أخذ ماله على الباذل أو على المبذول له، فإن رجع على المبذول له، كان من حق المبذول له الرجوع على الباذل، إلا أن يكون المبذول له عالماً بالغصب فليس له حق الرجوع على الباذل.

المسألة ٦٧: لو ارتكب المبذول له إحدى محظيات الإحرام الموجبة للكفارة، كانت الكفارة عليه في ماله.

المسألة ٦٨: لو أوصى أحد آخر بمبلغ يفی للحج، أو وقف، أو نذر، أو ما أشبه ذلك، واشترط عليه أن يحج به، فإذا أعطى المال للطرف الآخر، وجب عليه القبول والحج، أما إذا لم يستشرط عليه أن يحج به، فلا يجب عليه القبول ولا الحج.

المسألة ٦٩: يستحب للإنسان أن يبذل نفقة الحج للذين لم يحجوا، حتى يحجو عن أنفسهم فيحسب لهم (حجۃ الإسلام).

إذن الزوج

المسألة ٧٠: إذن الزوج ليس شرطاً في ذهاب الزوجة للحج الواجب، فإذا حصل لها الإستطاعة وجب عليها الحج وإن لم يأذن لها الزوج، وذلك لأنه لا حق للزوج في منعها عن (حجۃ الإسلام)، نعم إذن الزوج في الحج النديبي شرط وله أن يمنعها عنه.

المسألة ٧١: المرأة التي في عده طلاقها إن كانت مطلقة بالطلاق الرجعي حكمها بالنسبة إلى الحج الواجب والمستحب حكم الزوجة مع زوجها، وذلك لأنها في حكم الزوجة.

المسألة ٧٢: لا يستشرط في وجوب الحج على المرأة وجود المحرم لها، نعم يلزم أن تسافر مع إنسان أمين.

الحج النذرى

المسألة ٧٣: يشترط في وجوب حج النذر والعهد واليمين: البلوغ والعقل والحرية وغيرها من الشروط المذكورة في باب النذر وما في معناه.

المسألة ٧٤: لو نذر زيارة الإمام الحسين (ع) في يوم عرفة من كل سنة، ثم صار بعد ذلك مستطيناً، انحل نذرته في تلك السنة ووجب عليه الحج، وكذلك كل نذر نذرته قبل استطاعته ثم استطاع وكان لا يمكنه الجمع بين النذر والحج، فإنه ينحل النذر ويجب عليه الحج.

المسألة ٧٥: لو استطاع ثم نذر ما يتنافي مع حجه، لم ينعقد نذرته ووجب عليه الحج.

المسألة ٧٦: لو نذر (حجـة الإسلام) في سنته، ثم استطاع في تلك السنة أيضاً، أو استطاع ثم نذرـه أيضاً، أجزـأـه حـجـ واحد في تلك السنة، ناوـيـاً: (حجـة الإسلام الذي نذـرـه).

الحج النيابـي

الحج النيابـي

المسألة ٧٧: يشترط في حـجـ الـنـيـابـةـ: الإـسـلـامـ وـالـإـيمـانـ، وـالـعـقـلـ، وـالـبـلـوغـ عـلـىـ الـأـحـوـطـ، وـفـرـاغـ ذـمـةـ النـائـبـ عـنـ (حجـةـ إـلـاسـلامـ)، فـلاـ تـصـحـ نـيـابـةـ الـكـافـرـ، وـلـاـ نـيـابـةـ الـمـسـلـمـ عـنـ الـكـافـرـ، وـلـاـ نـيـابـةـ الـمـجـنـونـ، وـلـاـ تـصـحـ نـيـابـةـ الصـبـىـ، وـلـاـ مـنـ وجـبـ عـلـيـهـ (حجـةـ إـلـاسـلامـ) وـاستـقـرـتـ فـيـ ذـمـتـهـ.

المسألة ٧٨: لـابـدـ أنـ يـعـرـفـ النـائـبـ أـفـعـالـ الـحـجـ وـأـحـكـامـهـ وـإـنـ كـانـ يـارـشـادـ مـعـلـمـ، كـمـاـ لـابـدـ مـنـ عـدـالـةـ النـائـبـ أـوـ الـوـثـوقـ بـصـحـةـ عـمـلـهـ.

المسألة ٧٩: تـصـحـ الـنـيـابـةـ بـالـتـبـرـعـ وـالـإـجـارـةـ وـالـجـعـالـةـ وـنـحـوـهـاـ.

المسألة ٨٠: لوـ كـانـ الـمـسـتـطـيعـ لـاـ يـتـمـكـنـ مـنـ إـتـيـانـ الـحـجـ بـنـفـسـهـ وـجـبـ عـلـيـهـ الـإـسـتـنـابـةـ، وـإـنـ لـمـ يـتـمـكـنـ مـنـ الـإـسـتـنـابـةـ أـيـضاـ، سـقطـ عـنـهـ وـجـبـ الـحـجـ، لـكـنـ لوـ كـانـ الـحـجـ مـسـتـقـرـاـ فـيـ ذـمـتـهـ وـمـاتـ، وـجـبـ الـقـضـاءـ عـنـهـ بـعـدـ مـوـتـهـ.

المسألة ٨١: لوـ قـصـرـ الـمـسـتـطـيعـ الـذـيـ لـاـ يـمـكـنـ الـحـجـ بـنـفـسـهـ فـيـ الـإـسـتـنـابـةـ حـتـىـ مـاتـ، فـإـنـ كـانـ الـحـجـ مـسـتـقـرـاـ فـيـ ذـمـتـهـ وـكـانـ لـهـ مـالـ وـجـبـ عـنـهـ الـقـضـاءـ مـنـ مـالـهـ.

المسألة ٨٢: لوـ وـجـبـ عـلـيـهـ الـإـسـتـنـابـةـ لـلـحـجـ، فـلـمـ يـسـتـنـبـ، فـتـبـرـعـ أـحـدـ بـالـحـجـ عـنـهـ، كـفـاهـ ذـلـكـ، وـإـنـ كـانـ الـأـحـوـطـ اـسـتـحـبـاـ الـإـسـتـنـابـةـ أـيـضاـ.

المسألة ٨٣: مـنـ وـجـبـ عـلـيـهـ الـحـجـ فـحـجـ وـأـحـرـمـ وـدـخـلـ الـحـرـمـ ثـمـ مـاتـ قـبـلـ أـنـ يـأـتـيـ بـيـاقـيـ أـعـمـالـ الـحـجـ، كـفـاهـ ذـلـكـ عـنـ (حجـةـ إـلـاسـلامـ) سـوـاءـ كـانـ فـرـضـهـ التـمـتـعـ، أـوـ الـقـرـانـ، أـوـ الـإـفـرـادـ، لـكـنـ إـنـ مـاتـ قـبـلـ ذـلـكـ لـمـ يـكـفـهـ وـوـجـبـ الـقـضـاءـ عـنـهـ.

المسألة ٨٤: لوـ اـسـتـطـاعـ الـحـجـ، فـأـهـمـلـ وـلـمـ يـحـجـ حـتـىـ فـقـدـ اـسـتـطـاعـتـهـ، وـجـبـ عـلـيـهـ الـحـجـ وـلـوـ مـتـسـكـعـاـ، وـإـذـاـ مـاتـ قـبـلـ أـنـ يـحـجـ وـجـبـ الـقـضـاءـ عـنـهـ مـنـ تـرـكـتـهـ، نـعـمـ لـوـ تـبـرـعـ بـالـحـجـ عـنـهـ أـحـدـ أـجـزـأـهـ.

المسألة ٨٥: لـوـ اـسـتـقـرـ الـحـجـ فـيـ ذـمـةـ الـمـيـتـ وـشـكـكـاـ فـيـ أـنـ هـيـ حـجـ أـمـ لـاـ؟ يـحـمـلـ فـعـلـهـ عـلـىـ الصـحـيـحـ وـأـنـ هـيـ قـدـ حـجـ.

المسألة ٨٦: مجردـ الـإـسـتـيـجارـ لـلـحـجـ عـنـ الـمـيـتـ لـاـ تـبـرـئـ ذـمـةـ الـمـيـتـ وـلـاـ الـوـارـثـ، بلـ يـلـزـمـ إـتـيـانـ الـحـجـ، فـإـذـاـ تـبـيـنـ عـدـمـ اـتـيـانـ الـأـجـيرـ بـالـحـجـ سـوـاءـ كـانـ لـعـذـرـ أـمـ لـغـيرـ عـذـرـ، لـزـمـ الـإـسـتـيـجارـ ثـانـيـاـ، وـأـخـذـتـ الـأـجـرـةـ مـنـ أـصـلـ الـتـرـكـةـ إـنـ لـمـ يـمـكـنـ اـسـتـرـجـاعـ الـأـجـرـةـ مـنـ الـأـجـيرـ الـأـولـ، وـإـذـاـ كـانـ الـوـصـىـ أـمـ الـوـارـثـ فـيـ هـذـاـ الـمـجـالـ مـقـصـرـاـ ضـمـنـ الـأـجـرـةـ.

المسألة ٨٧: تـصـحـ الـنـيـابـةـ عـنـ الـطـفـلـ وـالـصـبـىـ الـمـمـيـزـ، وـعـنـ الـمـجـنـونـ، بـلـ الـمـجـنـونـ الـأـدـوـارـيـ الـذـيـ يـفـيـقـ أـحـيـاـنـاـ مـنـ جـنـونـهـ وـكـانـ قـدـ وـجـبـ عـلـيـهـ الـحـجـ وـلـمـ يـحـجـ مـعـ تـمـكـنـهـ ثـمـ مـاتـ، يـلـزـمـ الـإـسـتـنـابـةـ عـنـهـ بـعـدـ مـوـتـهـ.

المسألة ٨٨: لـاـ يـجـوزـ فـيـ الـحـجـ الـوـاجـبـ اـسـتـنـابـةـ شـخـصـ وـاحـدـ عـنـ شـخـصـينـ أـوـ أـكـثـرـ، وـاـنـماـ يـلـزـمـ أـنـ يـنـوبـ عـنـ شـخـصـ وـاحـدـ فـقـطـ، إـلـاـ يـكـونـ الـحـجـ الـوـاجـبـ قـدـ وـجـبـ عـلـيـهـ شـخـصـينـ أـوـ أـكـثـرـ عـلـىـ نـحـوـ الـشـرـكـةـ، وـذـلـكـ كـمـاـ لـوـ نـذـرـ شـخـصـانـ أـوـ أـكـثـرـ أـنـ يـسـتـأـجـرـوـاـ شـخـصـاـ لـلـحـجـ، أـوـ كـانـ الـحـجـ مـسـتـحـبـاـ فـإـنـهـ يـجـوزـ فـيـهـ أـنـ يـنـوبـ شـخـصـ وـاحـدـ عـنـ شـخـصـينـ أـوـ أـكـثـرـ.

المسألة ٨٩: يـجـوزـ لـشـخـصـينـ أـوـ أـكـثـرـ أـنـ يـحـجـوـنـ نـيـابـةـ عـنـ شـخـصـ وـاحـدـ فـيـ عـامـ وـاحـدـ، سـوـاءـ كـانـ الـمـنـوـبـ عـنـهـ حـيـاـ أـمـ مـيـتاـ، وـالـنـائـبـ مـتـبـرـعاـ أـمـ أـجـيرـ، هـذـاـ فـيـمـاـ إـذـاـ كـانـ الـحـجـ مـسـتـحـبـاـ، وـكـذـاـ إـذـاـ كـانـ الـحـجـ وـاجـباـ مـتـعـدـداـ، وـالـمـنـوـبـ عـنـهـ فـاقـدـاـ لـلـإـسـتـطـاعـةـ الـجـسـمـيـةـ، أـمـ مـيـتاـ، وـذـلـكـ كـمـاـ إـذـاـ كـانـ قـدـ نـذـرـ حـجـيـنـ، أـوـ حـجـ وـاحـدـ وـاسـتـقـرـ (حجـةـ إـلـاسـلامـ) فـيـ ذـمـتـهـ أـيـضاـ، وـكـذـاـ لـوـ كـانـ أـحـدـ الـحـجـيـنـ وـاجـباـ وـالـآـخـرـ مـسـتـحـبـاـ.

المسألة ٩٠: الـنـائـبـ بـعـدـ اـكـمـالـ مـنـاسـكـ الـحـجـ عـنـ الـمـنـوـبـ عـنـهـ، يـحـقـ لـهـ أـنـ يـأـتـيـ عـنـ نـفـسـهـ أـمـ عـنـ غـيرـهـ بـالـعـمـرـةـ الـمـفـرـدـةـ، وـالـطـوـافـ حـولـ

البيت.

المسألة ٩١: لا يلزم أن يكون النائب رجلاً إن كان المنوب عنه رجلاً بل يجوز أن ينوب كل من الرجل والمرأة عن الآخر، فيؤدي الحج نيابة عن المنوب عنه طبق وظيفة النائب نفسه من حيث كونه رجلاً أو امرأة لا المنوب عنه.

المسألة ٩٢: الصرورة وهو من لم يحج بعد ويريد الحج لأول مرة لا بأس باستنابته رجلاً كان أو امرأة، عن رجل أو امرأة، نعم الأحوط وجوباً المنع في صورة واحدة، وهي: استنابة المرأة الصرورة عن الرجل الصرورة.

المسألة ٩٣: إذا لم يوصي الميت بالحج البلدي فيجزى الميقاتى عنه، والمراد من (البلد) في الحج هو بلد الميت لا بلد الاستطاعة ولا بلد الموت.

المسألة ٩٤: لو أوصى الميت بالحج مطلقاً من غير تعين أجراً، ينصرف إلى أجراً المثل، وأما إذا عين مقداراً من المال ليحج به عنه، وجب العمل على طبق الوصية إن لم يزد على الثلث في المستحب، وإذا زاد على الثلث فيتوقف على إجازة الورثة فيما زاد على ذلك، وأما إذا عين الموصى مقداراً معيناً من المال ليحج به عنه (حجـة الإسلام) وجب ذلك، ويخرج من أصل المال إذا لم يكن زائداً عن أقل ما يمكن أداء الواجب به، وإذا كان زائداً على ذلك فتكون الزيادة من الثلث مع عدم إجازة الورثة.

المسألة ٩٥: إذا أوصى شخص بأن ينـيب عنه شخص معين لحجـة الإسلام بأجرة معينة، لا يجب على ذلك الشخص قبول الوصية وله أن يطلب الزيادة، وعند ذلك يستـباب غيره للحجـة والأجرة المعينة لو كانت زائدة عن أقل ما يمكن أداء الواجب به تكون الزيادة من الثلث مع عدم إجازة الورثة.

المسألة ٩٦: لو أفسد النائب حجه وجب عليه القضاء في العام القابل.

المسألة ٩٧: ليس للنائب استنابة شخص آخر إلا مع تفويض أمر الحجـة إليه في الإتيان به بنفسه أو بغيره، أو بالإذن له صريحاً من يجوز له ذلك.

المسألة ٩٨: إذا وقع عقد الإجارة على نحو الإطلاق بمعنى أنه لم يذكر فيه لنفسه أو لغيره كان مقتضى ذلك المباشرة، فلا يجوز للنائب أن يستـباب غيره في ذلك.

المسألة ٩٩: النائب يعمل على طبق فتوى مقلده إن كان مقلداً، وباجتهاده إن كان مجتهدًا، لا المنوب عنه.

المسألة ١٠٠: إذا اشترط على النائب أن يعمل بفتوى مقلد المنوب عنه يجب العمل عليه، إلا إذا كان باطلاً عنده بحسب اجتهاده أو تقليده، ففي هذه الصورة لابد له إما من عدم قبول الإجارة أو العمل بالاحتياط الذي يكون صحيحاً عندهما.

المسألة ١٠١: لا تجوز استنابة من لا يحسن التلبية والقراءة ونحوهما حتى بالتلقين، إلا في الحجـة المستحب بر جاء المطلوبية.

المسألة ١٠٢: يجوز لمن دخل في أشهر الحجـة بعمره مفردة أن ينـوب عن شخص لحجـة التمتع بعد انتهاء عمرـته، ويحرم له من ميقات بلده.

المسألة ١٠٣: لا تجوز النيابة بعمره مفردة بعد اتيـان عمرـة التمـتع وقبل الحجـة، كما لا يجوز الإتيـان بها لنفسـه اختياراً، وأما إذا أتـى بها جهـلاً أو عصـيانـاً فلا يضر بـحـجه إذا لم يـخـل بالـوقـوفـين، وـيـعدـ الثـانـي عمرـة التـمـتع.

المسألة ١٠٤: إذا أحـرم بـعـمرـة التـمـتع مستـحـباً وبعد إـتـامـ أعمالـ العـمرـة حـصـلتـ لهـ الـنـيـابـةـ لاـ يـجـوزـ لهـ الخـروـجـ مـنـ مـكـهـ وـقـبـولـ الـنـيـابـةـ.

المسألة ١٠٥: يلزم على النائب إـتـيانـ العملـ بـقـصـدـ المـنـوبـ عـنـهـ حتـىـ فـيـ طـوـافـ النـسـاءـ، وـلـاـ تـفـرـغـ ذـمـةـ المـنـوبـ عـنـهـ إـلـاـ بـعـدـ إـتـيانـ الـعـلـمـ صـحـيـحاًـ بـقـصـدـ المـنـوبـ عـنـهـ.

المسألة ١٠٦: يلزم على النائب الإـتـيانـ بماـ شـرـطـ عـلـيـهـ منـ نوعـ الحـجـ وـوـصـفـهـ حتـىـ فـيـ تعـيـينـ الطـرـيقـ.

المسألة ١٠٧: إذا مات النائب بعد الإـحرـامـ وـدـخـولـ الحـرـمـ أـجـزاـ ذـلـكـ عـنـ المـنـوبـ عـنـهـ ولاـ يـحـتـاجـ إـلـيـ حـجـ آـخـرـ.

المسألة ١٠٨: لو مات النائب بعد خـروـجـهـ عـنـ الحـرـمـ بـعـدـ ماـ كـانـ دـاخـلاـ مـعـ الإـحرـامـ، أـجـزاـ عـنـهـ وـعـنـ المـنـوبـ عـنـهـ، وـكـذـلـكـ لـوـ مـاتـ النـائـبـ.

بين إحرام العمرة وإحرام الحج أجزأ عنه وعن المنوب عنه.

المسألة ١٠٩: لو مات النائب قبل الإحرام أو قبل دخول الحرم مع الإحرام لم يصح الحج عنهمَا، على تأمل في بعض فروع المسألة.

المسألة ١١٠: إن حصلت للشخص الاستطاعة المالية دون البدنية ويئس عن البرء يجب عليه الاستنابة فوراً.

المسألة ١١١: لو زال عذر المنوب عنه أثناء عمل النائب أو قبل شروعه في الإحرام، فإن ضيق الوقت فالإجارة صحيحة وتجزى عمل النائب عن المنوب عنه، أما مع سعة الوقت فيلزم على المنوب عنه أن يأتي بالأعمال بنفسه.

النيابة في بعض الأعمال

المسألة ١١٢: تجوز الإستابة في الطواف والسعى لغيبة أو مرض إذا لم يمكن أن يُطاف ويُسعي به، وكذلك ركعتي الطواف والرمي، أما الإحرام والوقوف والحلق والمبيت بمنى فلا تقبل النيابة.

المسألة ١١٣: إذا لم تظهر المرأة ولم يمكنها التخلف عن الرفقه يجوز لها أن تستنيب لطوافزيارة وطواف النساء وصلاتيهما، وتسعى بنفسها.

أنواع الحج

أنواع الحج

المسألة ١١٤: الحج على ثلاثة أنواع:

١: حج التمتع.

٢: حج القران.

٣: حج الإفراد.

المسألة ١١٥: حج التمتع، واجب على كل مكلف مستطيع يبعد وطنه عن مكة المكرمة ستة عشر فرسخاً، أي ثمانية وثمانين كيلو متراً تقريباً من أي جانب كان.

المسألة ١١٦: حج القران أو حج الإفراد، واجب على كل مكلف مستطيع لم يبعد ذلك المقدار أي (٨٨) كيلو متراً تقريباً عن مكة المكرمة.

المسألة ١١٧: لا يكفي لمن فرضه التمتع أي للبعيد عن مكة المكرمة ذلك المقدار أن يأتي بحج القران أو الإفراد، هذا بالنسبة إلى (حجية الإسلام) أي الحجة الأولى الواجبة.

المسألة ١١٨: يتخير المكلف بين هذه الأقسام الثلاث المذكورة، في الحج المستحب، أو المنذور مطلقاً من دون تعين، أو الموصى به كذلك من دون تعين، وإن كان الأفضل التمتع.

المسألة ١١٩: إذا كان للمكلف وطنان، أحدهما داخل الحد، أي دون المسافة المذكورة، والآخر خارجها، يلزم عليه العمل على الأغلب، فإن كان يقضى أغلب أوقاته خارج المسافة، يتعين عليه حج التمتع، وإلا فواجبه القران أو الإفراد، ومع التساوى يتخير بين ذلك وإن حصلت الاستطاعة في أحدهما دون الآخر، والأفضل التمتع.

كيفية حج التمتع إجمالاً

المسألة ١٢٠: حج التمتع يشتمل على العمرة والحج، وكيفيته على الإجمال هكذا:

أن يحرم المكلف من الميقات بالعمره إلى الحج، ثم يأتي إلى مكة المكرمة، فيطوف بالكعبة المعظمة سبعة أشواط، ثم يصلى ركعتي الطواف عند مقام إبراهيم (ع) أو خلفه، ثم يسعى بين الصفا والمروءة سبعاً، (ولا يجب عليه طواف النساء في عمرة التمتع) ثم يقصر، وذلك بأن يأخذ شيئاً من شعره أو يقلم شيئاً من أطفاره، فإذا قصر حل من إحرامه وحل له كل شيء حرم عليه بالإحرام. ثم يحرم من مكة للحج، والأفضل بل الأحوط الاستحبابي أن يكون ذلك يوم التروية وهو يوم الثامن من ذى الحجة، وإن كان يمكنه تأخير الإحرام إلى وقت يدرك فيه الوقوف بعرفات حين زوال يوم التاسع من ذى الحجة.

فيذهب إلى عرفات ويقف فيها من الزوال إلى الغروب، ثم يفيض منها إلى المشعر الحرام، فيقف فيه من طلوع الفجر إلى طلوع الشمس، ثم يتوجه إلى منى فيؤدي مناسكها الثلاث، وهي الرمي ثم النحر أو الذبح، ثم الحلق أو التقصير، فإذا فرغ من هذه المناسك المذكورة، فالأفضل للمكلف أن يرجع إلى مكة في يومه، وإذا لم يتمكن ففي اليوم التالي، فإذا جاء إلى مكة يطوف طواف الحج ويصل إلى ركعتيه عند المقام أو خلفه، ثم يسعى بين الصفا والمروءة كما سبق، ثم يطوف طواف النساء سبعاً حول الكعبة الشريفة و يصل إلى ركعتيه، ويجب عليه الرجوع إلى منى قبل الغروب أو متى فرغ من نسكه ولو بعد ثلث الليل لقضاء بقية المناسك فيها، وهي المبيت بمنى ليالي التشريق ورمي الجمرات في أيام التشريق، فإذا فرغ من ذلك كمل حجّه حينئذ وفرغت ذمته عن حجّ التمتع.

شروط حج التمتع

المسألة ١٢١: يشترط في حج التمتع أمور:

١: النية عند إحرامه من الميقات، فينوى الحج قربة إلى الله تعالى.

٢: وقوع الحج والعمره فى أشهر الحج، وهى شوال وذو القعده وذو الحجه.

٣: وقوع الحج والعمره في عام واحد.

٤: إنشاء إحرام الحج لا العمرة من مكة المكرمة، والأفضل أن يكون من المسجد الحرام، فإن لم يمكنه ذلك وتعد الإحرام من مكة المكرمة أحزم أيهما ارتفع عذرها مما بين مكة وعرفات، وإذا أحزم من غيرها جهلاً أو نسياناً ثم التفت بعد ذلك وجب عليه الرجوع إلى مكة وتتجديد الإحرام منها، وإن لم يمكنه ذلك أحزم من مكانه، أما إذا تعمد الإحرام من غيرها بطل إحرامه، ووجب عليه الرجوع إلى مكة وتتجديد إحرامه منها، وإلا بطل حجه.

٥: أن تكون العمرة والحج من واحد عن واحد، فلا يجوز أن يستأجر اثنان عن واحد أحدهما لعمرته والأخر لحجه، كما انه لا يجوز أن يتبع شخص واحد بالعمرة عن أحد شخصين وبالحج عن الآخر.

كيفية حج الأفراد

المسألة ١٢٢: الثاني من أنواع الحج هو حج الإفراد، وكيفيته: أن يحرم المكلف للحج من الميقات أو من متزله إذا كان دون الميقات إلى مكة، ثم يمضى إلى عرفات رأساً فيقف فيها من زوال يوم التاسع إلى الغروب، ثم يفيض أى يذهب بعد الغروب إلى المشعر الحرام فيقف فيه من طلوع الفجر إلى طلوع الشمس، ثم يمضى بعد ذلك إلى منى يوم العيد فيقضى مناسكه، وهي رمي الجمرات ثم الحلق أو التقصير ولا هدى فيه، ثم يأتي إلى مكة في ذلك اليوم أو فيما بعده، طيلة أيام ذى الحجة فيطوف بالبيت سبعاً، ويصلى ركعتيه عند المقام أو خلفه، ثم يسعى بين الصفا والمروءة سبعاً، ثم يطوف طواف النساء ويصلى ركعتيه، ثم يأتي ببقية أعمال مني من البيت ورمي الجمار فيتهى حجه وعليه بعد ذلك عمرة مفردة، يحرم بها من أدنى الحل، ويجوز الإتيان بها في تمام السنة، وإن كان الأحوط المبادرة إليها.

المسألة ١٢٣: إذا كان حجـه الأفرادـي مستـحـباً أو منـذـورـاً وحـدهـ، أيـ لا معـ عمرـة يـكـفيـهـ الإـتـيـانـ بالـحجـ وـحـدهـ، ولـمـ تـلـزـمـهـ العـمرـةـ المـفـرـدةـ.

المسألة ١٢٤: شروط صحة حج الإفراد ثلاثة:

١: النية عند الإحرام.

٢: وقوعه تماماً في أشهر الحج.

٣: عقد الإحرام من الميقات أو من منزله.

المسألة ١٢٥: لو أحرم شخص بحج الإفراد استحباباً فلا يصح له العدول منه إلى العمرة المفردة للإستنابة عن غيره لحج التمتع.

كيفية حج القران

المسألة ١٢٦: الثالث من أنواع الحج هو حج القران، وكيفيته: ككيفية حج الإفراد تماماً في جميع الأعمال، ولكن الفرق بينهما هو أن القارن يسوق الهدى (أى الذبيحة) عند إحرامه، وليس على المفرد هدى أصلاً. ويتيح القارن في عقد إحرامه بين التلبية وبين الإشعار أو التقليد.

كيفية حج التمتع تفصيلاً

كيفية حج التمتع تفصيلاً

المسألة ١٢٧: حج التمتع يتكون من عبادتين:

١: عمرة التمتع.

٢: حج التمتع.

أفعال عمرة التمتع

المسألة ١٢٨: أعمال عمرة التمتع خمسة:

١: الإحرام.

٢: الطواف حول الكعبة.

٣: صلاة الطواف.

٤: السعي بين الصفا والمروءة.

٥: التقسيير.

المسألة ١٢٩: يجب في عمرة التمتع النية، كما يجب الإتيان بالعمرة وبالحج معاً في أشهر الحج وهي شوال وذو القعده وذو الحجه في عام واحد على ما سبق.

المسألة ١٣٠: نية عمرة التمتع هي (القصد) وهي أن يقصد الحاج بقلبه: «أحج حج التمتع وأفعل أولاً عمرة التمتع قربة إلى الله تعالى»، ويستحب التلفظ بالنية في جميع أفعال الحج والعمرة.

١: الإحرام

١: الإحرام

المسألة ١٣١: الأول من أعمال عمرة التمتع: الإحرام، ويجب في الإحرام أن يكون من الميقات:

المواقت

المسألة ١٣٢: يجب الإحرام في المواقت المعينة، وهي التي حددتها الرسول الأعظم (ص) لأهل الآفاق والأقطار والأمسار، ولا يجوز للحجاج أن يتعداها إلا بإحرام منها أو مما يحاذيها وهي:

- ١: مسجد الشجرة.
- ٢: وادي العقيق.
- ٣: الجحفة.
- ٤: قرن المنازل.
- ٥: يلم لم.
- ٦: أدنى الحل.

٧: منزل الحاج إذا كان أقرب من سائر المواقت إلى مكة.

المسألة ١٣٣: مسجد الشجرة، وهو أول المواقت، ويسمى (ذو الحليف)، ميقات لأهل المدينة المنورة ولمن كان طريقه على المدينة من أهل الآفاق والأقطار.

المسألة ١٣٤: مسجد الشجرة هو أبعد المواقت عن مكة المكرمة، ويبعد عن المدينة المنورة سبعة كيلومترات تقربياً، فلا يجوز لمن مر على مسجد الشجرة أن يعبر منه بدون إحرام، كما لا يجوز تأخير الإحرام إلى الجحفة وهو الميقات الثالث إلا للضرورة من مرض أو ضعف أو نحوهما.

نعم إذا سلك طريقاً آخر، لا يمر بمسجد الشجرة ولا يحاذيه أبداً جاز له تأخير الإحرام إلى الجحفة، أو غيرها من المواقت، أما إذا حاذى مسجد الشجرة، فلا يجوز أن يتعدى موضع المحاذاة إلا بالإحرام.

المسألة ١٣٥: المحاذاة الشرعية هي: إذا وقف الإنسان مقابل الكعبة الشريفة يكون الميقات عن يمينه أو عن يساره مع عدم البعد الكبير.

المسألة ١٣٦: الجنب والحاchest لا يجوز لهما الدخول إلى مسجد الشجرة والإحرام منه إلا إذا كانوا مجتازين، بأن يكون الدخول من باب والخروج من باب آخر، فيحرمان في طريقهما وينيان ويلبيان، فإذا لم يمكن الإجتاز يجب عليهما الإحرام من خارج المسجد محاذيان له، أي يجعلان المسجد عن يمينهما أو عن يسارهما احتياطاً.

المسألة ١٣٧: الإحرام تحت سقف مسجد الشجرة لا يكون تظليلًا.

المسألة ١٣٨: يجوز الإحرام في ما أضيف إلى مسجد الشجرة، وكذلك بالنسبة إلى سائر المواقت، فلا فرق بين البناء القديم والجديد في الحكم.

المسألة ١٣٩: وادي العقيق، وهو ثاني المواقت، ويبعد عن مكة المكرمة مائة كيلو متر تقربياً، وهو ميقات أهل العراق وأهل نجد وكل من يعبر إلى مكة من طريقهم، وأول هذا الميقات من جهة العراق موضع يسمى (المسلخ) ووسطه (غمرة) وآخره (ذات عرق).

المسألة ١٤٠: الجحفة، وهو ميقات لأهل الشام ومصر ومن عبر على طريقهم إلى مكة من أهل الآفاق والأقطار والأمسار الأخرى، إذا لم يمروا بميقات آخر، أو مروا بذلك الميقات السابق وتجاوزوه بدون إحرام ولم يمكنهم الرجوع إليه والإحرام منه، فيتعين عليهم الإحرام من الجحفة.

المسألة ١٤١: قرن المنازل، وهو يبعد عن مكة المكرمة بأربعة وتسعين كيلومتراً تقربياً، وهو ميقات أهل الطائف ومن عبر على طريقهم إلى مكة.

المسألة ١٤٢: يلملم، وهو جبل من جبال تهامة، ويبعد عن مكة المكرمة بأربعة وتسعين كيلومتراً تقريباً أيضاً، وهو ميقات أهل اليمن ومن عبر على طريقهم إلى مكة.

المسألة ١٤٣: أدنى الحل، وهو حدود الحرم، ويكون ميقاتاً لمن لم يعبر إلى مكة من المواقت الخامسة المذكورة، أو ما يحاذيها محاذاة غير كثيرة بعد مع عدم التمكن من المواقت الأخرى.

المسألة ١٤٤: من كان منزله أقرب من المواقت إلى مكة فميقاته منزله.

المسألة ١٤٥: الحاج الذي يأتي بالطائرة إلى جدة ثم يريد الذهاب إلى مكة المكرمة يجوز له أن يحرم من جدة بالنذر، لأن يقول: «الله على أن أحروم من جدة»، وأما الإحرام في المحاذات بالطائرة فغير متيسرة عادة.

المسألة ١٤٦: من ترك الإحرام من الميقات ولم يحرم جهلاً منه أو نسياناً بوجوب الإحرام من الميقات أو جاهلاً بالميقات بمعنى أنه لا يعرف أن هذا هو الميقات أو كان لا يريد النسك ولادخول مكة، فاحتاج الميقات بذلك العزم، ثم بدا له أن يدخل مكة أو قصد الحج، يجب عليه الرجوع إلى الميقات إذا كان يتمكن من ذلك، وإن كان أمامه ميقات آخر على الأحوط، أما إذا لم يتمكن من الرجوع إلى الميقات الأول، فعليه الإحرام من الميقات الذي أمامه، وإن لم يكن أمامه ميقات فيحرم من محله، أما إذا كان قد دخل الحرم فيجب عليه الرجوع إلى حدود الحرم، والإحرام خارج الحرم إذا تمكّن من ذلك، وإذا لم يتمكّن من الرجوع أصلاً يجب عليه الإحرام من موضعه وصحت عمرته.

المسألة ١٤٧: إذا نسي الإحرام حتى أتم جميع الواجبات صحت عمرته، وكذا إذا ترك الإحرام جهلاً منه بوجوبه (أي لا يعلم أن الإحرام واجب عليه) أو أنه أحروم من مكان غير محاذ للميقات بتوهם أنه يحاذى الميقات وغير ذلك من الإعذار، ففي جميع هذه الصور صحت عمرته.

المسألة ١٤٨: إذا كان قد ترك الإحرام متعمداً ثم تعذر عليه الرجوع إلى الميقات ليتدارك إحرامه منه، ففي هذه المسألة ثلاث صور:

الأولى: أنه كان قاصداً مكة فقط بدون أداء نسك، فيكون آثماً فقط بتركه الإحرام وبدخول مكة بدونه، ولا قضاء عليه مطلقاً.

الثانية: أنه كان عازماً على العمارة المفردة، فيكتفي بالإحرام من أدنى الحل، وإن أثماً بتجاوزه الميقات من دون إحرام منه.

الثالثة: إنه كان عازماً على الحج فيتبعين عليه الإحرام مثل ما مر في النassi، فيجب عليه الرجوع إلى الميقات إن أمكنه ذلك والإحرام منه حتى لو كان أمامه ميقات آخر، وإذا لم يتمكن أحروم من الميقات الذي أمامه ويصح حجه.

المسألة ١٤٩: من أحروم قبل الميقات من دون نذر شرعى كان حكمه حكم تارك الإحرام، فلا يجوز له الدخول إلى الحرم وأداء المناسك حتى يأتي بما سبق ذكره، إلا أن يجدد إحرامه من الميقات بتتجديد نيته مع التلبية وغيرهما مما يجب عند انتهاء الإحرام من الميقات.

المسألة ١٥٠: لا يجوز الدخول إلى مكة المكرمة بل ولادخول الحرم وإن لم يكن المكلف قاصداً الدخول إلى مكة على الأحوط، إلا بإحرام صحيح جامع للشروط المعتبرة، ويكون هذا الإحرام من الميقات الذي تقدم تفصيله.

المسألة ١٥١: إذا كان المكلف من يكرر منه الدخول إلى مكة المكرمة والخروج منها بموجب عمله، كالخطاب والمحاشي، ومن على شاكلتهم، فإن هؤلاء يجوز لهم الدخول إلى مكة بلا إحرام.

المسألة ١٥٢: يجوز أيضاً الدخول إلى مكة بلا إحرام لمن دخل إليها محرماً إحراماً صحيحاً جاماً للشروط ثم خرج منها ورجع إليها في خلال الشهر الذي أحروم فيه، أما إذا مر شهر واحد على إحرامه وأراد الرجوع إلى مكة فلابد من إحرام جديد من الميقات.

المسألة ١٥٣: العبرة في الشهر في هذا المقام بثلاثين يوماً.

واجبات الإحرام

المسألة ١٥٤: يجب في الإحرام أمور:

- ١: لبس ثوبى الإحرام.
- ٢: النيء.
- ٣: التلبية.

١: لبس ثوبى الإحرام

المسألة ١٥٥: يجب في لبس الثوبين بعد أن ينزع ما يحرم لبسه على المحرم أن يأتزى بأحدهما، وذلك بأن يجعل أحدهما إزاراً ساتراً ما بين الركبتين والسرير، ويجعل الآخر رداءً ساتراً للمنكبين أقلاً.

المسألة ١٥٦: يشترط في الإزار أن لا يكون خفيفاً حاكياً للبشرة، وفي الرداء على الأحوط الوجوبى، ويشترط فيهما أيضاً أن يكونا مما تصح الصلاة فيه للرجال، ولا يجوز الإحرام في المنتجس الذي لا يعفى عنه في الصلاة، كما لا يجوز الإحرام في المتخد مما لا يأكل لحمه، ولا يجوز الإحرام في المغصوب ولا المذهب، ولا في الحرير حتى للنساء، والأحوط أيضاً في ثوبى الإحرام أن لا يكونا من الجلود وإن كانت مما يؤكل لحمه، ويشترط على الأحوط في الثوبين أن يكونا منسوجين مثل مناشف الحمام لا ملبدين.

المسألة ١٥٧: إذا تنفس أحدهما أو كلاهما فالأحوط للمحرم تبديل المنتجس أو تطهيره فوراً، وإذا لم يفعل ذلك أثم وصح إحرامه، وأما إذا تنفس البدن فلا يجب المبادرة إلى تطهيره وإن كانت أحوط.

المسألة ١٥٨: إذا كان على بدن المحرم جرح وعلى الجبيرة دم ولا يمكن نزعها مع ضيق الوقت، فحكمه حكم صاحب الجبيرة.

المسألة ١٥٩: لا- يجب عليه استدامة لبس الثوبين (أى يبقى لابساً لهما دائمًا مدة إحرامه) فللمحرم أن يتزعمهما أو يبدلها أو يتجرد منهما ويبقى عارياً في مكان يأمن فيه من النظار، مثل أن يذهب إلى الحمام، أو إلى قضاء حاجته مثلاً، ولا فرق في ذلك بين الرجال والنساء.

المسألة ١٦٠: لا- تجب الطهارة من الحدث حال الإحرام، فيجوز الإحرام من الجنب والحائض والنفاس وغير المتوضئ، نعم إذا أراد صلاة الإحرام فالصلاحة لا تصح إلا بظهور.

المسألة ١٦١: لو نسي أو جهل المسألة فليس ثوبى الإحرام من غير أن يخلع ملابسه العادي، فمتى ما تذكر، أو علم بالمسألة عليه أن يخلع ملابسه العادي، وصح إحرامه، وهكذا إذا لبسها بعد الإحرام ناسياً أو جاهلاً.

المسألة ١٦٢: لا إشكال فيما لو لبس أكثر من ثوبى الإحرام في أول الإحرام أو بعد ذلك توقياً من الحر أو البرد.

٢: النيء

المسألة ١٦٣: تجب النيء للإحرام، وهي: العزم والقصد إلى الإحرام قربة إلى الله تعالى، ومعنى الإحرام هو الإلتزام بترك أمور مخصوصة سيأتي ذكرها.

المسألة ١٦٤: يستحب هنا التلفظ بالنية دون سائر العبادات، فيقول بعد نزع المخيط ولبس ثوبى الإحرام: «أحرم لعمره التمتع لحججة الإسلام قربة إلى الله تعالى».

٣: التلبية

المسألة ١٦٥: التلبية: هي التي لا ينعقد الإحرام إلا بها، في غير حج القران حيث ينعقد إحرامه بالتلبية أو الإشعار أو التقليد.

المسألة ١٦٦: كيفية التلبية الواجبة أن يقول: «لبيك اللهم لبيك، لا شريك لك لبيك، إن الحمد والنعم لك والملك لشريك لك» والأحوط استحباباً أن يضيف إليها قوله: «لبيك».

المسألة ١٦٧: الواجب قراءة التلبية مرة واحدة، وبها ينعقد الإحرام، نعم يستحب أن يكررها الحاج في وقت اليقظة من النوم، وبعد كل فريضة من فرائضه، وحين الركوب، وعند كل علو وهبوط، وعند ملاقاة الركب، ويستحب الإكثار منها في السحر، حتى ولو كان المحرم جنباً أو حائضاً، ويستحب أن لا يقطعها المحرم في عمرة التمتع حتى يشاهد بيته مكة، فإذا شاهدتها عليه أن يقطع التلبية، وفي حج التمتع يستحب أن لا يقطعها حتى زوال يوم عرفة، ثم يقطعها.

المسألة ١٦٨: يجب إتيان التلبية بالعربية الصحيحة، فلا يكفي الملحون مع التمكّن من الصحيح، وإذا لم يتمكّن الحاج من قراءتها صحيحة يقف معه معلم يلقنه بها صحيحة، ومع العدم يقرأ ما تمكّن، والأحوط استحباباً أن يجمع بين الملحونة وترجمتها وبين الاستنابة لشخص يلبي بدلاً عنه بعد أن يلبي هو بنفسه.

المسألة ١٦٩: الأخرس يشير إلى التلبية بإصبعه، مع تحريك لسانه.

المسألة ١٧٠: لا يلزم أن تكون التلبية فور لبس ثوبي الإحرام والنية، وإن كان أحوط، فلو أخرها ثم لبى فإحرامه صحيح.

المسألة ١٧١: إذا نسي الحاج أن يلبي في مكان الإحرام، وهو الميقات، ثم تذكر بعد ذلك وقد تجاوز الميقات، يجب عليه الرجوع إلى الميقات ليتداركها، فإن لم يمكنه الرجوع أتى بها وهو بمكانه، إلا أن يكون زوال العذر بعد دخول الحرم فيجب عليه الخروج من الحرم إن أمكن ثم يلبي، وإلا - فمن موضع زوال العذر، وإذا كان قد فعل ما ينافي الإحرام قبل التلبية فليس عليه كفارة وإن تجاوز الميقات.

المسألة ١٧٢: إذا شك بعد الإتيان بالتلبية أنها صحيحة كانت أم لا بني على صحتها، وإذا شك في أنه لبى أم لا، ولم يتجاوز الميقات بني على العدم، فيجب عليه التلبية حينئذ، وإذا فعل شيئاً من محظيات الإحرام مما يوجب الكفاره، وشك في أن هذا الفعل كان بعد التلبية أو قبلها لم تجب عليه الكفاره.

محظيات الإحرام

محظيات الإحرام

المسألة ١٧٣: يجب على المحرم ترك خمسة وعشرين أمراً وهي:

١: صيد البر.

٢: وطى النساء.

٣: الإستمتاع بالنساء.

٤: عقد النكاح والشهادة عليه.

٥: الإستمناء.

٦: الطيب.

٧: لبس المخيط للرجال.

٨: لبس الخف والجورب.

٩: الإكتحال.

- ١٠: النظر في المرأة.
- ١١: الفسوق.
- ١٢: الجدال.
- ١٣: قتل هوم الجسد.
- ١٤: الزينة.
- ١٥: الإدهان.
- ١٦: إزالة الشعر.
- ١٧: الحناء.
- ١٨: تغطية الرجل رأسه.
- ١٩: تغطية المرأة وجهها.
- ٢٠: التضليل للرجال.
- ٢١: إخراج الدم.
- ٢٢: تقليم الأظفار.
- ٢٣: قلع الضرس.
- ٢٤: تقلد السلاح.
- ٢٥: قلع نبات الحرم.

١: صيد البر

المسألة ١٧٤: يحرم على المحرم صيد الحيوان البري دون غيره من الحيوانات، وكذا يحرم ذبحة، وأكله، وإمساكه، والإعانة على صيده بدلالة، أو إشارة، أو الإغلاق عليه، أو نحو ذلك من أساليب الصيد.

المسألة ١٧٥: يجوز قتل السبع الضاربة إذا كان المحرم يخاف منها، ويجوز لغير المحرم قتل سباع الطيور إذا آذت حمام الحرم، أما المحرم فالأحوط ترك قتلها.

المسألة ١٧٦: إذا اصطاد الصيد أو ذبحة كان ميتة، ويحرم عليه وعلى كل أحد أن يأكل منه، ولا تجوز الصلاة في جلده.

المسألة ١٧٧: إنما يحرم الصيد إذا كان بريًّا، أما الصيد البحري فلا يحرم، والمراد بالصيد البحري، هو الحيوان الذي يعيش ويفرخ ويعيش في الماء، وإن كان ماء نهر صغير، وكذلك لا يحرم ذبحة الحيوان الأهلی الذي يعيش مع الإنسان وإن توحش بعد ذلك.

المسألة ١٧٨: حكم الفرخ تابع لما تولد منه، وكذلك البيض فحكمه حكم أصله، أما الجراد فيعتبر من الحيوانات البرية، فلا يجوز صيده، ويحرم أكله.

المسألة ١٧٩: إذا شك في الحيوان فهو بري أم بحري؟ لا يجب الإجتناب عنه.

المسألة ١٨٠: كما يحرم الصيد على المحرم ولو كان في غير الحرم، كذلك يحرم الصيد على المحل في داخل حدود الحرم، ويلزمه الكفارة كما يلزم المحرم، وإن اختلف في الكفارة أحياناً، ولو قتل المحرم الصيد في الحرم لزمه القيمة والكفارة.

كفارة الصيد

المسألة ١٨١: يجب في الصيد الكفارات التالية: في صيد النعامه بدنه، وفي البقر الوحشى بقره أهلية، وفي الحمار الوحشى بدنه أو بقره أهلية، وفي صيد الغزال أو الأرنب أو الثعلب، شاة.

المسألة ١٨٢: لو اصطاد ما كفارته بدنـه، فإن عجز عن البدـنة اشتـرى بـثمنـها حـنـطة وـقـسـمـها بـيـنـ الفـقـراء، ويـكـفيـه إـطـعـامـ ستـينـ فـقـيرـاً لـكـلـ فـقـيرـ مدـ وـهـوـ (٧٥٠) غـرـاماً تـقـرـيبـاً مـنـ الـحـنـطـةـ، فإذا عـجزـ عـنـ ذـلـكـ صـامـ ثـمـانـيـةـ عـشـرـ يـوـمـاً بـدـلاً عـنـهـاـ ولاـ يـجـبـ التـابـعـ فـيـهاـ بـلـ يـكـفيـهـ صـيـامـهـاـ مـتـفـرقـةـ.

المسألة ١٨٣: لو اصطاد ما كفارته بـقرـةـ أـهـلـيةـ، فإن عـجزـ عـنـهـاـ، اـشـتـرىـ بـثـمـنـهاـ حـنـطـةـ وـقـسـمـهاـ بـيـنـ الفـقـراءـ، ويـكـفيـهـ إـطـعـامـ ثـلـاثـيـنـ فـقـيرـاً لـكـلـ فـقـيرـ مدـ مـنـ الـحـنـطـةـ، فإذا عـجزـ عـنـ ذـلـكـ صـامـ سـعـةـ أـيـامـ بـدـلاً عـنـهـاـ.

المسألة ١٨٤: لو اصطاد ما كفارته شـاءـ، فإن عـجزـ عـنـهـاـ، أـطـعـامـ عـشـرـ فـقـراءـ لـكـلـ فـقـيرـ مدـ مـنـ الـحـنـطـةـ، وإن عـجزـ عـنـ ذـلـكـ صـامـ ثـلـاثـةـ أـيـامـ بـدـلاً عـنـهـاـ.

المسألة ١٨٥: لو اصطاد المـحرـمـ حـمـامـةـ أـوـ مـاـ شـابـهـاـ مـنـ الطـيـرـ خـارـجـ الـحـرـمـ وـذـبـحـهـاـ كـفـرـ عـنـ ذـلـكـ بـشـاءـ، ولو كـسـرـ بـيـضـ حـمـامـةـ وـمـاـ شـابـهـاـ وـكـانـ فـيـهاـ فـرـخـ مـتـحـرـكـ فـعـلـيـهـ كـفـارـةـ شـاءـ، وإذا لمـ يـكـنـ الفـرـخـ مـتـحـرـكـاًـ كـانـتـ كـفـارـتـهـ قـيـمـةـ الـبـيـضـ يـتـصـدـقـ بـهـاـ.

المسألة ١٨٦: لو اصطاد غـيرـ المـحرـمـ حـمـامـةـ وـمـاـ شـابـهـاـ فـيـ الـحـرـمـ فـقـتـلـهـاـ كـانـ مـخـيـراًـ بـيـنـ التـصـدـقـ عـلـىـ الـفـقـيرـ بـدـرـهـمـ، أـوـ التـصـدـقـ عـلـيـهـ بـقـيمـتـهـ إـنـ كـانـ الأـحـوـطـ الثـانـيـ.

المسألة ١٨٧: لو اصطاد قـطـاءـ أـوـ حـجـلاًـ أـوـ دـرـاجـاًـ أـوـ أـمـثـالـ ذـلـكـ وـجـبـ عـلـيـهـ كـفـارـةـ شـاءـ.

المسألة ١٨٨: لو اصطاد عـصـفـورـاًـ، أـوـ قـبـرـةـ، أـوـ صـعـوـةـ، أـوـ مـاـ أـشـبـهـ ذـلـكـ خـارـجـ الـحـرـمـ كـانـ مـخـيـراًـ بـيـنـ التـصـدـقـ بـقـيمـتـهـ وـبـيـنـ التـصـدـقـ بـمـدـ منـ الـحـنـطـةـ، وإنـ كـانـ دـاخـلـ الـحـرـمـ كـانـتـ كـفـارـتـهـ ضـعـفـ ذـلـكـ، وكـذـاـ لوـ اـصـطـادـ فـرـخـهـاـ، وإنـ كـسـرـ بـيـضـهاـ تـصـدـقـ بـقـيمـةـ الـبـيـضـ.

المسألة ١٨٩: لو قـتـلـ جـرـادـ وـاحـدـةـ تـخـيـرـ بـيـنـ التـصـدـقـ بـكـفـ منـ الـحـنـطـةـ، وـبـيـنـ التـصـدـقـ بـتـمـرـةـ وـاحـدـةـ، وإنـ اـصـطـادـ جـرـادـاًـ كـثـيـراًـ فـكـفـارـتـهـ شـاءـ، ولوـ كـانـ الـجـرـادـ مـتـشـرـراًـ فـيـ الـطـرـيقـ، وـجـبـ عـلـيـهـ الـمـحرـمـ سـلـوكـ طـرـيقـ آـخـرـ، فإذاـ لمـ يـكـنـهـ ذـلـكـ وـمـاتـ بـعـضـ الـجـرـادـ عـلـىـ أـثـرـ مـشـيـهـ لمـ يـجـبـ عـلـيـهـ شـيـءـ.

المسألة ١٩٠: لو قـتـلـ عـظـيـةـ فـكـفـارـتـهـ كـفـاًـ مـنـ الـحـنـطـةـ، ولوـ قـتـلـ زـنـبـورـاًـ عـبـثـاًـ كـفـرـ بـمـقـدـارـ مـنـ الـحـنـطـةـ، لكنـ لوـ قـتـلـهـ دـفـعاًـ لـأـذـاهـ لمـ يـكـنـ فـيـهـ كـفـارـةـ.

المسألة ١٩١: لوـ اـشـتـركـ جـمـاعـةـ فـيـ قـتـلـ صـيـدـ لـزـمـ كـلـ وـاحـدـ مـنـهـمـ كـفـارـةـ مـسـتـقـلـةـ.

المسألة ١٩٢: كـفـارـةـ أـكـلـ الصـيـدـ مـثـلـ كـفـارـةـ نـفـسـ الصـيـدـ، فإذاـ اـصـطـادـ الـمـحرـمـ صـيـداًـ وـأـكـلهـ وـجـبـ عـلـيـهـ كـفـارـتـانـ: كـفـارـةـ لـلـصـيـدـ، وـكـفـارـةـ لـأـكـلـهـ مـنـهـ.

المسألة ١٩٣: لوـ اـصـطـحـبـ معـهـ صـيـداًـ فإذاـ دـخـلـ الـحـرـمـ وـجـبـ عـلـيـهـ إـطـلاقـهـ، فإذاـ لمـ يـطـلـقـهـ حـتـىـ مـاتـ وـجـبـ عـلـيـهـ كـفـارـتـهـ، وكـذـاـ حـكـمـ منـ اـصـطـادـ وـلـمـ يـكـنـ مـحـرـماًـ ثـمـ أـحـرـمـ فـعـلـيـهـ إـطـلاقـهـ وـإـنـ لـمـ يـدـخـلـ الـحـرـمـ بـعـدـ.

المسألة ١٩٤: لاـ فـرـقـ فـيـ وـجـبـ الـكـفـارـةـ عـلـىـ قـتـلـ الصـيـدـ، أوـ أـكـلـ الصـيـدـ، سـوـاءـ كـانـ عـنـ عـمـدـ، أـمـ سـهـوـ، أـمـ جـهـلـ بـالـمـسـأـلـةـ، وـهـنـاكـ مـسـائـلـ أـخـرـىـ فـيـ كـفـارـةـ الصـيـدـ ذـكـرـنـاـهـاـ فـيـ (ـالـفـقـهـ).

٢: وـطـىـ النـسـاءـ

المسألة ١٩٥: تـحـرـمـ النـسـاءـ عـلـىـ الـمـحرـمـ مـطـلـقاًـ وـطـيـاًـ، قـبـلاًـ أـوـ دـبـراًـ، سـوـاءـ كـانـ مـحـرـماًـ لـلـحـجـ أـمـ لـلـعـمـرـةـ.

المسألة ١٩٦: كـمـاـ تـحـرـمـ النـسـاءـ عـلـىـ الرـجـالـ، فـكـذـلـكـ يـحـرـمـ الرـجـالـ عـلـىـ النـسـاءـ.

كـفـارـةـ الـوطـىـ

المسألة ١٩٧: منـ كـانـ مـحـرـماًـ لـعـمـرـةـ التـمـتعـ فـأـتـمـ سـعـيـهـ وـلـمـ يـقـصـرـ بـعـدـ، فـوـطـأـ اـمـرـأـةـ عـنـ عـلـمـ وـعـمـدـ وـجـبـ عـلـيـهـ كـفـارـةـ بـدـنـهـ، وإنـ عـجزـ عـنـ الـبـدـنـةـ كـفـرـ بـقـرـةـ، وإنـ عـجزـ عـنـ الـبـقـرـةـ شـاءـ، وـكـانـتـ عـمـرـتـهـ صـحـيـحـةـ، لكنـ لوـ اـرـتـكـبـ هـذـاـ الـعـلـمـ قـبـلـ السـعـيـ وـجـبـ الـكـفـارـةـ عـلـيـهـ

وبطلت عمرته ووجب عليه إعادتها مع الإمكان.

المسألة ١٩٨: لو احرم بإحرام الحج وقبل الوقوف بالمشعر الحرام وطأ امرأة عن علم وعمد، فإن كانت المرأة راضية بذلك أيضاً بطل حجهما معاً، لكن وجب عليهم إتمام الحج وإعادته في السنة الثانية، سواء كان حجهما ذلك واجباً أم مستحباً، وإن لم تكن المرأة راضية بذلك لم يبطل حجها، ولزم الرجل كفارتان ولم يجب على المرأة شيء، ووجب التفريق بين هذا الرجل والمرأة من مكان وقوع هذا العمل في هذا الحج، وفي الحج الثاني حتى يصلا إلى نفس المكان ثانية.

المسألة ١٩٩: المحرم للحج لو وطأ زوجته بعد الوقوف بالمشعر الحرام وقبل طواف النساء عن علم وعمد وجبت عليه الكفاره لكن لم يبطل حجه، وإذا كان هذا العمل منه بعد أن طاف ثلاثة أشواط ونصف الشوط من طواف النساء، صح حجه لكن الأحوط استحباباً إعطاء الكفاره، وإذا كان بعد إتمام طواف النساء وقبل صلاة الطواف صح حجّه ولا كفاره عليه.

المسألة ٢٠٠: المحرم للعمره المفردة لو وطأ امرأة قبل السعي عن علم وعمد وجبت عليه كفاره بدنه وبطلت عمرته، إلا أنه يجب عليه إتمام هذه العمره، ثم الإحرام للعمره المفردة من جديد، والإتيان بأعمالها كلها، والأفضل أن يفصل بين هاتين العمرتين مدة شهر واحد. وإذا كان الوطى بعد السعي وقبل التقصير لم يبطل حجه لكن يجب عليه كفاره بدنه.

المسألة ٢٠١: المحرم للعمره المفردة لو وطأ امرأة عن علم وعمد بعد طواف النساء وقبل الصلاة لم يجب عليه الكفاره وكانت عمرته صحيحة، وإذا كان في أثناء طواف النساء لم يبطل حجه إلا أن الأحوط استحباباً إعطاء الكفاره.

المسألة ٢٠٢: حكم المرأة المحمرة لو تم وطيها برضاء منها، نفس حكم الرجل: من وجب الكفاره وبطلان الحج وما أشبه ذلك.

المسألة ٢٠٣: المحرم لو وطأ زوجته على جهل بالمسألة، أو عن نسيان وسهو، سواء كان سهواً ونسيناً في الحكم أم في الإحرام، لم يبطل حجه ولا عمرته، وليس عليه كفاره أيضاً.

٣: الإستماع بالنساء

المسألة ٢٠٤: يحرم الإستماع بالنساء من التقبيل والنظر واللمس وما أشبه ذلك إذا كان عن شهوة، أما إذا كان اللمس والنظر بغیر شهوة فلا بأس في ذلك، كما لا بأس بالضم مع عدم قصد الإستماع، أما التقبيل فالأحوط تركه مطلقاً.

المسألة ٢٠٥: المرأة في ذلك كله كالرجل، فلا يجوز لها التلذذ بالنظر إلى زوجها أو لمسه بشهوة أو تقبيله.

المسألة ٢٠٦: لو قبّل المحرم زوجته عن شهوة عالماً عامداً وأنزل وجبت عليه كفاره بدنه، وإذا لم ينزل فالأقوى وجوب كفاره بدنه عليه أيضاً، وإذا فعل ذلك لا عن شهوة وأنزل فكفارته شاء، وإذا لم ينزل فالأقوى وجوب كفاره شاء عليه أيضاً.

المسألة ٢٠٧: المحرم إذا لمس زوجته عن شهوة وأنزل وجبت عليه كفاره بدنه.

المسألة ٢٠٨: لو مازح المحرم زوجته عن شهوة أو نظر إليها كذلك حتى أنزل وجبت عليه كفاره بدنه.

المسألة ٢٠٩: لو نظر المحرم إلى الأجنبية عن عمد وعلم فأنزل، سواء كان عن شهوة أم لا، وجبت عليه كفاره بدنه إن كان غنياً، وبقرة إن كان متوسط الحال، وشاء إن كان فقيراً، أما لو لم ينزل فلا كفاره عليه وإن كان قد عصى وإنما بذلك.

٤: عقد النكاح والشهادة عليه

المسألة ٢١٠: يحرم على المحرم عقد النكاح، سواء كان ذلك لنفسه أم لغيره، كان العقد دائماً أم منقطعاً أم فضوليًّا، محرياً كان الغير أم محلًّا، وكذا لو عقد له غيره بوكلة منه، حتى ولو كانت الوكالة قبل الإحرام.

المسألة ٢١١: الأحوط ترك الخطبة ولو كان قاصداً للنكاح بعد الطلاق فلا بأس به في حال الإحرام، وكذا لا

بأس بشراء الأمة، إلا إذا كان للإستماع في حال الإحرام فالأحوط تركه.

المسألة ٢١٢: يحرم على المحرم الحضور في مجلس عقد النكاح والشهادة على النكاح ولو لغيره، بل وحتى لو كان الغير محلاً وكذلك يحرم عليه أداء الشهادة على النكاح ولو كان قد تحملها حينما كان محلاً.

المسألة ٢١٣: لو عقد المحرم لمهر آخر زوجة محرمة فدخل بها، فإن كان عن علم وعمد من الجميع، لزم كل واحد منهم كفاره بدنـه، وكان عقد الزواج باطلًا وحرمت الزوجة على الزوج مؤبدًا، مضافاً إلى ما سبق من أحكام الوطى، نعم لا كفاره لو كان ذلك عن جهل بالمسألة أو نسيان أو غفلة أو اضطرار.

المسألة ٢١٤: لو عقد المحرم لنفسه امرأة محرمة فحكمهما حكم ما سبق من حيث العلم والجهل وما أشبه.

المسألة ٢١٥: لو عقد المحرم لرجل وامرأة غير محرمين كان العقد باطلًا وعلى العاقد المحرم كفاره بدنـه.

٥: الاستمناء

المسألة ٢١٦: يحرم الاستمناء وهو طلب خروج المنى، بأى سبب كان، بيده أم بغيرها، وهو من محرمات الإحرام أيضاً.

المسألة ٢١٧: المحرم لو استمنى بيده، فحكمه حكم من وطأ زوجته في حال الإحرام من البطلان ووجوب الإتمام، ويجب عليه الإعادة نفس العام إن كان محرماً للعمر المفردة، وفي السنة القادمة إن كان محرماً للحج، وغير ذلك.

المسألة ٢١٨: المحرم لو استمنى لا بيده بل بمجرد النظر إلى الأجنبية أو التخييل وجبت عليه كفاره بدنـه إن كان موسرًا، وبقرة إن كان متوسط الحال، وشاة إن كان معسراً، ولم يبطل حجه إن كان محرماً للحج، ولا عمرته إن كان محرماً لها.

٦: الطيب

المسألة ٢١٩: يحرم على المحرم من الطيب: المسك والعنب والورس والزعفران بجميع أقسامه واستعمالاته، والأحوط ترك جميع أنواع الطيب.

المسألة ٢٢٠: إذا اضطر المحرم إلى الطيب يجب عليه أن يسد أنفه، وكذا إذا اشتراه من العطار أو جلس عند مطيب أو ما أشبه.

المسألة ٢٢١: إذا وقع شيء من الطيب على ثيابه أو بدنـه يجب إزالته فوراً بغسل أو ما أشبه.

المسألة ٢٢٢: لا بأس بأكل مثل الرياحين والفواكه والأدوية والمعاجين مما لا يسمى عرفاً طيباً وإن وجدت فيها الروائح الطيبة، وغاية الاحتياط أن لا يشمها.

المسألة ٢٢٣: لا يجوز للمحرم أن يسد أنفه عندما يشم الروائح الكريهة.

المسألة ٢٢٤: كفاره استعمال الزعفران والعنب والمisk والورس أكلاً وشمّاً وتطبياً شاة، ولا كفاره في الباقى من أنواع الطيب.

٧: لبس المخيط للرجال

المسألة ٢٢٥: يحرم حال الإحرام لبس المخيط للرجال فقط دون النساء، كالقميص والسروال والسترة والبنطلون والجبة والقباء والعباءة. وكذا يحرم لبس الملبد وهو الذي يلبسه الرعاة والدرع، والثياب ذوات الأزرار، وذوات الأكمام، وإن لم تكن مخيطة، كل ذلك يحرم على المحرم الرجل إلا عند الضرورة، فحينئذ يجوز مع الكفاره على الأحوط.

المسألة ٢٢٦: لا يجوز للمحرم الرجل أن يعقد إحرامه، ولكن لا بأس بالغرز بابرة ونحوها.

المسألة ٢٢٧: يجوز للمحرم أن يلبس الأشياء التالية وإن كانت مخيطة:

١: الهميـان الذى يحفظ فيه نقوذه.

٢: المنطقة (الكمرا، أو الحزام).

٣: رباط الفتق (الحافظ الطبي المستعمل للفتق) مع الحاجة إليه، ويجوز عقده، كما يجوز عقد المنطقة والهميان إذا لبسهما.

٤: الحذاء إذا كان لا يستر ظهر القدم ولكن الأح�وط تركه.

المسألة ٢٢٨: يجوز للنساء لبس المخيط مطلقاً إلا القفازين، والقفاز بالضم والتشديد: هي الكفوف، فلا يجوز للمرأة أن تلبسها.

المسألة ٢٢٩: في لبس الرجل المحرم المخيط كفاره شاء إن كان عن علم وعمد.

٨: لبس الخف والجورب

المسألة ٢٣٠: يحرم على الرجل المحرم لبس الخف والجورب ونحوهما مما يغطي ظهر القدم كـ(البوتين) و(السباط)، نعم يجوز له إذا لم يجد النعل العربية أن يلبس الخف، لكن بعد شق ظهره على الأح�وط ليظهر ظاهر القدم.

المسألة ٢٣١: يجوز للمرأة أن تلبس الجورب ونحوها والأح�وط لها شق ظهره وإظهار ظاهر القدم.

المسألة ٢٣٢: الأحذية المصنوعة من المطاط الموجودة في الأسواق المعروفة بـ(الاسفننج) التي هي غير مخيطه ولا تستر ظاهر القدم هي الأولى عند الإحرام، ولا يتشرط فيها أن تكون بيضاء، فيجوز لبس أى لون منها.

المسألة ٢٣٣: لا- بأس بتغطية ظاهر القدم بمثيل الجلوس عليها أو تغطيتها برداء أو ثوب أو غطاء، سواء كان ذلك عند الركوب أو المشي أو النوم.

المسألة ٢٣٤: كفاره لبس الخف والجورب إن كان عن اختيار شاء، نعم لو اضطر إلى لبسه شق ظهره على الأح�وط ولبسه ولا كفاره فيه.

٩: الإكتحال

المسألة ٢٣٥: يحرم على المحرم الإكتحال بالسود، إذا كان زينة للعينين وإن لم يقصد به الزينة، والأح�وط الاجتناب عن مطلق الإكتحال للزينة، ويجوز الإكتحال بغير السواد لغير الزينة.

المسألة ٢٣٦: لو اكتحل فلا كفاره عليه إلا الاستغفار، نعم يستحب له الكفاره بشاء.

١٠: النظر إلى المرأة

المسألة ٢٣٧: يحرم على المحرم النظر في المرأة إذا كان قاصداً به الزينة، أما إذا لم يقصد به ذلك، كنظر السائق فيها لرؤية السيارات التي خلفه فلا إشكال فيه.

المسألة ٢٣٨: لا- بأس بالنظر في الماء الصافي وكلما كان حاكياً لجسمه من المايمات وزجاج السيارات وما أشبه، ولا بأس بلبس المنظرة (النظارات) إذا لم تكن زينة.

المسألة ٢٣٩: لو نظر في المرأة للزينة فلا كفاره عليه إلا الاستغفار، ويستحب له عند ذلك تجديد التلبية.

١١: الفسوق

المسألة ٢٤٠: يحرم الفسوق، وهو الكذب، سواء كان على الله تعالى أو الرسول (ص) أو الأئمة المعصومين آ أو على الناس، وكذلك يحرم السباب، و المفاحرة وإظهار الفضائل لنفسه وسلبها عن الغير، واثبات الرذائل للغير وسلبها عن نفسه، ونحوه البذاء، وهو الكلام البذىء واللطف القبيح.

المسألة ٢٤١: كفارة الفسوق الإستغفار، ولا يفسد إحرامه بذلك.

١٢: الجدال

المسألة ٢٤٢: يحرم على المحرم الجدال، وهو قول: «لا والله، بلى الله» حتى مع عدم الخصومة على الأحوط، ويجوز ذلك مع الضرورة لإثبات حق أو دفع باطل، وكذا يجوز إذا كان للتعظيم أو إظهاراً للمحبة.

المسألة ٢٤٣: لو حلف في مقام المجادلة وهو صادق مرتين فقد عصى ولا كفارة عليه وإنما عليه الاستغفار، وإذا حلف ثلثاً أو أكثر وجبت عليه كفارة شاء.

المسألة ٢٤٤: لو حلف في مقام المجادلة مرة وهو كاذب فعليه كفارة شاء، أو مرتين فعليه كفارة بقرء، أو ثلثاً فعليه كفارة بدنـة.

١٣: قتل هوام الجسد

المسألة ٢٤٥: يحرم على المحرم قتل ما يتكون في الجسم من الهوام كالقمل، ولا- فرق في كيفية القتل، سواء كان يفعله مباشرةً أو تسبيباً، بدواء مثلاً، أو إلقائه عن بدنـه ليكون معرضاً للقتل، بل نقله من محله إلى آخر معرضاً لسقوطه على الأحوط، أما التي لا تتكون من جسده فيجوز قتلها كالقراد مثلاً، نعم القراد لا يجوز نقلها من جسم البعير، أما من جسم الإنسان فلا مانع من نقلها أو قتلها.

المسألة ٢٤٦: يجوز قتل البق والبرغوث وسائر الحشرات الأخرى دفاعاً عن نفسه، والأحوط استحباباً الاجتناب، خصوصاً في الحرث.

المسألة ٢٤٧: في قتل هوام الجسم، أو طرحها عن جسمه كفارة كف من الطعام يتصدق بها على الفقير.

١٤: الزينة

المسألة ٢٤٨: يحرم على المحرم الزينة، فلا يجوز له لبس الخاتم إذا كان للزينة، نعم لا بأس بلبسه للسنة، أى: للإستحباب الشرعي.

المسألة ٢٤٩: يحرم على المرأة حال الإحرام لبس الحلى للزينة، أما الذي قد اعتادت لبسـه قبل الإحرام فلا بأس به بشرط أن لا تظهره.

المسألة ٢٥٠: لا بأس بلبس الساعة في حال الإحرام إذا لم تكن للزينة.

المسألة ٢٥١: كفارة التزيين شاء على الأحوط، ولا كفارة في التختم.

١٥: الإدـهان

المسألة ٢٥٢: يحرم على المحرم الإدـهان، بأن يطلـى جسده بالسـمن أو الزـيت أو غيرـهما من الأـدـهـان، حتى ولو لم تـكـنـ فيـهـ رـانـحةـ طـيـةـ، ويـجـوزـ ذـلـكـ إـذـاـ كـانـ لـلـضـرـورـةـ، كـتـشـقـ الجـلـدـ مـثـلاـ أوـ كـانـ دـوـاءـ لـأـلـمـ فـيـ بـدـنـهـ.

المسألة ٢٥٣: لا كفارة على الإـدـهـانـ غـيرـ الـاسـتـغـفارـ، نـعـمـ إـذـاـ كـانـ عـنـ عـلـمـ وـعـدـ وـاخـتـيـارـ فـيـسـتـحـبـ لـهـ كـفـارـةـ شـاءـ.

١٦: إـزـالـةـ الشـعـرـ

المسألة ٢٥٤: يـحـرـمـ عـلـىـ المـحـرـمـ إـزـالـةـ الشـعـرـ مـطـلـقاـ، سـوـاءـ كـانـ مـنـ بـدـنـهـ أـوـ بـدـنـ غـيرـهـ، وـحتـىـ الـبعـضـ مـنـ الشـعـرـ، إـلـاـ لـلـضـرـورـةـ مـثـلـ كـثـرـةـ القـمـلـ أـوـ الصـدـاعـ أـوـ الشـعـرـةـ المـؤـذـيـةـ فـيـ عـيـنـهـ، فـحـيـئـذـ تـجـوزـ إـزـالـةـ وـتـلـزـمـ الـكـفـارـةـ، بـخـلـافـ مـاـ إـذـاـ كـانـ قـدـ أـزـالـهـاـ عـنـ غـيرـهـ فـلـاـ كـفـارـةـ عـلـيـهـ، وـلـكـنـ لـاـ يـجـوزـ ذـلـكـ وـلـوـ كـانـ غـيرـ مـحـلـاـ.

المسألة ٢٥٥: لا بـأـسـ بـأـنـ يـحـكـ المـحـرـمـ جـسـدـهـ، وـلـكـنـ بـشـرـطـ أـنـ يـتـحـرـزـ مـنـ سـقـوـطـ الشـعـرـ بـسـبـبـ ذـلـكـ.

المسألة ٢٥٦: لا بـأـسـ بـمـاـ يـسـقطـ مـنـ الشـعـرـ مـنـ غـيرـ قـصـدـ حـالـ الـوـضـوـءـ أـوـ الـغـسـلـ، إـذـاـ كـانـ التـخـليلـ عـلـىـ الـمـعـارـفـ، أـمـاـ إـذـاـ خـرـجـ التـخـليلـ

عن المتعارف فيشكل ذلك حيئذ، والأحوط الكفاره بكفين من الطعام.

المسألة ٢٥٧: لو حلق المحرم رأسه عن ضرورة وجبت عليه كفاره شاء، أو صيام ثلاثة أيام، أو إطعام ستة مساكين لكل واحد مدان من الحنطة، وكذا لو حلق رأسه لا عن ضرورة، فالأقوى أنه مخير بينها إلا أن الأحوط كفاره شاء.

المسألة ٢٥٨: لو حلق المحرم غير رأسه عن علم وعمد سواء كان حلقه جائزًا في غير الإحرام أم حرامًا كحلق اللحية فكفارته على الأحوط شاء.

١٧: الحناء

المسألة ٢٥٩: يحرم الحناء حال الإحرام على الأحوط، والأولى تركها قبل الإحرام إذا كان يبقى أثراً إلى وقت الإحرام، والأولى الإجتناب عن كل ما ينافي كون المحرم أشغث أغبر.

١٨: تغطية الرجل رأسه

المسألة ٢٦٠: يحرم حال الإحرام تغطية الرأس للرجل فقط دون المرأة، وهو منابت الشعر والاذنان، ولا فرق بين أن يغطي كل الرأس أو بعضه، كما لا فرق بين ساتر وآخر إذا لاصق الرأس حتى الطين والحناء، وكذا لا يجوز له الإرتماس في الماء أو في مائع آخر، أو حمل شيء على رأسه إذا غطاه، على الأحوط.

المسألة ٢٦١: ستر الرأس بشيء من البدن كاليد جائز، وكذا مسح الرأس باليد عند الوضوء أو حين صب الماء عليه في الغسل وغيره فلا يكون تغطية.

المسألة ٢٦٢: يجوز للمحرم أن ينام وإن استوجب ذلك التغطية لجهة من رأسه بسبب اللصوق بالأرض، كما يجوز له أن يفيض الماء على رأسه، أو يقف تحت (الدوش) للاغتسال ونحوه، ويجوز له حك رأسه إذا كان آمناً من سقوط الشعر.

المسألة ٢٦٣: إذا ستر المحرم رأسه نسياناً، لا شيء عليه ولكن يجب كشفه حين الالتفات فوراً.

المسألة ٢٦٤: الكفاره في تغطية الرأس شاء، وتتعدد الكفاره كلما تعدد الستر.

١٩: تغطية المرأة وجهها

المسألة ٢٦٥: يحرم حال الإحرام تغطية المرأة وجهها بنقاب وغيره، مما يلتصق على الوجه كلاً أو بعضاً، وحتى في حال النوم.

المسألة ٢٦٦: يجوز للمحرمة أن تنام وإن استوجب ذلك النوم تغطية قسم من وجهها بسبب اللصوق بالأرض، ويجوز لها أيضاً أن تستر وجهها بيرقع (بوشيه) بحيث يكون بعيداً عن وجهها، ويجوز لها ستر وجهها بيدها، ويجوز لها لبس عباءتها وستر وجهها بها ولكن تحافظ على إبعاد العباءة عن وجهها، ويجوز لها ستر بعض الوجه مقدمة لستر الرأس في الصلاة.

المسألة ٢٦٧: الكفاره في تغطية المرأة وجهها شاء.

٢٠ التظليل للرجل

المسألة ٢٦٨: يحرم على الرجل المحرم التظليل حال السير فوق الرأس بمثل هودج وشمسية ونحوهما، راكباً كان أم راجلاً، والأحوط اجتناب التظليل عن أحد جانبيه، وإن كان يجوز المشي في ظل المحمول وما لا يكون فوق رأسه، ويجوز أن يستظل من الشمس بكفة.

المسألة ٢٦٩: المستفاد من الروايات عدم الفرق في حرمة التظليل، ليلاً أو نهاراً، فلا يجوز التظليل ليلاً على الأحوط.

المسألة ٢٧٠: يجوز للمحرم في حال السير أن يمر تحت الجسور أو الأنفاق، ويجوز الإحرام تحت سقف مسجد الشجرة، كما سبق.

المسألة ٢٧١: يجوز فيما لو نزل للاستراحة في الطريق، الاستظلال تحت السقف فقط، لا بمثل المظلة (الشمسية) كالنزول في المقاهي والمطاعم بين الميقات ومكة وإن تردد في أشغاله.

المسألة ٢٧٢: يجوز الاستظلال حتى بمثل الشمسية (المظلة) بعد دخول مكة المكرمة، ولا فرق بين مكة الجديدة والقديمة، وكذا يجوز التظليل في عرفات ومنى بعد النزول بهما، فمن كان في منى ويريد أن يذهب إلى المذبح أو الجمرات يجوز له التظليل.

المسألة ٢٧٣: يجوز لمن يحرم من مسجد التنعم لعمره مفردة مثلاً، أن يركب سيارة مسقفة، لأن المسجد في يومنا هذا أصبح داخل مكة المكرمة.

المسألة ٢٧٤: يجوز التظليل للضرورة، لبرد شديد أو لحر كذلك، أو لمطر يضره، ولكن يكفر.

المسألة ٢٧٥: يجوز التظليل للنساء والأطفال مطلقاً بلا كفاره.

المسألة ٢٧٦: المعلم الذي معه النساء وانحصر حفظه لهن بركوبه في السيارة المظللة معهن يجوز له الركوب، وكذلك سائق السيارة لو يخاف عليها إذا فارقتها، وتجب عليهما في الفرضين الكفاره.

المسألة ٢٧٧: لو لم تتيّسر سيارة للحاج إلا السيارات المظللة أو لم يتمكن إلا الركوب في السيارة المظللة لمرض مثلاً فيجوز له ذلك، وإنما يلزم عليه الكفاره.

المسألة ٢٧٨: الروابط الحديدية غير العريضة التي تربط جانبي السيارة المكسوقة، لا يتحقق بها التظليل.

المسألة ٢٧٩: كلما اضطر إلى التظليل وجبت عليه الكفاره، ويكتفى بالكافرة الواحدة في الإحرام الواحد وإن تعدد التظليل، نعم الأحوط استحباباً أن يفدى لكل يوم كفاره مستقلة.

المسألة ٢٨٠: كفاره التظليل شاء، ويجوز له أن يذهبها في وطنه.

٢١: إخراج الدم

المسألة ٢٨١: يحرم على المحرم إخراج الدم من بدن، لا من بدن الغير، بأى سبب كان، سواء كان بالقصد أو الحجماء أو السواك أو الحك الذي يعتاد خروج الدم به أو غير ذلك، إلا مع الضرورة، ومن الضرورة حك الجرب وشق الدمل وعصرها إذا كان يتآلم منها لو تركها دون عصرها أو شقها أو حكها.

المسألة ٢٨٢: كفاره إخراج الدم في غير الضرورة شاء على الأحوط، ولو اضطر فلا كفاره عليه.

٢٢: تقليم الأظافر

المسألة ٢٨٣: يحرم على المحرم تقليم الأظافر، ولو ظفراً واحداً أو بعض ظفر، إلا مع الأذية، مثل ما لو انكسر بعض الظفر أو احتاج علاج الإصبع من دمل أو جرح بتقطيع الظفر، فيجوز حينئذ تقليمه.

المسألة ٢٨٤: كفاره تقليم كل ظفر مد من الطعام، وفي مجموع أظفار يديه فقط ورجليه فقط شاء، وفي مجموع يديه ورجليه شاء إن كان في مجلس واحد، ولو قلم أظفار يديه في مجلس ورجليه في آخر فشatan، هذا كله إن كان عن علم وعمد.

٢٣: قلع الضرس

المسألة ٢٨٥: يحرم على المحرم قلع الضرس إذا كان مدمياً، وفيه كفاره شاء، أما إذا اضطر إليه، فيجوز ولا كفاره فيه.

٢٤: تقليل السلاح

المسألة ٢٨٦: يحرم على المحرم تقلد السلاح، كالسيف والخنجر والمسدس والبنقية وغيرها، مما يعد سلاحاً على وجه يصدق على حامله انه متسلح، أما إذا لم يصدق عليه التسلح كالسكنية الصغيرة التي يستعملها الحاج لشؤونه الخاصة فلا بأس بذلك، والأحوط عدم حمل السلاح الظاهر وإن لم يتقلد.

المسألة ٢٨٧: كفاره تقلد السلاح في حال الاختيار شاء على الأحوط استحباباً.

٢٥: قلع نبات الحرم

المسألة ٢٨٨: يحرم على المحرم وغيره قلع كل نبات في الحرم وقطعه، سواء كان في حال الإحرام أم لا، وسواء كان في الحج أم في العمرة أم في غيرهما.

المسألة ٢٨٩: يستثنى من ذلك (الأذخر) وهو نبت معروف، وكذلك يستثنى النخل والفواكه وما كان الإنسان قد غرسه هو بنفسه، أو كان نابتًا في ملكه أو في منزله، إذا نبت بعد نزوله.

المسألة ٢٩٠: كفاره قلع الشجرة الكبيرة بقرءة، ولو كانت صغيرة فشأه، ولو كان بعض الشجرة فقيمه، وكفاره قطع الحشيش الاستغفار، هذا كله إن كان عن علم وعمد، أما لو قلعاها عن جهل أو نسيان أو نحوهما فلا شيء عليه.

فروع

المسألة ٢٩١: ما وجب عليه في إحرام العمرة من الكفاره، يذهب في مكة، وما وجب عليه في إحرام الحج ففي مني، وينفقه على فقراء المؤمنين، أو يبعثه إلى من يكون وكيلًا عنهم، وإن لم يتمكن من ذلك لعدم وجود فقير، ولا الوكيل عنهم فيكون حি�شند مختاراً بين الذبح في مكة ومني وبين الذبح في بلده وإعطائه إلى فقراء المؤمنين.

المسألة ٢٩٢: إذا كان جاهلاً بالحكم وأتى بما يوجب الكفاره فلا كفاره عليه، وكذا إذا أتى به سهواً، هذا في غير الصيد، وأما فيه فلا فرق في ثبوت الكفاره إذا أتى بموجهاً بين العمد والسهوا والجهل.

المسألة ٢٩٣: إذا حصل أحد محركات الإحرام قهراً فلابد على المحرم شيء، لأن ظللته شخص آخر قهراً أو غطى رأسه.

المسألة ٢٩٤: كل مورد كان الكفاره فيه شاء جاز له الكفاره بمعز اختياراً.

حدود الحرم

المسألة ٢٩٥: الحرم محيط بمكة المكرمة من جميع جهاتها، وهو بريد في بريد، أي بريد طولاً وبريد عرضاً، والبريد: أربع فراسخ، والفرسخ ٥/٥ كم تقربياً.

٢: الطواف

٢: الطواف

المسألة ٢٩٦: الثاني من أعمال عمرة التمتع: الطواف، ويجب الطواف أيضاً في حج التمتع، وحج القرآن، وحج الإفراد، وعمره القرآن، وعمره الإفراد أي العمرة المفردة.

المسألة ٢٩٧: هذا الطواف ركن، ويبطل الحج أو العمرة بتعذر تركه بخلاف طواف النساء.

المسألة ٢٩٨: من ترك الطواف متعمداً، ولم يتمكن من الإتيان به قبل الموقف بعرفات بطلت عمرته وانقلب حجه إلى الإفراد، فيبقى

على إحرامه ويوجه رأساً إلى عرفات، فيقف فيها ويأتي بجميع مناسك الحج التي سيأتي بيانها إن شاء الله تعالى، ثم يأتي بعمره مفردة بعد تمام الحج.

المسألة ٢٩٩: يلحق الجاهل بالمتعمد في هذا الحكم أيضاً احتياطاً، بخلاف الناسى فإنه يقضى طاف عمرة التمتع متى تذكر فوراً، وإن كان تذكره له بعد أداء المناسك وخروج ذي الحجة، ويعيد معه السعي أيضاً على الأhot، هذا إذا كان في مكة، أما إذا خرج من مكة وتذكر ترك الطواف بعد خروجه منها، فإن كان قد وصل إلى أهله يستنيب شخصاً يطوف عنه نيابة إذا كان الرجوع حرجياً، وإذا لم يصل إلى أهله يرجع إلى مكة للطواف بنفسه إذا لم يستلزم ذلك مشقة، أما إذا تعذر عليه الرجوع لاستلزم المشقة فيستنيب حينئذ من يطوف عنه ولو في العام المقبل، ويعيد السعي أيضاً على الأhot.

المسألة ٣٠٠: إذا جاء بالطواف بغير الوجه الشرعي أي طاف طوافاً غير صحيح بطل عمرته إن كان في العمرة وبطل حجه إن كان في الحج وإن كان جاهلاً احتياطاً.

المسألة ٣٠١: المريض العاجز الذي لا يستطيع الطواف بنفسه أبداً، فإن تمكّن من الطواف بواسطة شخص آخر يستعين به ويكتفى عليه أو يلزمه أو يحمله ويطوف، تعين عليه ذلك، أما إذا كان بحالة لا يمكن حمله بها مطلقاً فعليه الاستنابة.

المسألة ٢٠٢: المرأة إذا حاضت قبل الطواف أو نفسها، يجب عليها أن تنتظر وقت الوقوف بعرفات، فإن ظهرت قبل الموقف بحيث تستطيع الطواف ودرك الموقف بعرفات تعين عليها ذلك، وإن لم تظهر قبل الموقف ينقلب حجها إلى الإفراد، فتذهب إلى عرفات، وهي حائض، فتفقى ثم تفليس أي تذهب بعد المغرب إلى المشعر، ثم تأتى إلى منى يوم العيد، وتأتى بجميع المناسك على الوجه الشرعي، ثم تأتى بعد ذلك بعمره مفردة، التي سيأتي تفصيلها إن شاء الله تعالى.

المسألة ٣٠٣: لو كانت المرأة تعلم أنها لا تظهر حتى ينتهي يوم عرفة، فعليها أن تحرم بنية الإفراد من أول الأمر.

شروط الطواف

المسألة ٣٠٤: يشترط في الطواف أمور:

- ١ الطهارة من الحدث.
- ٢ طهارة البدن واللباس.
- ٣ الختان.
- ٤ ستر العورة.
- ٥ إباحة اللباس.
- ٦ النية.

١: الطهارة من الحدث

المسألة ٣٠٥: يشترط في الطواف، الطهارة من الحدث الأكبير والأصغر فيما إذا كان الطواف واجباً، أما إذا كان الطواف مستحبًا فلا يشترط فيه الطهارة من الحدث الأصغر، نعم يحرم على المحدث بالأكبير الدخول إلى المسجد الحرام، ولا يكون الطواف إلا في المسجد الحرام حول الكعبة الشريفة.

المسألة ٣٠٦: المعذور الذي لا يمكنه الطهارة المائية لمرض ونحوه، فإن الطهارة الترابية (التييم) تقوم مقام الطهارة المائية، فإذا كان محدثاً بالأكبير ولم يستطع الغسل لعذر، تعين عليه التيم للحدث الأكبير، وفيما عدا الجنابة يتعين عليه الوضوء أيضاً إذا كان يستطيع ذلك، وإن فعليه تيم آخر بدل الوضوء ثم يطوف.

المسألة ٣٠٧: المستحاصنة وغيرها من ذوى الأعذار إذا لم يمكنهم الطهارة المائية، تجزيهم الطهارة الإضطرارية (أى التيم) فيصبح طوافهم بها، وإن كان الأحوط الأولى للمسلوس والمبطون أن يطوف بنفسه، ثم يستنيب شخصاً آخر يطوف نيابة عنه.

المسألة ٣٠٨: إذا طاف الإنسان ثم تذكر بعد الفراغ من الطواف أنه كان محدثاً (أى انه طاف بلا طهارة) فإن كان الطواف واجباً يجب عليه أن يعيد الطواف بعد أن يتظاهر.

المسألة ٣٠٩: إذا أحدث في أثناء الطواف، فإن كان لم يتجاوز النصف من الطواف يجب عليه الاستئناف بعد الطهارة (أى يتظاهر ثم يطوف من جديد) وإن كان قد تجاوز النصف يجب عليه أن يتظاهر ثم يبني على الطواف مبتدئاً من الموضع الذي أحدث فيه وقطع الطواف، ويصبح منه طوافه السابق مع بقية طوافه اللاحق.

المسألة ٣١٠: من شك في الحدث والطهارة سواء كان ذلك قبل الطواف أم بعده أم في أثناءه فإن حكمه حكم الصلاة، فإن كان شكه بالحدث بعد يقينه بالطهارة بني على الطهارة مطلقاً وصح طوافه، وإن شك في الطهارة بعد اليقين بالحدث يجب عليه أن يتظاهر ولا يصح منه الطواف بلا ظهر، نعم إذا شك بالطهارة وكان شكه بعد الفراغ من الطواف فلا يلتفت إلى شكه وطوافه صحيح.

المسألة ٣١١: لو عرف في أثناء الطواف بكونه جنباً أو حائضاً، وجب عليه قطع الطواف والخروج من المسجد الحرام فوراً.

٢: طهارة البدن واللباس

المسألة ٣١٢: يجب على من يريد الطواف أن يظهر بدنه ولباسه عن كل نجاسة، إلا ما عفى عنها في الصلاة، والأحوط استحباباً الطهارة حتى عن المغفو مثل الدم إذا كان أقل من درهم، أو دم القرؤح والجروح، نعم إذا شق عليه التجنب لأن لم يستطع أن يتتجنب دم القرؤح والجروح فلا بأس بطوافه.

المسألة ٣١٣: إذا طاف الإنسان ثم علم بعد ذلك بنجاسته ثوبه أو بدنه بعد الفراغ من طوافه، صح منه الطواف.

المسألة ٣١٤: إذا كان في أثناء الطواف وعلم أن على بدنه أو ثيابه نجاسته، فإن تمكن من إزالتها في أثناء الطواف مع عدم فعل المنافي (أى لا-يُعمل عملاً ينافي الطواف) يتبعن عليه ذلك، ويتم طوافه بعد الإزالة، وكذلك إذا عرضت عليه نجاسته في أثناء الطواف فإنه يزيلها ويتم طوافه.

المسألة ٣١٥: إذا لم يتمكن من إزالة النجاست التي على بدنه أو ثوبه في أثناءه، يتظاهر ويستأنف الطواف إذا لم يبلغ ثلاثة أشواط ونصف، أما إذا كان قد بلغ ذلك فإنه يتم طوافه بعد الطهارة.

المسألة ٣١٦: إذا كان ناسياً أن على بدنه أو ثيابه نجاسته وطاف بها ثم تذكر بعد الفراغ من الطواف، فالأقوى صحة طوافه.

٣: الختان

المسألة ٣١٧: يشترط في الطواف الختان للرجال دون النساء، بل يشترط الختان للصبيان أيضاً إن لم يكن الصبي مختوناً خلقه، فلا يصح الطواف من غير المختون.

٤: ستر العورة

المسألة ٣١٨: يشترط في الطواف ستر العورة على نحو ما ذكر في باب الصلاة، فلا يصح الطواف عارياً وإن كان قد أمن من الناظر.

٥: إباحة اللباس

المسألة ٣١٩: يشترط في الطواف إباحة اللباس، بأن لا يكون غصباً، فلو طاف في لباس مخصوص بطل طوافه.

٦: النية

المسألة ٣٢٠: يشترط في الطواف النية، بأن ينوي الطواف امثلاً - لأمر الله تعالى، فيقول: «أطوف حول هذا البيت سبعة أشواط لعمره التمتع قربة إلى الله تعالى».

المسألة ٣٢١: لا فرق بين الطوافات الواجبة في هذه الشروط الستة، سواء كان طواف الزيارة أم طواف النساء، لعمره التمتع أم لحجه، لحج الإفراد أم القرآن أم للعمر المفردة.

واجبات الطواف

المسألة ٣٢٢: واجبات الطواف أمور:

١ الابتداء بالحجر الأسود والاختتام به.

٢ جعل البيت على اليسار.

٣ إدخال حجر إسماعيل (ع) في الطواف.

٤ خروج بدنك عن البيت.

٥ كون الطواف بين البيت ومقام إبراهيم (ع) على الأحوط استحباباً.

٦ العدد.

٧ الموالاة.

١: الابتداء بالحجر الأسود والاختتام به

المسألة ٣٢٣: لا يصح أن يبدأ بالطواف من غير الحجر الأسود، كما لا يصح الاختتام بغير الحجر الأسود أيضاً.

المسألة ٣٢٤: يكفي في حصول الابتداء والاختتام بالحجر الأسود، المحاذاة العرفية في ابتداء الشوط وختامه، فلا يلزم الدقة في أن يكون أول جزء من بدنك بازاء أول جزء من الحجر.

المسألة ٣٢٥: إذا وقف محاذياً للحجر الأسود، جاعلاً له على يساره في أول شوط من أشواط الطواف، ثم طاف حتى وصل إليه فهذا شوط، وإذا مشي وطاف حتى وصل إليه ثانياً فهذا شوط آخر، وهكذا إلى أن يكمل سبعة أشواط، ولا يجب أكثر من ذلك.

٢: جعل البيت على اليسار

المسألة ٣٢٦: لا يصح الطواف إن لم يجعل البيت على يساره حين الطواف به، فلو عكس ذلك، بأن جعل البيت على يمينه بطل طوافه.

المسألة ٣٢٧: يكفي في تحقق جعل البيت على يساره الصدق العرفي، ولا يلزم ملاحظة المنائر، ولا ينافيه الإنحراف اليسيير البسيط.

المسألة ٣٢٨: إذا جعل البيت عن يمينه أو استقبله بوجهه أو استدبره بظهره، ولو بخطوة واحدة عمداً أو سهواً، لم تصح تلك الخطوة أو الأكثر منه، فيلزم التدارك. نعم لا - وبعد عدم الإشكال إذا انحرف قليلاً - فلم يكن منكبه الأيسر تجاه البيت وذلك نتيجة الزحام، كالخطوة والخطوتين.

٣: إدخال حجر إسماعيل (ع)

المسألة ٣٢٩: يجب إدخال حجر إسماعيل (ع) في الطواف وهو مدفن النبي إسماعيل وأمه هاجر وحملة من الأنبياء عليهم السلام.
 المسألة ٣٣٠: يشترط في الطواف أن يجعل الإنسان حجر إسماعيل (ع) على يساره، فإذا طاف بينه وبين البيت فجعل البيت على يساره والحجر على يمينه بطل طوافه وأعاد ذلك الشوط فقط.

٤: خروج تمام بدنه عن البيت

المسألة ٣٣١: لا. يصح الطواف داخل البيت، أما لو طاف على جدار الحجر أو على شادرwan الكعبة، وهو القدر الباقي من أساس الجدار القديم بعد البناء الجديد، فالظاهر صحة طوافه، ولا إشكال في أن يمس جدار البيت أو حائط الحجر بيده.
 المسألة ٣٣٢: إذا أتى بجزء من الطواف على غير الصورة الصحيحة يلزمه تدارك ذلك الجزء.

٥: الطواف بين البيت ومقام إبراهيم (ع)

المسألة ٣٣٣: الأحوط استحباباً أن لا يجعل الإنسان مقام إبراهيم (ع) داخل المطاف، بل يجعله على اليمين والبيت على اليسار ويكون الطواف بينهما، مراعياً بذلك القدر من البعد في جميع الجوانب، وهي المسافة التي قدرت بستة وعشرين ذراعاً ونصف الذراع تقريراً بذراع اليد.

المسألة ٣٣٤: يجوز الطواف حول الكعبة المشرفة أبعد من ستة وعشرين ذراعاً مطلقاً، اختياراً واضطراراً، كما يجوز الطواف في الطابق الثاني من المسجد الحرام أو فوق السطح حتى في صورة الاختيار.

٦: العدد في الطواف

المسألة ٣٣٥: يجب أن يكون العدد في الطواف حول الكعبة الشريفة سبعة أشواط من الحجر الأسود، بلا زيادة ولا نقصان.

المسألة ٣٣٦: إذا زاد أو نقص في ابتداء الطواف أو في أنتهائه بطل طوافه على كل تقدير على الأحوط.

المسألة ٣٣٧: إذا كانت الزيادة مقداراً قليلاً قبل الشروع في الطواف فلا بأس بها إذا كانت من باب المقدمة.

المسألة ٣٣٨: إذا زاد في الطواف بعد إكمال السبعة أشواط سهواً، فإن كانت الزيادة أقل من شوط كامل وجب عليه قطع الزيادة، وإن كان شوطاً كاملاً أو أكثر فالأحوط له إكمال الطواف، وذلك بإضافة ستة أشواط أخرى إليه حتى يكمل سبعاً، ويكون ذلك الطواف الثاني وهو الأشواط السبعة الرائدة نافلة، ويصل إلى الطواف الأول قبل السعي، ويصل إلى الطواف الثاني بعد السعي.

الموالاة في الطواف

المسألة ٣٣٩: الموالاة شرط في طواف الفريضة، وهي أن يتتابع بين أشواط الطواف ولا يعمل في خلال الأشواط عملاً ينافي تلك الموالاة في الطواف الواجب، وليس الموالاة شرطاً في الطواف المستحب.

المسألة ٣٤٠: إذا نقص من طوافه بعض الأشواط، فإن كان في المطاف ولم تفته الموالاة المعتبرة في الطواف، فحينئذ يكمل ذلك النقص من طوافه، ويكفيه ذلك الإكمال مطلقاً سواء كان النقص عمداً أم سهواً، سواء كان ذلك قبل أن يتجاوز نصف الطواف أم بعده، سواء كان الطواف واجباً أم مستحبأ.

المسألة ٣٤١: إذا نقص من طوافه بعض الأشواط وعمل عملاً ينافي الموالاة، فإن كان الطواف مستحباً أكمل النقص وصح طوافه، أما إذا كان الطواف واجباً وكان النقص عن سهو ولم يكن عن عمد، فإن كان قد تم له أربعة أشواط يبني حينئذ على موضع القطع بمجرد

تذكرة ذلك النقص، أما إذا لم يتم له أربعة أشواط استأنف الطواف من جديد.

المسألة ٣٤٢: إذا نسي بعض أشواط الطواف ولم يتذكر ذلك النقص إلا بعد خروجه عن مكة المكرمة، ولم يمكنه الرجوع استئنافه إذا كان قد تم له أربعة أشواط، ولأصل الطواف إذا لم يتم له ذلك.

المسألة ٣٤٣: لو شك في أثناء الطواف مطلقاً، يبطل طوافه ويستأنف الطواف من جديد، سواء كان الشك عند الركن أم قبله، بين السادسة والسابعة أو بين الخامسة والستة أو دون ذلك، مع احتمال الزيادة وعدمها، وإن كان الاتمام بالبناء على الأقل ثم الاستئناف في جميعها هو الأحوط، نعم إذا كان الطواف مستحيجاً نافلة يعني على الأقل، ثم يكمل طوافه ولا حاجة إلى الاستئناف.

المسألة ٣٤٤: إذا شك في عدد الأشواط بعد الطواف، أو شك في صحتها وكان شكه بعد الفراغ من طوافه لم يلتفت فيبني على صحة طوافه، وكذلك لو شك في آخر الشوط السابع عند الانتهاء هل أنه سبعة أم ثمانية مثلاً أو أزيد، فإن شكه باطل وطوافه صحيح.

المسألة ٣٤٥: حكم الظن في الطواف، ما لم يصل إلى الاطمئنان أى: العلم العادي، هو حكم الشك.

المسألة ٣٤٦: يجوز الاعتماد في عدد الأشواط على البينة: الشاهدين العادلين، أو الثقة: الصادق في كلامه، وإن كان شخصاً واحداً، بلا فرق بين كون الثقة رجلاً أو امرأة أو طفلاً، ولا بين كونه فاسقاً أو غير فاسقاً.

المسألة ٣٤٧: لو شك في أثناء الطواف، فاستأنف طوافاً جديداً، وفي أثناء الطواف الجديد علم بعد الأشواط في الطواف الأول، فإن كان الطواف الأول كاملاً قطع الطواف الجديد، وإن كان ناقصاً تدارك نقصه، ولا يجب عليه إتمام الطواف الجديد.

المسألة ٣٤٨: لو التفت في أثناء صلاة الطواف إلى أنه لم يكمل طوافه، قطع صلاته وأتم طوافه، سواء كان قد تجاوز نصف الطواف أم لم يتجاوزه، سواء دخل الصلاة عن جهل أم عن نسيان أو غفلة، وأما إذا التفت بعد الصلاة، وجب عليه إتمام الطواف، وأعاد الصلاة احتياطاً.

المسألة ٣٤٩: لو اشتغل بالسعي ثم التفت إلى أنه لم يتم طوافه، قطع سعيه ورجع فأتم طوافه وإن كان الباقى من طوافه أكثر من نصف الطواف، ثم أعاد صلاة الطواف احتياطاً، ثم رجع إلى السعي وأتم سعيه وإن كان الباقى من السعي أكثر من النصف، نعم يستحب له أن يستأنف طوافاً وسعياً جديداً.

المسألة ٣٥٠: لو كان في أثناء الطواف فدخل وقت صلاة الفريضة، استحب له قطع الطواف وإن لم يبلغ النصف، فيؤدى صلاة الفريضة، ثم يرجع إلى الطواف ويتمه.

٣: صلاة الطواف

٣: صلاة الطواف

المسألة ٣٥١: الثالث من أعمال العمرة: صلاة الطواف عند مقام إبراهيم (ع) (وهي الصخرة التي عليها أثر قدم الخليل (ع)) أو خلفه، إلى نهاية المسجد، وهي ركعتان مثل فريضة الصبح، يتخير المكلف فيها بين الجهر والإخفاف، ويصليهما بعد الطواف مباشرة، أي الفور العرفى على الأحوط.

المسألة ٣٥٢: تكون الصلاة عند المقام من أحد الجانبين، أو خلفه إلى نهاية المسجد، فإن لم يتيسر له ذلك يصليهما حيث شاء من المسجد الحرام، هذا كله في الطواف الواجب، أما الطواف المستحب الإبتدائي فيمكنه أن يصلى صلاته حيث شاء من المسجد مطلقاً، أي اختياراً واضطراراً.

المسألة ٣٥٣: النجاسات التي يعفي عنها في الصلاة لا تضر بصلة الطواف أيضاً.

المسألة ٣٥٤: إذا نسي صلاة الطواف يتعين عليه الإتيان بها متى ما تذكرها، ولا يجب عليه إعادة السعي، هذا إذا كان في مكة، أما إذا

لم يتذكر إلا بعد خروجه من مكة ف يأتي بها في مكانه، والأحوط استحباباً أن يرجع ليصلها عند المقام إذا لم يستلزم ذلك مشقة. وإذا مات قبل أن يقضى هذه الصلاة تعين على الولي قضاها عنه مثل سائر صلواته الفائتة.

المسألة ٣٥٥: من ترك صلاة الطواف عمداً فقد صحت منه بقية المناسك المترتبة عليه، ويقوى عليه قضاء نفس صلاة الطواف في ذاته كالناسى.

المسألة ٣٥٦: يجوز الإتيان بصلاة الطواف جماعة، وإذا أراد أن يطوف طوافين فعليه أن يصل إلى كل طواف صلاة، ويكره له الإتيان بطوافين والصلاحة بعدهما بصلاتين.

من مسائل المرأة

المسألة ٣٥٧: المرأة التي جاءها الحيض قبل صلاة الطواف أو حين الطواف، فإن كان قد تم لها أربعة أشواط فأكثر تمنع من بقية الطواف والصلاحة وتخرج من المسجد فوراً، وتأتي بقية المناسك من السعي والتقصير إذا كانت في العمرة، ثم تنتظر إلى أن تطهر فتضى ما فاتها من الطواف والصلاحة مقدمة الطواف على الصلاة، ولا يجب عليها إعادة السعي.

المسألة ٣٥٨: المرأة التي جاءها الحيض وقد تم لها أربعة أشواط وأتت بقية المناسك إذا لم تطهر قبل الوقوف بأن بقيت حائضاً إلى اليوم التاسع من ذي الحجة فالأحوط لها حينئذ الاستنابة لقضاء ما فاتها من أشواط الطواف والصلاحة قبل أن تخرج إلى الموقف بعرفات، ثم تقضيه بنفسها بعد الطهور.

المسألة ٣٥٩: إذا جاء المرأة الحيض بعد إكمال الطواف وقبل الصلاة فعليها صلاة الطواف بعد أن تطهر والإستنابة للصلاحة أيضاً على الأحوط.

المسألة ٣٦٠: المرأة التي جاءها الحيض ولم تكمل الأربعة أشواط، أي في الشوط الأول أو الثاني أو الثالث أو في أثناء الرابع فعندها تقطع طوافها، وتخرج من البيت فوراً ثم تنتظر، فإن طهرت قبل الموقف بعرفة تأتي بالطواف كاملاً والصلاحة بعد طهرها، وإذا لم تطهر قبل الموقف ينقلب حجها إلى الإفراد كما تقدم وتمضي إلى عرفات والمشعر، وتأتي بمناسك مني كلها وبقية مناسك مكة، فإذا فرغت من مناسك الحج كلها تأتي بعمره مفردة بعد إكمال المناسك.

المسألة ٣٦١: المستحاضة إن فعلت ما يجب عليها من الأعمال للصلاحة فهي كالطاهرة.

٤: السعي

٤: السعي

المسألة ٣٦٢: الرابع من أعمال العمرة: السعي سبعة أشواط بين الصفا والمروءة بعد صلاة الطواف، وهو ركن يبطل الحج بعتمد تركه.

المسألة ٣٦٣: يجوز تأخير السعي عن الطواف لرفع التعب وحرارة الهواء، ولا يجوز تأخيره إلى الغد، والأقوى جواز تأخيره إلى الليل.

المسألة ٣٦٤: لا بأس بالفصل بين الطواف الواجب والسعى بطواف مستحب.

المسألة ٣٦٥: إذا ترك السعي عن نسيان أو غفلة أو اضطرار أو جهل بالمسألة يتعين عليه الإتيان به متى تذكره، وإذا خرج من مكة فالأحوط له الرجوع في أي وقت تذكره، ويفعله بنفسه إن أمكنه ذلك، وإن شق وصعب عليه يستنيب من يسعى عنه، ولا يحل من إحرامه من أخل به حتى يأتي به كاملاً بنفسه أو بنائه.

المسألة ٣٦٦: لا يشترط في السعي الطهارة من الحدث الأكبر ولا الأصغر، كما لا يشترط الطهارة من الخبر أيضاً، والحااض يمكنها السعي.

المسألة ٣٦٧: يجوز الركوب حال السعي على دابة أو محمل أو كرسي متحرك أو على ظهر إنسان أو يتکئ عليه أو غير ذلك، ولكن المشي أفضل.

المسألة ٣٦٨: يستحب كون الشيء متوسطاً لا سريعاً ولا بطيناً من الصفا إلى المنارة الأولى، وهي الآن معلمة بلون أخضر على الجانب الأيمن من المسعي، ثم يهروء منها إلى المنارة الثانية المعلمة بلون أخضر أيضاً، ولا هرولة على النساء، وإن كان راكباً حرك دابته دون أن يؤذى أحداً، ثم يمشي منها إلى المروءة، وهكذا يفعل في الرجوع.

واجبات السعي

المسألة ٣٦٩: يجب في السعي أمور:

١ النية.

٢ الابتداء من الصفا.

٣ الختم بالمرءة.

٤ العدد.

٥ الطريق المتعارف.

٦ استقبال المقصد.

٧ إباحة الدابة.

٨ الترتيب.

١: النية

المسألة ٣٧٠: يجب في السعي النية، ولابد أن تكون مقارنة لأول السعي، مشتملة على قصد القرية، والأولى التلفظ بها فيقول: «أسعى بين الصفا والمرءة سبعة أشواط لعمرة التمتع قربة إلى الله تعالى».

٢: الابتداء من الصفا

المسألة ٣٧١: يجب الابتداء في السعي من الصفا، ولا يجب في ذلك الصاق عقبى قدميه بصخورها.

٣: الختم بالمرءة

المسألة ٣٧٢: يجب ختم السعي بالمرءة، ولا يجب في ذلك الصاق أصابع قدميه بصخورها.

المسألة ٣٧٣: إذا خالف ذلك فبدأ بالمرءة ولو سهواً بطل سعيه واستأنف احتياطاً.

٤: العدد في السعي

المسألة ٣٧٤: يجب أن يقطع المسافة التي بين الصفا والمرءة سبع مرات بلا زيادة ولا نقصان، فيحصل بالذهاب أربعاء من الصفا إلى المرءة، وبالإياب ثلاثة من المرءة إلى الصفا، فيكون سبعة أشواط.

٥: الطريق المتعارف

- المسألة ٣٧٥: يجب السعي ذهاباً وإياباً على الطريق المتعارف، فلو دخل في الاثناء إلى المسجد وخرج منه إلى المسعي أو ذهب إلى السوق ثم رجع منه إلى المسعي لم يصح منه ذلك المقدار. نعم يجوز شرب الماء من الأماكن المخصصة في المسعي.
- المسألة ٣٧٦: لا بأس بالسعي في الطابق الثاني أو السطح، حتى في صورة الاختيار.

٦: استقبال المقصد

- المسألة ٣٧٧: يجب في السعي استقبال المقصد فإن كان من الصفا استقبل المروءة، وإن كان من المروءة استقبل الصفا، ولا يجوز أن يمشي القهقري أو يمشي عرضاً، نعم لا- بأس بالاتفاق بالوجه إلى اليمين أو اليسار أو الخلف مع بقاء مقادير البدن على حالة الاستقبال حين السعي. أما في حالة الوقوف فلا بأس بالأعراض بكل البدن ولو بلغ حد الاستدبار، كما لا بأس بأن ينحرف الإنسان عن جهة اليمين عند نزوله من الصفا.

٧: إباحة الدابة بل النعل واللباس

- المسألة ٣٧٨: لا يجوز السعي على الدابة المغصوبة وما أشبهه، بل النعل واللباس أيضاً، ولا يجوز أن يحمل شيئاً مغصوباً على الأحوط.

٨: الترتيب

- المسألة ٣٧٩: يجب أن يكون السعي بعد الطواف وصلاته، فلا يجوز تقديم السعي على الطواف اختياراً، لا في الحج ولا في العمره، فإذا تعمد الإنسان تقدم السعي على الطواف بلا ضرورة أعاده، وإن كان لضرورة يكتفي بذلك، وكذلك لا يبعد الاكتفاء إن كان عن سهو، وإن كان الأحوط الإعادة، وكذلك الجاهل بالمسألة.

- المسألة ٣٨٠: لا يشترط في السعي الموالاة بين أشواطه، بل يجوز له الاشتغال بالصلاه، أو بالأكل والشرب مثلاً، أو بالاستراحة، سواء على الجبلين، أم بين المسعي، ثم إتمامه بعد ذلك.

- المسألة ٣٨١: إذا شرع الإنسان في السعي وفي الأثناء تذكر نقصان طواقه، فإن كان النقصان بعد النصف من الطواف، يقطع السعي ويرجع إلى الطواف لإكماله، ثم يكمل السعي من موضع قطعه إن كان قد أتم منه أربعة أشواط، وهكذا إن لم يتم الأربعه من السعي وإن كانت الأحوط استحباباً أن يستأنف السعي. وإذا (أى إن كان نقصان طواقه أكثر من النصف) يتم طوافه ويتم سعيه أيضاً، وإن كان الأحوط أن يستأنف الطواف من رأس، ثم يستأنف السعي أيضاً، نعم يمكنه حينئذ أن يعيد الطواف والسعي من دون أن يكملهما فيأتي بكل منهما (أى الطواف والسعي) بقصد ما عليه من التمام أو الإتمام.

- المسألة ٣٨٢: لو شك بعد إتمام السعي في شيء من عدد السعي أو شرائطه، لا يعني بشكه.

- المسألة ٣٨٣: لو شك في أثناء السعي، فإن كان في الصفا وقطع بالزوجية لكن شك في أنه مثلاً سعى أربعاً أو ستة، أو كان في المروءة وقطع بالفردية لكن شك في أنه مثلاً سعى ثلاثة أو خمساً، بنى على الأقل وأتم سعيه وكان صحيحاً.

- المسألة ٣٨٤: لو شك في أثناء السعي بعكس المسألة السابقة، وذلك بأن كان في الصفا وقطع بالفردية المتعددة بين الثلاثة والخمسة مثلاً، أو كان في المروءة وقطع بالزوجية المتعددة بين الأربعه والسته مثلاً، فسعيه باطل واستئناف السعي.

- المسألة ٣٨٥: لو شك في كل من الصفا أو المروءة شكراً مردداً بين الزوجية والفردية، أو شك في وسط المسعي بحيث لم يعلم بأن عليه الاتجاه إلى الصفا أو إلى المروءة كما إذا جلس في الوسط يستريح فشك بطل سعيه ووجب عليه استئناف السعي.

- المسألة ٣٨٦: لو قطع بعد الفراغ من السعي بالنقص في سعيه، سواء كان النقص شوطاً أم أكثر أتى بالناقص وكفاه، وإن لم يستطع هو بنفسه استئناف في ذلك.

٥: التقسيم**٥: التقسيم**

المسألة ٣٨٧: الخامس من أعمال عمرة التمتع وهو آخر واجباتها: التقسيم، ويجب أن يكون بعد إكمال السعي، وبه يفرغ الإنسان ويتحلل من عقد إحرامه.

المسألة ٣٨٨: يحصل التقسيم بأخذ شيء من شعر رأسه أو لحيته أو شاربه أو حاجبه، أو تقليم بعض أظفار يديه أو رجليه، ويجوز إتيانه في أي محل كان، ولا تجب المبادرة إليه.

المسألة ٣٨٩: لا- يكفي حلق تمام الرأس، بل لا يجوز الحلق في عمرة التمتع، وإذا حلق يكفر بدم شاء، حتى ولو كان ناسيًا أو جاهلاً على الأحوط، نعم إذا حلق بعض رأسه فليس عليه دم، ولكن لا يكفيه عن التقسيم على تأمل.

المسألة ٣٩٠: يجب في التقسيم النية مقارنة له، فيقول: «اقصر للإحلال من إحرام عمرة التمتع قربة إلى الله تعالى».

المسألة ٣٩١: إذا قصّر حل له كل شيء حرم عليه بالإحرام حتى النساء، ولا يجب بل لا يشرع طواف النساء في عمرة التمتع، فتحل النساء له بدون طواف النساء، وهكذا الرجال للنساء.

المسألة ٣٩٢: من ترك التقسيم حتى أهل بالحج أى أحرم بالحج ومضى إلى عرفات، فإن كان سهواً أو جهلاً صحت متعته وكفر بدم شاء على الأحوط استحباباً، وإن كان عمداً بطلت متعته وينقلب حجه إلى الأفراد، فيأتي ببقية المناسك على الترتيب ويقضى حجه في العام القابل على الأحوط.

المسألة ٣٩٣: إذا جامع الإنسان قبل التقسيم عمداً فعليه الكفاره.

المسألة ٣٩٤: لو أحل الحاج بعد صلاة الطواف في عمرة التمتع وقبل التقسيم، فهو لم يخرج من إحرامه بعد، وحكمه حكم المحرم المرتكب لبعض التروك.

عدة مسائل

المسألة ٣٩٥: يتضرر الحاج بعد الفراغ من عمرة التمتع، متى يكون وقت إحرام الحج، فإذا صار يوم الثامن من ذي الحجة استحباباً، أو يوم عرفة وجوباً، عند ذلك يحرم بالحج استعداداً لأداء مناسك الحج وأفعاله.

المسألة ٣٩٦: لا يجوز الخروج من مكة المكرمة بعد العمرة وقبل الحج إلى مسافة بعيدة إلا لحاجة، وأما المسافة القريبة فيجوز له الخروج إليها بلا إحرام مع الكراهة، وأما حوالى مكة ومنى فيجوز له الخروج إليها بلا كراهة.

أفعال حج التمتع**أفعال حج التمتع**

المسألة ٣٩٧: أعمال حج التمتع هي:

- ١ الإحرام.
- ٢ الوقوف بعرفات.
- ٣ الوقوف بالمشعر.
- ٤ رمي جمرة العقبة.

٥ الهدى.

٦ الحلق أو التقصير.

٧ طواف الزيارة.

٨ صلاة الطواف.

٩ السعي.

١٠ طواف النساء.

١١ صلاة طواف النساء.

١٢ المبيت في منى.

١٣ رمي الجمار.

١: الإحرام

المسألة ٣٩٨: الأول من أفعال الحج: الإحرام، وهو واجب في حج التمتع، بل هو ركن يبطل الحج بتعديه تركه.

المسألة ٣٩٩: كيفية الإحرام في الحج مثل ما تقدم في العمرة إلا في النية ومحل الإحرام، فينوي: «أحرم لحج التمتع قربة إلى الله تعالى». ويحرم له من مكة المكرمة.

المسألة ٤٠٠: أول وقت هذا الإحرام هو بعد ما فرغ من مناسك عمرته، ثم يمتد وقته إلى اليوم التاسع من ذي الحجة، وهو يوم الموقف بعرفات، فإذا تضيق وقت الوقوف يجب على المتمتع أن يحرم.

المسألة ٤٠١: يحرم لحج التمتع من مكة، والأفضل له أن يحرم من المسجد الحرام، والأفضل من حجر إسماعيل (ع) أو مقام إبراهيم (ع)، فيلبس ثوبى الإحرام، ثم ينوى الإحرام للحج كما تقدم ذلك في العمرة، ثم يلبى كما سبق.

المسألة ٤٠٢: إذا نسى الإحرام من مكة المكرمة حتى خرج منها إلى مني يوم الثامن أو إلى عرفات، ثم تذكر، يجب عليه الرجوع إلى مكة لأجل الإحرام منها، وكذا يجب عليه الرجوع إذا ترك الإحرام جهلاً حتى خرج، فيحرم من مكة إن أمكنه ذلك.

المسألة ٤٠٣: من يجب عليه الرجوع إلى مكة للإحرام إذا ضاق عليه وقت الوقوف الإختياري بعرفات (بمعنى أنه لو رجع إلى مكة يفوته الموقف الاختياري من زوال يوم التاسع إلى الغروب) أو كان رجوعه متعدراً عليه، يجب الإحرام من ذلك الموضع الذي تذكر فيه أو التفت إليه، ويفعله ذلك.

المسألة ٤٠٤: إذا لم يتذكر عدم إحرامه إلا بعد أن أدى جميع المناسك فالظاهر صحة حجه، أما إذا تذكر بعد الوقوفين بعرفات والمشعر فإنه يحرم ويتم مناسكه، ويحج في العام المقبل على الأحوط، هذا كله حكم من ترك الإحرام عن جهل ونسيان.

المسألة ٤٠٥: إذا ترك الإحرام عن علم وعمد إلى أن فاته وقت الوقوفين بطل حجه، وكذلك يبطل حجه فيما إذا لم يتدارك إحرامه عند تذكره أو تنبئه له حينما كان ناسياً أو جاهلاً وكان يمكنه التدارك.

٢: الوقوف بعرفات

المسألة ٤٠٦: الثاني من أفعال الحج: الوقوف بعرفات، فإنه يجب على الحاج الوقوف بعرفات، بمعنى أن يكون حاضراً فيها مستوياً الوقت كله من زوال الشمس إلى غروبها، لا بمعنى أن يقف على رجليه.

المسألة ٤٠٧: يجب الوقوف في عرفات نفسها، فلا يكفي الوقوف بنمرة، أو غيرها من حدود عرفات، ولعرفات حدود معروفة وعلامات بيّنة مكتوب عليها: «بداية عرفات ونهايتها» فلا يجوز للإنسان أن يتعداها.

المسألة ٤٠٨: الركن من الوقوف هو مسماه، وأما الزائد على ذلك فهو واجب، فلا يجوز تركه، وإذا ترك أصل الوقوف إلى أن خرج وقت الموقف اختياري إلى غروب الشمس بطل حجه، ولا يجديه إدراك الموقف الاضطراري ولا إدراك المشعر.

المسألة ٤٠٩: الموقف الاضطراري بعرفات هو من مغيب الشمس إلى طلوع الفجر من يوم النحر.

المسألة ٤١٠: من نسی الوقوف بعرفات فعليه أن يتدارک الموقف في وقته الاختياري إن أمكنه ذلك، وإن لم يمكنه فليتدارک الموقف الاضطراري ثم يقف بالمشعر ويصح حجه.

المسألة ٤١١: سبق انه يجب استيعاب الوقت من الزوال إلى الغروب بعرفات، فإذا لم يستوعب الكون في عرفات من أول الوقت بأن ترك الوقوف عمداً في أول الزوال فقط أثم وصح حجه ولا شيء عليه، وإن كان لسهوا أو عذر آخر فلا إثم عليه وصح حجه أيضاً.

المسألة ٤١٢: إذا لم يستوعب الكون في عرفة من آخر الوقت بأن أفض من عرفة قبل غروب الشمس عمداً، فإن تاب ورجع قبل أن يخرج الوقت أى قبل الغروب فلا كفاره عليه، وإذا لم يتبع ولم يرجع فعليه الكفاره وهى بدنء، وإذا لم يتمكن من البدنء يصوم ثمانية عشر يوماً بمكة أو في الطريق أو عند أهله، ويصومها على التوالى جميعها ولا يفصل بينها.

المسألة ٤١٣: إذا أفض قبل الغروب سهواً ولم يتذكر في الوقت فلا شيء عليه، وإذا تذكرة الناسى قبل خروج الوقت أى قبل الغروب يجب عليه الرجوع إلى عرفات، والبقاء فيها إلى الغروب، فإن لم يفعل ولم يرجع أثم ويلحقه حكم العاًمد، ويلحق الجاهل بالناسى وإن كان جاهلاً مقصراً.

المسألة ٤١٤: الموقف اختياري لعرفات على ما سبق هو من الزوال إلى غروب الشمس، والموقف الاضطراري هو من الغروب إلى طلوع الفجر، وهو الذي يكفي الموقف فيه للناسى ولكل معذور عن إدراكه، ولكن لا يجب الاستيعاب فيه كالاختياري، فإن الواجب منه مسمى الوقوف فيه، ويقوم مقام الموقف اختياري في وجوب إدراكه إذا أمكنه بحيث لا يفوته بالمشعر قبل طلوع الشمس.

المسألة ٤١٥: إذا وقف بالمشعر الاضطراري وكان لا يمكن من الوقوف بالمشعر قبل طلوع الشمس، يبطل حجه حينئذ ب وعدم ترك الوقوف بالمشعر، فعليه إذا تمكّن من إدراك الموقف بالمشعر أن يقف الموقف الاضطراري بعرفات ثم يأتي إلى المشعر، وإن لم يمكنه ذلك فيقتصر حينئذ على الموقف بالمشعر ويتم حجه، وهكذا إذا فاته الموقف بعرفات كلياً لنسيان أو غيره ولم يتذكرة إلا بعد خروج وقته، ولكنه تمكّن من إدراك الموقف بالمشعر في وقته فإن موقفه بالمشعر يكفيه ويصح حجه.

المسألة ٤١٦: الجاهل القاصر يلحق في هذه المسألة بالناسى، أما المقصري فيه إشكال.

المسألة ٤١٧: إذا حكم قاضى العامة ولم يعلم بطلان حكمه، أو علم وكان الاحتياط حرجاً، جاز اتباعه في الوقوفين، والحج صحيح ولا يحتاج إلى الإعادة.

٣: الوقوف بالمشعر الحرام

المسألة ٤١٨: الثالث من أفعال الحج: الوقوف بالمشعر الحرام، ويسمى (المزدلفة) و (جمع) أيضاً، وهو يقع بين مني وعرفات، وعلاماته منصوبة عند حدوده.

المسألة ٤١٩: يجب الوقوف بالمشعر الحرام بعد الإفاضة من عرفات ليلة العيد، والأحوط المبيت فيه، وإذا طلع الفجر ينويه بأن يقول: «أقف بالمشعر الحرام إلى طلوع الشمس في حج التمتع قربة إلى الله تعالى»، فلو أفض منه وتجاوز وادى محسر قبل طلوع الشمس أثم والأحوط أن يكفر بشاء.

المسألة ٤٢٠: مجموع الوقوف بالمشعر واجب، ومسماه ركن، فمن تركه أصلاً بطل حجه، ولو عرض الجنون أو الأغماء أو النوم أو نحو ذلك بعد أن حصل على مسمى الوقوف يكفيه في أداء الواجب، أما إذا طرأ عليه ما ذكرناه واستغرق تمام الوقت بطل وقوفه على الأحوط في بعض الصور.

المسألة ٤٢١: ليس المراد من الوقوف بالمشعر هو أن يقف على قدميه، بل يكفي وجوده في المشعر، سواء كان قاعداً، أم قائماً، يقظاً أم نائماً، ماشياً أم متنقلًا من مكان إلى مكان.

المسألة ٤٢٢: تجوز الإفاضة من المشعر إلى منى قبل طلوع الفجر للنساء والشيخ والمرضى الذين يشق عليهم ازدحام الناس، وكذلك تجوز الإفاضة لمن له شغل ضروري.

المسألة ٤٢٣: من لم يدرك الوقوف بالمشعر في الوقت المزبور يكتفي الوقوف فيه ولو يسيراً قبل الزوال.

المسألة ٤٢٤: للوقوف بالمشعر أوقات ثلاثة:

الأول: ليلاً العيد لمن لم يتمكن من الوقوف بعد طلوع الفجر كما مر.

الثاني: ما بين طلوع الفجر إلى طلوع الشمس.

الثالث: من طلوع الشمس إلى الزوال.

المسألة ٤٢٥: لكل من الوقوفين بعرفات والمشعر وقتان: اختياري وأضطراري، والمكلف بملاحظة إدراك الموقفين أو أحدهما في وقت اختياري أو أضطراري وعدم إدراكهما على أقسام:

١: أن يدرك الموقفين في وقتهما اختياري، ولا إشكال في صحة حجه.

٢: أن لا يدركهما أصلاً، ولا إشكال في عدم صحة حجه، فيأتي بالعمر المفردة بالإحرام الذي كان قد أحربه للحج.

٣: أن يدرك اختياري عرفات وأضطراري المشعر، وحجه صحيح.

٤: عكس الصورة الثالثة، وحجه صحيح.

٥: أن يدرك الأضطراري فيهما، والظاهر صحة الحج.

٦: أن يدرك اختياري عرفات فقط، والأشهر صحة الحج.

٧: أن يدرك اختياري المشعر فقط، والظاهر صحة الحج.

٨: أن يدرك أضطراري عرفات فقط، فحجه باطل.

٩: أن يدرك أضطراري المشعر فقط، فالظاهر صحة الحج.

المسألة ٤٢٦: يستحب في المشعر الحرام أن يجمع الحصى للرمي، ويجوز أن يأخذ أكثر مما يلزم، ويجوز أن يجمع له غيره، وإذا نقصت حصياته للرمي يأخذ من وادي محسر أو مني.

المسألة ٤٢٧: يجب على الحاج، بعد طلوع شمس يوم العيد، أن يفيض من المشعر الحرام إلى منى ليؤدي مناسكها: الرمي والهدى والحلق، وهي الرابع والخامس والسادس من أفعال الحج.

٦-٤: أعمال مني

٤: رمي جمرة العقبة

المسألة ٤٢٨: الرابع من أعمال الحج: الرمي، فإذا وصل الحاج إلى مني، يتوجه أولاً إلى جمرة العقبة، وهي الجمرة الأولى، والمعروفة بـ(الجمرة الكبرى) فيرميها بالحصيات السبع التي التقطها من المشعر، أو من داخل حدود الحرم الشريف.

المسألة ٤٢٩: وقت رمي الجمرة الأولى يكون من طلوع الشمس من يوم العيد إلى غروبها، والرمي هو أول أعمال مني، فلا يجوز تقديم الهدى أو الحلق عليه.

واجبات الرمي

المسألة ٤٣٠: يجب في الرمي أمور:

١. النية.

٢. العدد.

٣. إصابة الجمرة.

٤. التعاقب في الرمي.

٥. الرمي في النهار.

١: النية

المسألة ٤٣١: يجب النية في الرمي، وتكون مقارنة لأول الرمي و تستديم إلى آخره، والأولى أن يتلفظ الحاج بالنية فيقول: «أرمي جمرة العقبة سبعاً قربة إلى الله تعالى».

٢: العدد في الرمي

المسألة ٤٣٢: يجب أن يكون الرمي بسبع حصيات، ولو كانت أقل من ذلك لم يكفي، ولا بد من إكمال ذلك النقص. نعم لو رمى أكثر من السبع احتياطاً، لا إشكال فيه.

٣: إصابة الجمرة

المسألة ٤٣٣: يجب في الرمي إصابة الجمرة أو موضعها بكل من الحصيات السبع بنفس الرمي، ولو أخل بواحدة فلابد من تعويضها بأخرى حتى تصيب الجمرة، ولا يكفي مطلق الوصول أو الواقع، كما لا يكفي الوضع.

المسألة ٤٣٤: إذا رمى الحصيات على الجمرة، فلاقت شيئاً مرت عليه في طريقها وأصابت الجمرة، فلا بأس بذلك، وتكون محسوبة، إلا إذا كان ذلك الشيء صلباً كالحجارة، فطفرت منه الحصاة وأصابت الجمرة، فلا تجزى.

المسألة ٤٣٥: إذا شك الرامي في إصابة الحصيات للجمرة في الأثناء يبني على عدم الإصابة ويرمى بدلها.

المسألة ٤٣٦: لو شك في أنه أصاب الجمرة أم لا؟ وكان شكه بعد إتمام الرمي، لا يعني بشكه، سواء كان شكه في العدد أم في غيره من واجبات الرمي.

المسألة ٤٣٧: يجوز الرمي من الطابق العلوى مطلاقاً، اختياراً واضطراراً. كما يجوز رمي الأجزاء المضافة على عمود الجمرة طولاً وعرضياً.

٤: التعاقب في الرمي

المسألة ٤٣٨: يجب أن يكون الرمي على التعاقب، بمعنى أن يرمي الحصيات واحدة بعد واحدة حتى يكمل سبعه يصيب بها جميعاً، ولو قبض على السبعة ورمها دفعه واحدة لا يكفي، حتى ولو أصاب بها جميعاً، وكذا لا يكفي لو رمى اثنين أو أكثر معًا.

المسألة ٤٣٩: لا يجب الرمي باليد اليمنى، ويجوز أن يرمي بيده اليسرى ولو اختياراً، لكن الرمي باليد اليمنى أفضل.

٥: الرمي في النهار

المسألة ٤٤٠: يجب أن يكون رمي الجمرات في النهار يعني: من أول طلوع الشمس إلى غروبها، نعم الذي لم يتمكن من الوقوف

العادى فى المشعر الحرام، واستفاد من الوقوف الاضطرارى ليلاً ثم دخل منى، فله الرمى ليلاً، كالنساء والأطفال والشيوخ والمرضى.
المسئلة ٤٤١: من كان له عذر فرمى ليلاً ثم زال عذرها فى النهار، لا تجب عليه الإعادة وان كانت أحوط.

من شروط الرمى

المسئلة ٤٤٢: من شروط الحصى التى ي يريد رمى الجمرات بها: أن تكون بكرأً يعني لم يرم بها الجمرات من قبل، وأن تكون متوسطة الحجم لا كبيرة جداً ولا صغيرة جداً بل بمقدار عقد اصبع واحد مثلاً، وأن تكون من الحصى لا من الخزف أو الطين اليابس أو غير ذلك، ولا يجب أن تكون ظاهرة على الأظهر، ويجب أن تكون ملقطة من الحرم.

المسئلة ٤٤٣: لا- يشترط فى رمى الجمرات الموالاة بين رمى حصياته السبع، فلا- بأس بأن يستريح قليلاً فى أثناءها مثلاً، نعم لو كان الفاصل بينها طويلاً استائف الرمى من جديد، وكذا لا يشترط الموالاة بين نفس الجمرات، فله مثلاً أن يرمى الصغرى أول الصباح، والثانية عند الظهر، والثالثة قبل غروب الشمس، هذا فى اليوم الحادى عشر والثانى عشر، حيث يرمى الجمرات كلها.

٥: الهدى

المسئلة ٤٤٤: الخامس من أعمال الحج: الذبح أو النحر فى منى، وذلك بعد الرمى، والنحر يكون للايل، والذبح لغيرها كالشاة مثلاً.

المسئلة ٤٤٥: الواجب من الهدى هدى واحد، ويستحب الزيادة بلا تحديد، ويجب الهدى فى حج التمتع دون الإفراد، ولو كان حجه مستحيباً بل ولو كان من أهل مكة على الأحوط، وأما القارن فإنما يجب عليه الهدى، لأنه ساق الهدى معه عند إحرامه.

المسئلة ٤٤٦: إذا لم يوجد الهدى أى الحيوان الذى يمكن ذبحه أو لم يستطع الحاج الحصول عليه، مع وجود ثمنه، وعزم على الإنصراف إلى أهله، يضع المال عند شخص مأمون يثق به ليشتريه ويذبحه عنه خلال شهر ذى الحجة، فإن لم يستطع الحصول عليه فى تلك السنة ففى السنة القادمة فى ذى الحجة أيضاً.

المسئلة ٤٤٧: لا يكفى الهدى الواحد إلا عن شخص واحد، فلا يجوز أن يشترك اثنان أو أكثر فى هدى واحد مع الاختيار، أما عند الضرورة فالأحوط الجمع بين الاشتراك فى الهدى والصوم. هذا فى الحج الواجب، أما المستحب فيجوز الاشتراك فى هدى واحد.

المسئلة ٤٤٨: من اشتري هدياً ثم ضلت يجب عليه أن يشتري هدياً ثانياً، ولكنه إذا وجد الضال تعين عليه الضال، والأحوط استحباباً له ذبح الثاني أيضاً، وإذا ذبح الثاني قبل أن يجد الضال ثم وجده فالأفضل بل الأحوط ذبح الضال أيضاً.

واجبات الهدى

المسئلة ٤٤٩: واجبات الهدى أمور:

- ١ النية.
- ٢ أن يكون من النعم.
- ٣ أن يكون فى سن خاص.
- ٤ أن يكون تاماً ملائكاً.
- ٥ أن يكون الذبح يوم العيد.
- ٦ أن يكون الذبح بمنى.
- ٧ أن يراعى فيه الترتيب على الأحوط.
- ٨ أن لا يخرجه من الحرم.

١: النية

المسألة ٤٥٠: يجب في الذبح أو النحر النية، والأولى التلفظ بها، فيقول: «أذبح الهدى قربة إلى الله تعالى».

المسألة ٤٥١: إذا لم يذبح هو بيده، نوى هو ونوى الذابح أيضاً، وإذا نوى هو وحده دون الذابح، فالظاهر الكفاية.

٢: أن يكون من النعم

المسألة ٤٥٢: يجب في الهدى أن يكون من الإبل أو البقر أو الغنم، وهي النعم الثلاثة، والمعز محسوب من الغنم.

٣: أن يكون في سن خاص

المسألة ٤٥٣: يلزم على الأحوط في الهدى ملاحظة السن، فالإبل: ما أكمل الخامسة ودخل في السادسة على الأحوط الأولى، والبقر: ما أكمل الثانية ودخل في الثالثة على الأحوط، والمعز: ما أكمل السنة الثانية ودخل في الثالثة على الأحوط، والضأن: أى الغنم ما أكل سبعة أشهر، والأحوط استحباباً ما أكمل السنة الأولى ودخل في الثانية.

٤: أن يكون قام الخلقة

المسألة ٤٥٤: يجب أن يكون الهدى صحيح الخلقة تماماً، فلا تكفي العوراء ولا العرجاء ولا الكبيرة ولا المكسور قرنها الداخل، ولا مقطوعة الأذن أو غيرها من الأعضاء، ولا الخصي ولا المهزولة.

المسألة ٤٥٥: الأحوط في الهدى أن لا تكون جماء وهي التي لم يخلق لها قرن، ولا صماء وهي التي لم يخلق لها أذن، نعم إذا كانت مشقوقة الأذن أو مشقوبة الأذن ولم ينقص منها شيء فجائز، كما لا بأس بالمكسور قرنها الخارج. ويكتفى من الغنم ما ليس له إليه خلقة.

المسألة ٤٥٦: ما ذكر من شرائط الهدى هو في صورة الإمكان، أما إذا لم يكن إلا الناقص فيجزيه.

٥: أن يكون الذبح يوم العيد

المسألة ٤٥٧: يجب أن يكون الذبح يوم العيد، أو طول النهار من أيام التشريق، وهي العاشر والحادي عشر والثاني عشر من ذى الحجة، فلا يجوز تأخيره عنها، ولكن إذا أخر الذبح لعدر أو آخره متعمداً يكفيه ذلك إلى آخر ذى الحجة، ويتاثم بذلك التأخير.

٦: أن يكون الذبح بمنى

المسألة ٤٥٨: يجب أن يكون الذبح بمنى، فلا يجوز في غيره. نعم يجوز الذبح في المذابح المستحدثة والتي يقال إنها خارجة عن حدود منى، وذلك للعسر والحرج وما أشبه.

٧: مراعاة الترتيب على الأحوط استحباباً

المسألة ٤٥٩: لا- يجب في الهدى رعاية الترتيب، بأن يكون الذبح بعد الرمي وقبل التقصير أو الحق، وإن كان أحوط، فلو خالف الترتيب سهواً أو جهلاً أو عمداً فلا إشكال.

٨: أن لا يخرجه من الحرم

المسألة ٤٦٠: يجب أن لا يخرج شيئاً مما ذبحه من لحم الهدى عن الحرم، نعم إذا لم يكن هناك مصرف للهدى «الذبيحة» جاز إخراجها، وهكذا إذا اشتري الحاج الهدى من مسكين كان قد ملكه سابقاً.

عدة مسائل

المسألة ٤٦١: إذا ذبح الهدى أو نحرها بزعم أنها سمينة، ثم تبين بعد ذلك أنها مهزولة، يكتفي بذلك ولا يجب نحر أو ذبح غيرها.

المسألة ٤٦٢: الأحوط استحباباً أن يأكل الناسك (الحاج) شيئاً من الذبيحة، ويهدى قسماً منها إلى مؤمن ولو كان غنياً أو وكيله، ويتصدق بالقسم الآخر على المؤمن الفقير أو وكيله، وأن يكون مقدار كل من الهدية والصدقة ثلث الذبيحة، ويجوز أن يتصدق على حاج آخر إذا كان فقيراً.

المسألة ٤٦٣: إذا فقد الهدى الكامل وتمكن من الهدى الناقص وجب تقديميه على الصوم، وإذا فقد الهدى وثمنه وجوب الانتقال إلى الصوم مع القدرة عليه، أما إذا فقد الهدى وحده وتمكن من ثمنه فيجب إبقاء الثمن عند من يشتري له ذلك طوال ذي الحجة إن لم يبق هو إلى آخر ذي الحجة، فإذا حصل النائب على الهدى في ذي الحجة ذبحه وإلا آخره إلى العام القابل، فإن لم يجد فحينئذ يصوم.

المسألة ٤٦٤: إذا عجز عن الهدى وعن ثمنه صام عشرة أيام، ثلاثة في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله، ويجب أن يصوم الثلاثة في ذي الحجة، وإذا عجز عن الهدى وعن ثمنه وعن بدله (أى الصوم) فلا شيء عليه ولا قضاء على وليه.

المسألة ٤٦٥: إذا صام الثلاثة ثم وجد الهدى في ذي الحجة لم يجب عليه الهدى على الأقوى ولكنه أفضل.

المسألة ٤٦٦: إذا مات قبل أن يبعث الهدى إلى مني، وكان يجب ذلك عليه، يقضى من صلب ماله فعلى ورثته أن يخرجوا قيمة الهدى ليشتري بها هدياً فيذبح أو ينحر.

٩: الحلق أو التقصير

المسألة ٤٦٧: السادس من أعمال الحج: الحلق أو التقصير يوم العيد في مني، وذلك بعد الرمي والهدى. والظاهر جواز تقديميه على الهدى.

المسألة ٤٦٨: الحلق هو أن يحلق رأسه كله، والتقصير هو أن يأخذ شيئاً من شعر رأسه أو لحيته أو شاربه، أو يقصر شيئاً من أظفاره.

المسألة ٤٦٩: يكفي في الحلق، أن يكون بالماكنة الناعمة.

المسألة ٤٧٠: الأقوى إن الرجل مخير بين الحلق والتقصير وإن كان صرورة (أى كان أول حجة له)، إلا أن الأفضل مطلقاً الحلق، خصوصاً في الحجة الأولى.

المسألة ٤٧١: إذا كان نائباً عن شخص يلزم حكم نفسه، فإذا كان النائب مثلاً في الحجة الثانية أو ما بعدها فهو مخير بين الحلق أو التقصير، وإن كانت النيابة هي الحجة الأولى للمنوب عنه.

المسألة ٤٧٢: هذا كله بالنسبة للرجال، أما النساء فيتعينن عليهم التقصير، وليس عليهم الحلق أبداً بل يحرم ذلك، فيأخذن شيئاً من شعرهن أو أظفارهن كما مر في التقصير للعمراء.

المسألة ٤٧٣: الذي ليس على رأسه شعر يسقط عنه الحلق ويتعين عليه التقصير، لكن الأحوط استحباباً أن يمر الموسى أو الماكنة الناعمة على رأسه أيضاً.

واجبات الحلق أو التقصير

المسألة ٤٧٤: واجبات الحلق أو التقصير ثلاثة:

١: أن يكون في مني.

٢: النية.

٣: الترتيب، على الأحوط.

١: أن يكون في مني

المسألة ٤٧٥: يجب أن يكون الحلق أو التقصير في مني، فلا يجوز في غير مني.

المسألة ٤٧٦: إذا رحل عن مني قبل الحلق أو التقصير عمدًا أو جاهلاً أو ناسيًا، وجب عليه الرجوع إلى مني ليحلق أو يقصر فيها، إذا كان يتمكن من الرجوع، وإذا لم يتمكن من الرجوع يحلق أو يقصر في مكانه، ويستحب له أن يبعث بشره أو أظفاره ليدفن في مني أو يلقي فيها.

٢: النية

المسألة ٤٧٧: يجب في الحلق أو التقصير النية كسائر العبادات والمناسك، فيقول حين الحلق: «أحلق في فرض الحج قربة إلى الله تعالى»، وإذا أراد التقصير يقول بدل كلمة أحلق: «أقصر».

٣: الترتيب على الأحوط

المسألة ٤٧٨: الأفضل والأحوط في الحلق أو التقصير رعاية الترتيب، وهو الإتيان بها بعد الهدى، فإن خالف ذلك سهوًا أو جهلاً أو عمداً فلا شيء عليه، وإن كان الأحوط استحباباً في صورة العمد الإعادة مع الإمكاني بما يحصل به الترتيب.

المسألة ٤٧٩: يجب رعاية الترتيب في الحلق أو التقصير وتقديمه على طواف الزيارة الذي سيأتي إن شاء الله تعالى، فإذا قدم الطواف على الحلق أو التقصير أعاده على الترتيب وإن كان ناسيًا.

عدة مسائل

المسألة ٤٨٠: إذا أكمل أعمال مني الثلاثة: الرمي لجمرة العقبة، والنحر أو الذبح، والحلق أو التقصير، فإنه يتحلل من جميع ما حرم عليه بالإحرام إلا الطيب والنساء، وكذلك يحرم عليه الصيد أيضاً، لكن لا من جهة الإحرام، وإنما من جهة حرم مكة لأن الصيد محروم فيه، نعم يكره للرجل تغطية الرأس ولبس المخيط قبل طواف الزيارة وأداء صلاتها على المشهور.

المسألة ٤٨١: إذا رجع إلى مكة وطاف طواف الزيارة وصلى ركعتي الطواف ثم سعى بين الصفا والمروة، حل له الطيب أيضاً ولكنه مكروه على المشهور، فإذا طاف طواف النساء وصلى ركعتيه حلت له النساء أيضاً، فيصبح محللاً من كل ما حرم عليه بالإحرام، ويبيقى الصيد محرماً عليه، لأنه من محرمات الحرم كما مر.

٤: طواف الزيارة

المسألة ٤٨٢: السابع من أعمال الحج: طواف الزيارة، فإنه يجب بعد أداء مناسك مني الرجوع إلى مكة المكرمة لأداء ما بقى من الواجبات.

المسألة ٤٨٣: طواف الزيارة مثل طواف عمرة التمتع، وواجباته عين واجباته، وهكذا مستحباته ومبطلاته ومكروهاته، إلاـ أن النية تختلف، ففي هذا الطواف ينوي:
 «أطوف حول هذا البيت سبعة أشواط طواف الزيارة لحج التمتع قربة إلى الله تعالى»، ويسمى هذا الطواف طواف الزيارة وطواف الحج أيضاً.

٨: صلاة طواف الزيارة

المسألة ٤٨٤: الشامن من أعمال الحج: صلاة طواف الزيارة، فإنه بعد إكمال طواف الزيارة، يجب صلاة ركعتي الطواف عند مقام إبراهيم عليه السلام أو خلفه، وذلك كما مر في صلاة طواف العمرة، إلاـ في النية، حيث ينوي هنا: «أصلى ركعتي طواف الزيارة قربة إلى الله تعالى».

٩: السعي بين الصفا والمروءة

المسألة ٤٨٥: التاسع من أعمال الحج: السعي بين الصفا والمروءة، وذلك كما مر في السعي في عمرة التمتع تماماً، إلاـ في النية، فإنه ينوي هنا: «أسعي بين الصفا والمروءة لحج التمتع قربة إلى الله تعالى».

المسألة ٤٨٦: هذا السعي ليس بعده تقدير بخلاف السعي في العمرة.

١٠: طواف النساء وصلاته

المسألة ٤٨٧: العاشر والحادي عشر من أعمال الحج: طواف النساء وصلاته، ويكون بعد السعي، ولا تحل النساء للرجال ولا الرجال للنساء إلاـ بعد الإتيان بهذا الطواف وركعتيه.

المسألة ٤٨٨: طواف النساء وصلاته كطواف الزيارة وصلاته، بلاـ فرق إلاـ في النية، فإنه ينوي لطواف النساء: «أطوف سبعة أشواط طواف النساء قربة إلى الله تعالى» وينوي لركعتي صلاته: «أصلى ركعتي طواف النساء قربة إلى الله تعالى».

المسألة ٤٨٩: لاـ فرق في وجوب طواف النساء وركعتيه بين الصغير والكبير، والبالغ والصبي، ولو غير المميز، والعاقل والمجون الذي أحرم به وليه، والحر والرق الذي أحرم بإذن مولاه.

المسألة ٤٩٠: الصبي المميز يطوف هو بنفسه ويصلى بنفسه أيضاً، أما غير المميز فيطوف به وليه ويستنيب بالصلاحة عنه، فإذا ترك الصبي المميز طواف النساء أو ترك الولى الطواف عن غير المميز بقى الطفل على حكم إحرامه، فلا تحل له النساء حتى يطوف بنفسه أو يستنيب بعد بلوغه، ويجوز للولى أن يستنيب عنه قبل البلوغ.

المسألة ٤٩١: لو ترك طواف النساء جهلاً أو نسياناً ولكن أتى بطواف الوداع، يكفيه ذلك.

المسألة ٤٩٢: إذا لم يأت إلى مكة في اليوم العاشر بعد الفراج من أعمال مني، فيأتي إلى مكة في الغد أو بعده لأداء ما بقي عليه من أعمال مكة، والأحوط استحباباً أن يرجع إلى مكة للطواف وصلاته قبل ظهر يوم الثالث عشر، وإن جاز له التأخير إلى آخر ذى الحجة.

المسألة ٤٩٣: بعد إتمام بقية أعمال مكة وهي: طواف الزيارة وصلاته، والسعى بين الصفا والمروءة، وطواف النساء وصلاته، إذا أتى بها في يوم العيد أو في غده، فإنه يجب عليه الرجوع إلى منى لإتمام بقية أعمال مني والبيوتة فيها على ما سيأتي بيانه إن شاء الله.

عدة مسائل

المسألة ٤٩٤: لاـ يجوز تقديم طواف الزيارة وسعيه على الموقفين بعرفة والمشعر وأفعال مني اختياراً، نعم يجوز اضطراراً، فإن قدم

الطواف والسعى اختياراً، كان باطلاً.

المسألة ٤٩٥: يجوز للمضطر تقديم الطواف والسعى، كالمرأة التي تعلم أن الحيض سوف يفاجئها بعد أداء المناسك في مني ولا يمكنها البقاء بمكّة حتى تظهر ولم يتظرها رفقتها، فيجوز لها حينئذ تقديم الطواف على الموقفين، وكذا المريض والشيخ والشيخة وغيرهم من لا يمكن من الطواف بعد أداء المناسك في مني لكثره الازدحام، فيجوز لهؤلاء جميعاً تقديم الطواف حينئذ على الموقفين وأعمال مني.

المسألة ٤٩٦: أهل الأعذار المذكورة إذا تمكنا من الطواف بعد رجوعهم من مني، فإعادة الطواف والسعى لهؤلاء أحوط وأولي.

١٢: المبيت في مني

المسألة ٤٩٧: الثاني عشر من أعمال الحج: المبيت في مني، فإنه واجب في ليلة الحادى عشر والثانى عشر، وكذا في ليلة الثالث عشر أحياناً.

المسألة ٤٩٨: يجب المبيت أيضاً ليلة الثالث عشر إذا غربت عليه الشمس في اليوم الثاني عشر ولم يخرج من مني، أو لم يتق النساء والصيام، أما من اتقى النساء والصيام أو لم تغرب عليه الشمس وهو في مني فيجوز له النفر من مني، ولكن بعد زوال الشمس من اليوم الثاني عشر، ولو نفر من مني قبل زوال اليوم الثاني عشر عمداً فهو آثم وعليه الرجوع إذا أمكنه قبل الزوال، أما العاجل والناسي فلا شيء عليهما.

المسألة ٤٩٩: إذا غربت عليه الشمس وهو في مني يوم الثاني عشر ولم يخرج من حدودها حتى ولو كان على استعداد للرحيل منها، بل وحتى لو كان راكباً في السيارة ولم تخرج به السيارة من حدود مني، يجب حينئذ عليه المبيت ليلة الثالث عشر أيضاً ورمي الجمرات الثلاث يوم الثالث عشر، ثم ينفر قبل زواله من مني.

المسألة ٥٠٠: الأولى للضرورة أي لمن في الحجة الأولى أن بيت ليلة الثالث عشر أيضاً، وكذا لمن ارتكب بعض محرمات الإحرام، أو اترف كبيرة أخرى من الكبائر، بل هو الأفضل لكل ناسك.

المسألة ٥٠١: المقدار الواجب في المبيت هو نصف الليل، سواء من أوله أو آخره، ويعتبر الليل من أذان المغرب إلى أذان الفجر، فيجوز له الخروج من مني بعد منتصف الليل، ولكن الأفضل المبيت تمام الليل إلى الفجر.

المسألة ٥٠٢: يجب النية في المبيت بمني ليلة الحادى عشر والثانى عشر والثالث عشر، على نحو ما تقدم في سائر الواجبات والمناسك، وتكون النية بعد دخول وقت العشاء إذا لم ينوه من أول المغرب، فيقول: «أبيت هذه الليلة بمني قربة إلى الله تعالى» وإذا أخل بالنية كان آثماً، ولكن لا كفاره عليه وإن استحببت احتياطاً.

المسألة ٥٠٣: من خرج من مكة المكرمة فلم يصل إلى مني وأخذته النوم في الطريق، ومن كان ناسياً أو غافلاً أو جاهلاً بالحكم، ومن غلبه المرض أو النوم فلم يدرك البيوتة بمني لاشيء عليه. وهكذا إذا لم يكن في مني مكان للبيوتة، أو كان له عذر يمنعه من المبيت في مني من خوف عدو أو مرض أو ما أشبه.

المسألة ٥٠٤: يجوز الاستغفال في مكة المكرمة بالعبادة بدلاً عن البيوتة بمني، فيذهب إلى المسجد الحرام أو يجلس في البيت بمكّة المكرمة ولا فرق هنا بين مكة الجديدة والقديمة ويستغل بالعبادة، كالصلوة وقراءة القرآن والأدعية والاستغفار، والظاهر انه يكفيه نصف الليل، مخيراً بين الصيف الأول وهو من أذان المغرب إلى منتصف الليل، وبين النصف الثاني وهو من منتصف الليل إلى أذان الفجر، وحينئذ يسقط عنه البيوتة بمني.

١٣: رمي الجمرات

المسألة ٥٠٥: الثالث عشر من أعمال الحج: رمي الجمرات في أيام التشريق، فإنه يجب في اليوم الحادي عشر واليوم الثاني عشر، وكذلك اليوم الثالث عشر إن كان قد بات في منى ليلته: الرمي للجمرات الثلاث، وهي: الصغرى والوسطى وجمرة العقبة (الكبرى).

المسألة ٥٠٦: يجب رمي كل جمرة من الجمرات الثلاث بسبع حصيات كما تقدم في رمي الجمرة الأولى يوم العيد.

المسألة ٥٠٧: يجب رعاية الترتيب بين الجمرات، وذلك بأن يرمي أولاً: الجمرة (الصغرى) وهي أقرب الجمرات إلى منى، ثم (الوسطى) وهي التي من بعدها، ثم (جمرة العقبة) وهي آخر الجمرات، المعروفة بالكبرى، وهي التي رماها يوم العيد وحدها، فتكون آخر الجمرات رميًا.

المسألة ٥٠٨: إذا رمي الجمرات من دون رعاية الترتيب المذكور بينها، كما إذا بدأ بجمرة العقبة أو بالوسطى أعاد الرمي من أوله على الترتيب المذكور، بأن يرمي أولاً الجمرة الصغرى ثم الوسطى ثم جمرة العقبة.

المسألة ٥٠٩: وقت الرمي للجمرات يكون من طلوع الشمس إلى غروبها اختياراً، ويجوز الرمي ليلاً. اضطراراً للمعذور كالخائف والمريض والراغب والخطاب والعبد، فيرمون ليلاً عن اليوم، وإذا لم يتمكن المعذور من الرمي في كل ليلة، يجوز له الجمع حينئذ في ليلة واحدة.

المسألة ٥١٠: إذا رمي الجمرة الصغرى أربعاً فما فوق ثم رمي التي بعدها سبعاً نسياناً يكفيه أن يكمل النقص للصغرى، ولكنه لو رماها ثلاثةً فما دون يجب عليه أن يستأنف الرمي من الصغرى ويعيد الجمرة التي بعدها، وإذا كان نقصه في الجمرة الثالثة (العقبة) أكمل ذلك النقص فقط.

المسألة ٥١١: إذا رمي الجمرة الصغرى التي ترمى أولاً، أربعاً مثلاً أو أكثر ورمي الثانية والثالثة سبعاً يكفيه إكمال الصغرى سبعاً فقط من دون الرجوع إلى الجمرة الثانية والثالثة، أما إذا كان قد رماها أقل من أربعة أو ثلاثةً فما دون فعليه الإعادة على الجمرات الثلاثة بالترتيب.

المسألة ٥١٢: إذا رمي الصغرى سبعاً ثم الثانية سبعاً ثم الثالثة سبعاً، فعليه الاستئناف من الثانية ثم الثالثة سبعاً سبعاً، ولا يجب عليه استئناف الأولى (الصغرى)، أما إذا رمي الثانية أربعاً والأولى (الصغرى) والثالثة سبعاً سبعاً يكفيه إتمام الثانية فقط، ولكن الأحوط استحباباً في جميع الصور الاستئناف في الجميع إذا فاتت الموالة.

المسألة ٥١٣: إذا نسى الحاج رمي يوم من أيام منى أو تركه عمداً فعليه القضاء في اليوم الثاني، ويبدأ أولاً فيرمي لليوم الفائت ثم يرمي لليوم الحاضر، ويستحب أن يرمي ما فاته عن اليوم السابق بعد طلوع الشمس، وعن اليوم الحاضر عند زوالها.

المسألة ٥١٤: إذا فاته جمرة ولا يعلم أنها الأولى (الصغرى) أم الثانية أم العقبة فعليه إعادة رمي الجمار الثلاث مرتبًا من الأولى (الصغرى) ثم الثانية ثم العقبة، وكذا إذا فاته أربع حصيات من جمرة ولا يعرفها بعينها، نعم إذا فاته دون الأربع من جمرة لا يعرفها كرر الرمي على الثالث، ولا يجب حينئذ الترتيب بين الجمار.

المسألة ٥١٥: إذا رمى أربعاً من الحصيات وفاته ثلاثةً، ثم شرك في كونها من واحدة أو أكثر، يتعين عليه أن يرمي كل واحدة منها ثلاثة حصيات مرتبًا، يبدأ بالأولى (الصغرى) ثم الوسطى ثم العقبة، وإذا كان الرمي ثلاثةً والفات أربعاً استأنف الرمي من جديد.

المسألة ٥١٦: إذا نسى رمي الجمرات الثلاث حتى دخل مكة وتذكر بعد ذلك، يجب عليه الرجوع إلى منى ليتداركها، ومن لم يذكر حتى خرج من مكة قضاها في العام القابل بنفسه أو نائه، ومن ترك الرمي عمداً فحجه ليس بفاسد، والأحوط استحباباً قضاوه في العام القابل.

المسألة ٥١٧: إذا رمت امرأة ثلاثةً من الحصيات ثم أصابتها ضربة من أحد الرامين ولم تتمكن من الإتمام، فلو أمكنها تأخير الرمي إلى وقت آخر من اليوم من دون حرج فلا تصح نيابة أحد للإكمال، ولو لم يمكنها تأخير الرمي فتصح النيابة عنها إذا لم تخل بالموالاة، ولو أخرت الرمي فرمي فرمي في اليوم الثاني قضاءً عن اليوم الأول أجزأها ذلك.

المسألة ٥١٨: المرأة التي تخاف على نفسها من الازدحام، يجوز لها الاستنابة في الرمي.

المسألة ٥١٩: المريض الذي لا يرجو أن تحصل له القدرة للرمي في وقته، إذا تمكّن من أخذ الحصى بيده ويرميها آخر فعل، وإلا استناب نائباً للرمي، ولو شفي من المرض ولم يمض وقت الرمي بعد، فالأحوط استحباباً أن يرمي بنفسه أيضاً.

المسألة ٥٢٠: إذا فرغ الحاج من المناسب في مني في الأيام الثلاثة المذكورة ورمي الجمرات في كل يوم منها، فقد أتم مناسك حجه إذا كان قد أتى بقيمة أعمال مكة، وله أن يرجع من مني إلى أهله، ولكن الأفضل أن يرجع إلى مكة لأجل طواف الوداع فإنه مستحب.

العمره المفردة

العمره المفردة

المسألة ٥٢١: العمرة المفردة على قسمين: واجبة، ومستحبة. والواجبة أيضاً على قسمين: واجبة عرضاً، وواجبة أصلاً.

المسألة ٥٢٢: الواجب الأصلي من العمرة المفردة: هو الواجب بأصل الشرع مرة واحدة بالشرائط المعتبرة في الحج، ولا يشترط في وجوب العمرة على أهل مكة أو من يجري عليه حكم أهل مكة، استطاعة الحج أيضاً، فيمكن لهؤلاء أن يستطعوا للعمرة من دون الحج أو للحج دون العمرة، لأن كلاً من الحج والعمرة المفردة نسخ مستقل بنفسه غير مرتب بالنسخ الآخر.

المسألة ٥٢٣: الآفاقى وهو النائي عن مكة لا يكون عليه العمرة المفردة، بل يجب عليه عمرة التمتع مع حج التمتع، أما إذا استطاع للعمرة دون الحج وجبت عليه العمرة المفردة على الأحوط، وإن تركها ومات فالأحوط القضاء عنه.

المسألة ٥٢٤: الأحوط على الأجير الذي لم يكن هو مستطيناً للحج، أن يأتي بعمره مفردة لنفسه بعد فراغه من عمل النيابة، إن كان مستطيناً لها وحدها.

المسألة ٥٢٥: الواجب بالعرض من العمرة المفردة: هو الواجب بالندر والعهد والحلف والاستigar والشرط في ضمن العقد وبالإفساد (أى إذا أفسد الحج) أو فوات الحج، فإذا فاته الحج يتحلل حينئذ عن إحرامه بعمره مفردة.

المسألة ٥٢٦: تجب العمرة المفردة أيضاً لدخول مكة المكرمة، وذلك لأنه لا يجوز لمن يريد الدخول إلى مكة أن يتجاوز أحد المواقت المذكورة إلا بإحرام، وكذلك لدخول الحرم إذا أراد دخول مكة.

المسألة ٥٢٧: يستحب العمرة المفردة فيما عدا الواجب في كل شهر مرء، ويتأكد استحبابها في شهر رجب.

المسألة ٥٢٨: يكره للمكلف أن يأتي بمعمرتين متاليتين لم يفصل بينهما عشرة أيام، بل الأحوط استحباباً تركه، فإذا اعتمر عمرة مفردة يتضرر حتى تمر عليه عشرة أيام، ثم يعتمر عمرة مفردة أخرى، والكراء في العبادات بمعنى أقلية الثواب. هذا إذا كانت العمرتان لشخص واحد، أما لو كانت العمرتان لشخصين فلا يشترط رعاية الفصل بعشرة أيام.

أفعال العمرة المفردة

المسألة ٥٢٩: أفعال العمرة المفردة ثمانية:

١: النية.

٢: الإحرام من أحد المواقت السابقة الذكر، إذا كان المكلف يمر عليها، والذي لا يمر على الميقات يحرم من بلده إذا كان دون الميقات وخارج حدود الحرم، وإذا كان المكلف داخل حدود الحرم فيحرم من حدود الحرم، فالذى في مكة المكرمة يخرج إلى مسجد التنعيم ويحرم من هناك.

٣: الطواف حول الكعبة الشريفة سبعاً على ما مر.

٤: صلاة ركعتي الطواف، عند مقام إبراهيم عليه السلام أو خلفه.

٥: السعي بين الصفا والمروءة.

٦: الحلق أو التقصير.

٧: طواف النساء، وهو كما مر في أفعال حج التمتع.

٨: صلاة ركعتي، طواف النساء.

أحكام المصدود

أحكام المصدود

٥٣٠: المقصود: هو الذى صد بعد إحرامه بالحج أو العمرة، سواء كان صده عن الموقفين (عرفات والمشعر) إن كان إحرامه بالحج فقط، أو صدّ عن دخول مكة المكرمة لأداء الطواف والسعى فيما إن كان محرماً بالعمرة، ولم يمكنه الطواف والسعى حتى آخر وقتها، فحينئذ يتحلل عن إحرامه بالهدى، وذلك بأن ينحره إن كان الهدى من الإبل، أو يذبحه إن كان من سائر النعم فى المكان الذى صد فيه.

المسئلة ٥٣١: الأظهر جواز النحر أو الذبح للمسدود قبل يوم العيد، والأحوط بالإضافة إلى النحر أو الذبح ضم الحلق إلى ذلك أيضاً.

المسألة ٥٣٢: يجوز للمصودد أن يبقى على إحرامه ويتحلل بعمره مفردة، فيطوف حول البيت سبعاً، ثم يصلى ركعتي الطواف عند المقام أو خلفه، ثم يسعى بين الصفا والمروة سبعاً، ثم يقصر، ثم يأتي بطواف النساء، و يصلى ركعتيه عند المقام أو خلفه.

المسألة ٥٣٣: يسقط الحج عن المقصود إذا فعل ما ذكر إلا إذا كان الحج قد استقر في ذمته، أي انه كان مستطيناً من السنة السابقة أو ما قبلها، أو إذا بقيت الإستطاعة إلى العام القابل.

المسئلة ٥٣٤: إذا وقف الموقفين (عرفات والمشعر) وصَدَّ بعد ذلك عن إتيان مناسكِ مني الثلاثة، وهي: الرمي، والنحر أو الذبح، والحلق أو التقصير فإذا كان مصدوداً عن دخول مكة وأداء المناسك فيها أيضاً طوال أيام ذى الحجة فحكمه كما سبق.

المسئلة ٥٣٥: إذا كان الصد مختصاً بمناسك منى فقط، فإن تمكن من الاستنابة بأن يستنيب شخصاً يرمي ويذبح أو ينحر عنه ثم يحلق هو فحينئذ تعيين عليه الاستنابة، وبعد الفراغ يتحلل من إحرامه ويأتي ببقية المناسك، وإذا لم يتمكن من الاستنابة ولم يستطع الحصول على نائب يستنيب عنه فالأحوط ذبح هديه وبقاوته على إحرامه إلى أن يتحلل بعمره مفردة.

المسألة ٥٣٦: إذا فرغ من مناسك مكة المكرمة وهي الطواف وركعتاه، والسعى، وطواف النساء وركعتاه ثم صد بعد ذلك عن الرجوع إلى مني للبيت فيها ليالي التشريق ورمي الجمرات في أيامها، عليه أن يستنيب في الرمي ويستغل هو بالعبادة في مكة ليالي البيوتة في مني إن أمكنه، وإلا يكفر على الأحوط لعدم المبيت بمني، وإذا لم يتمكن من الاستنابة للرمي في تلك السنة يستنيب في العام القادم، وحجه صحيح.

أحكام المحصور

المسئلة ٥٣٧: المحصور: هو الحاج الذى أحرم بأحد النسكين من الحج أو العمرة ثم مرض مرضًا يمنعه من إتيان المناسك، على ما تقدم في المصدود، فإن كان قد اشترط في إحرامه حينما أحرم أن يحله الله تعالى حيث حبسه، فإنه يتخلل من إحرامه دون حاجة إلى أن يبعث بهديه إلى محله.

المسألة ٥٣٨: المحصور إذا لم يكن قارناً بمعنى أنه أحرم لحج التمتع أو الإفراد، فحكمه ما ذكر، وأما إذا قارن (أى أحرم لحج القرآن)

وكان قد ساق الهدى فإنه يحل من إحرامه بمجرد إرساله للهدى ولا حاجة لأن يتضرر وصول الهدى إلى محله.

المسألة ٥٣٩: المحصور إذا لم يكن قد اشترط في إحرامه أن يحله الله حيث جسده، يبقى على إحرامه ويرسل بهديه على الأحوط، فإذا بلغ الهدى محله ومضى زمان ذبحه أو نحره قصر وحلّ، ولا يعد جواز ذبحه في موضع الحصر.

المسألة ٥٤٠: يجب على المحصور الحج من قابل إذا كان الحج مستقرًا في ذاته (أي إذا كان قد استطاع سابقاً ولم يحج سنة استطاعته) وحينئذ إذا عجز ويئس عن أداء الحج بنفسه في السنوات الآتية وجب أن يستنيب من يحج عنه.

المسألة ٥٤١: محل الهدى للمحصور من إن كان قد أحصر في إحرام الحج، سواء كان حج تمنع أم إفراد أم قران، ومحل الهدى مكة المكرمة إذا كان قد أحصر في إحرام العمرة، سواء كانت عمرة تمنع أم مفردة.

المسألة ٥٤٢: إذا ارتفع العارض وزال الحصر فليتحقق برفقته لأداء المناسب، فإن أدرك الموقفين (عرفات والمشعر) أو أحدهما على ما تقدم في وجوب إدراك الموقفين، فقد أدرك الحج ولم يفته شيء، وإن لم يدرك الموقفين ولا أحدهما فقد فاته الحج، وحينئذ يأتي بعمره مفردة ويحل من إحرامه.

المسألة ٥٤٣: إذا أحصر عن أداء مناسك يوم النحر وما بعده فعليه الاستنابة في الرمي والنحر أو الذبح ثم يحلق هو بنفسه، ويطاف ويسعى به إن أمكن، وإلا فيستنيب لهما، ويصل إلى الطواف إن كان حاضراً في المسجد، وإلا فالأحوط أن يصل إلى نفسه ويستنيب أيضاً من يصل إلى مكانها، ويبت في من إن أمكنه البيوتية أو يستغل بالعبادة في مكة بدلاً عنها، وحجه صحيح، وإلا فيكفر لعدم البيوتية على الأحوط.

المسألة ٥٤٤: إذا أحصر عن جميع مناسك مني ومكة، وجب أن يبعث بهديه، وأن يخرج من إحرامه، وأن يعيد الحج من قابل إن بقي مستطيناً أو كان قد استقر وجوب الحج عليه من قبل.

الصلاه في مكه والمدينه

المسألة ٥٤٥: يجوز للمسافر أن يصل تماماً في المدينة المنورة ومكة المكرمة، سواء في المسجد أم خارجه، ولا فرق بين البلد القديم والجديد.

???

وهذا آخر ما أردنا بيانه في مناسك الحج والعمره، والله العالم.
سبحان رب العزة عما يصفون، وسلام على المرسلين، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على محمد وآلله الطاهرين.

قم المقدسة

محمد الشيرازي

آداب الحج

آداب الحج

الأعمال المستحبة والأدعية المأثورة

لجنة الاستفتاء

في مكتب المرجع الدينى الأعلى

آية الله العظمى السيد محمد الحسينى الشيرازي

(دام ظله)

تستقبل استفتاءاتكم الشرعية

وتجيء بعليها

عبر العنوان التالي:

لبنان، بيروت، ص ب: ١٣ / ٥٩٥٥

سوريا، دمشق، فاكس: ٠٩٦٣١١ / ٦٤١١١٩

البريد الإلكتروني: E-Mail: ajowbeh@alshirazi.com

وفي الإنترنيت:

www.alshirazi.com/rflo/nashreh/ajowbeh.htm

رجوع إلى القائمة

بـى نوشتـها

() الكافى: ج ٤ ص ٢٥٣ ح ٤.

() الكافى: ج ٤ ص ٢٥٢ ح ١.

() الكافى: ج ٤ ص ٢٥٢ ح ١.

() الكافى: ج ٢ ص ١٨ ح ١.

() الكافى: ج ٤ ص ٢٥٥ ح ١١.

() الكافى: ج ٤ ص ٢٥٥ ح ١٥.

() الكافى: ج ٤ ص ٢٦٨ ح ١.

تعريف مركز القائمة باصفهان للتحريات الكمبيوترية

جاهدوا بأموالكم و أنفسكم في سبيل الله ذلِّكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ (التوبه/٤١). قال الإمام على بن موسى الرضا - عليه السلام: رَحْمَ اللَّهُ عَنِّي أَخْيَا أَمْرَنَا... يَتَعَلَّمُ عُلُومَنَا وَ يُعَلِّمُهَا النَّاسُ؛ فَإِنَّ النَّاسَ لَوْ عَلِمُوا مَحَاسِنَ كَلَامِنَا لَأَتَبَعُونَا... (بنادر البحار - في تلخيص بحار الأنوار، للعلامة فيض الإسلام، ص ١٥٩؛ عيون أخبار الرضا)، الشيخ الصدوق، الباب ٢٨، ج ١/ ص ٣٠٧.

مؤسسة مجتمع "القائمة" الشفافى بأصفهان - إيران: الشهيد آية الله "الشمس آباذى" - "رحمه الله" - كان أحداً من جهابذة هذه المدينة، الذى قد اشتهر بشعره بأهل بيت النبي (صلوات الله عليهم) ولا سيما بحضور الإمام على بن موسى الرضا (عليه السلام) وبساحة صاحب الزمان (عجل الله تعالى فرجه الشريف)؛ ولهذا أليس مع نظره و درايته، فى سنة ١٣٤٠ الهجرية الشمسية (= ١٣٨٠) الهمجانية القمرية)، مؤسسة و طريقة لم ينطفي مصباحها، بل تتعزز بأقوى وأحسن موقف كل يوم.

مركز "القائمة" للتحري الحاسوبى - بأصفهان، إيران - قد ابتدأ أنشطة من سنة ١٣٨٥ الهجرية الشمسية (= ١٤٢٧) الهمجانية القمرية تحت عناء سماحة آية الله الحاج السيد حسن الإمامى - دام عزه - و مع مساعيده جمع من خريجى الحوزات العلمية و طلاب الجامع، بالليل و النهار، فى مجالات شتى: دينية، ثقافية و علمية... الأهداف: الدفاع عن ساحة الشيعة و تبسيط ثقافة الثقلين (كتاب الله و اهل البيت عليهم السلام) و معارفهم، تعزيز دوافع الشباب و

عموم الناس إلى التّحري الأدق للمسائل الديّية، تخليف المطالب النافعه - مكان البلايي المبتدلة أو الرديئه - في المحايل (الهواتف المنقوله) و الحواسيب (=الأجهزه الكمبيوترية)، تمهيد أرضيه واسعة جامعه ثقافية على أساس معارف القرآن و أهل البيت عليهم السلام - بباعت نشر المعارف، خدمات للمحققين و الطلاب، توسيعه ثقافة القراءه و إغناه أوقات فراغه هواه برامج العلوم الإسلامية، إناله المنابع الازمه تسهيل رفع الإبهام و الشبهات المنتشره في الجامعه، ...

- منها العدالة الاجتماعية: التي يمكن نشرها و بشّها بالأجهزه الحديثه متصاعده، على أنه يمكن تسريع إبراز المرافق و التسهيلات في أكاف البلد - و نشر الثقافه الاسلاميه و الإيرانية - في أنحاء العالم - من جهة أخرى.

- من الأنشطة الواسعة للمركز:

- الف) طبع و نشر عشراتِ عنوانِ كتبٍ، كتبية، نشرة شهرية، مع إقامة مسابقات القراءة

ب) إنتاج مئات أجهزةٍ تحقيقيةٍ و مكتبيّة، قابلة للتشغيل في الحاسوب و المحمول

ج) إنتاج المعارض ثلاثية الأبعاد، المنظر الشامل (=بانوراما)، الرسوم المتحركة و... الأماكن الدينية، السياحية و...

د) إبداع الموقع الانترنتى "القائمية" www.Ghaemiyeh.com و عدّة مواقع آخرَ

ه) إنتاج المنتجات العرضية، الخطابات و... للعرض في القنوات القمرية

و) الإطلاق و الدعم العلمي لنظام إجابة الأسئلة الشرعية، الاخلاقية و الاعتقادية (الهاتف: ٠٠٩٨٣١١٢٣٥٥٢٤)

ز) ترسيم النظام التلقائي و اليدوى للبلوتون، ويب كشك، و الرسائل القصيرة SMS

ح) التعاون الفخرى مع عشراتِ مراكز طبيعية و اعتبارية، منها بيت الآيات العظام، الحوزات العلمية، الجوامع، الأماكن الدينية كمسجد جمكران و...

ط) إقامة المؤتمرات، و تنفيذ مشروع "ما قبل المدرسة" الخاص بالأطفال و الأحداث المشارِكين في الجلسة

ى) إقامة دورات تعليمية عمومية و دورات تربية المربي (حضوراً و افتراضياً) طيلة السنة

المكتب الرئيسي: إيران/أصفهان/شارع "مسجد سيد" ما بين شارع "بنج رمضان" و "مفترق وفائي" / "بنيه" القائمية

تاريخ التأسيس: ١٣٨٥ الهجرية الشمسية (١٤٢٧=الهجرية القمرية)

رقم التسجيل: ٢٣٧٣

الهوية الوطنية: ١٥٢٠٢٦ ١٠٨٦٠

الموقع: www.ghaemiyeh.com
البريد الالكتروني: Info@ghaemiyeh.com
المتجر الانترنت: www.eslamshop.com
الهاتف: ٢٥-٢٣٥٧٠٢٣-(٩٨٣١١٠٠)
الفاكس: ٢٢-٢٣٥٧٠٢٢(٣١١٠٣)
مكتب طهران ٨٨٣١٨٧٧٢ (٢١٠٢)
١٠٩٠٠٠٢٣٩٦٠٩١٣
امور المستخدمين (٤٥٣٣٣٢٣٣٠)(٤٥٣١١٠٣)
ملحوظة هامة:

الميزانية الحالية لهذا المركز، شعبيّة، غير حكوميّة، وغير ربحيّة، اقتُنِيت باهتمام جمّع من الخيرين؛ لكنّها لا تُؤْمِنُ بالحجم المتزايد والمتسلّم للامور الدينيّة والعلميّة الحالية ومشاريع التوسعة الشّاقّة؛ لهذا فقد ترجّح هذا المركز صاحب هذا البيت (المُسَمَّى

بالقائمية) و مع ذلك، يرجو من جانب سماحة بقية الله الأعظم (عَجَلَ اللَّهُ تَعَالَى فَرْجَهُ الشَّرِيفَ) أن يُوفِّقَ الْكُلَّ توفيقاً مترايضاً لِإعانتهم - في حد التمكّن لكل أحد منهم - إيانا في هذا الأمر العظيم؛ إن شاء الله تعالى؛ و الله ولئ التوفيق.



للحصول على المكتبات الخاصة الأخرى
أرجعوا الى عنوان المركز من فضلكم
www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للإيصال من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

